جمهورية مصر العربية

وزارة المالية

البيـــــان المـــالـــى

عن

مشروع الموازنة العامة للدولة

للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠

يقدمه

د/ محمد معيط

وزير المالية

محتويات البيان المالى
لمشروع الموازنة العامة للدولة
للسنة الماليـــة ٢٠١٩/٢٠٢٠

رقم الصفحة

المقدمة

الفصل الأول : الإطار العام لمشروع الموازنة العامة للدولة ١

أولاً : المستهدفات المالية ٥

ثانياً : برنامج الحكومة الوطنى للإصلاح الاقتصادى ١٢

ثالثاً : نتائج الأداء الاقتصادي خلال العامين الماليين ٢٠١٧/٢٠١٨ و٢٠١٨/٢٠١٩ ١٩

رابعاً: آفاق الاقتصاد العالمي لمشروع الموازنة ٢٤

خامساً : آفاق الاقتصاد المحلى لمشروع الموازنة ٢٨

سادساً: السياسة المالية وأهم النتائج المحققة حتى الان ٣٠

سابعاً: التقديرات المالية المستهدفة بمشروع الموازنة ٣٣

ثامناً: تنويع مصادر التمويل وادارة اكثر كفاءة للدين العام ٤٨

تاسعاً: المشاركة المجتمعية والشفافية ٤٩

عاشراً: المخاطر المالية لمشروع الموازنة ٥٢

حادى عشر: تقديرات الموازنة العامة على المدى المتوسط ٥٩

الفصل الثانى : البيانات التحليلية لمشروع الموازنة العامة للدولة ٦٧

الاستخدامات ٦٩

المـــــــوارد ١٠٧

الفصل الثالث : التوازنات المالية الأساسية لمشروع الموازنة ١٢٥

الفصل الرابع : مشروع موازنة الخزانة العامة ١٣٥

الفصل الخامس : العلاقات مع الهيئات الاقتصادية ١٣٩

الخاتمة ١٤٥

بسم الله الرحمن الرحيم

"إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب"

صدق الله العظيم

السيد الأستاذ الدكتور / رئيس مجلس النواب
السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

أتشرف بأن أعرض على حضراتكم البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ متضمناً أهم ملامح السياسة المالية والإقتصادية للبلاد فى هذه المرحلة الهامة التى تؤسس لتحقيق التنمية الشاملة على الجانبين الإقتصادى والإجتماعي.

وحيث تواصل الحكومة فى ضوء الرؤية الإستراتيجية التى أعلنتها من خلال البرنامج الوطنى للإصلاح الإقتصادى الذي تقدمت به لمجلسكم الموقر فى تنفيذ الإصلاحات المالية والإقتصادية الضرورية والمكفولة والمدعومة بإجراءات للحماية الإجتماعية والتي تسعى إلى رفع معدلات النمو وزيادة معدلات التشغيل وتحسين كفاءة أداء الخدمات المقدمة للمواطنين مع التوسع والتنوع فى برامج التنمية البشرية وبرامج الحماية الإجتماعية للمواطنين وخاصة أصحاب الدخول الضعيفة والأولى بالرعاية وكذلك البرامج الموجهه للطبقة المتوسطة.

ولا شك أن استمرار رفع معدلات النمو الإقتصادى يتطلب استمرار جهود بناء الثقة فى الإقتصاد المصرى على المستويين المحلى والدولى وهو ما يتطلب العمل على تهيئة المناخ الملائم للإستثمار والتنمية وتنفيذ الإصلاحات المالية والهيكلية بشكل تدريجى وتحقيق التوازن بين متطلبات الإصلاح من جانب وبين ضرورات التنمية البشرية والعدالة والحماية الإجتماعية من جانب آخر.

ونـود أن نؤكـد بـأن زيـادة الإعتمـادات المخصصـة للإنفـاق علـى البـرامج والأنشـطة التـى تسـتهدف خلـق فـرص العمـل وبـرامج التنميـة البشـرية والحمايـة الإجتماعيـة وتحسين جـودة الخـدمات المقدمـة للمـواطنين هـى مـن أولويـات برنـامج الحكومة، لذا تستهدف الحكومة التوسع فى تمويل برامج الحماية الإجتماعية الفعالـة والتـى تسـتهدف الفئـات الأولـى بالرعايـة بالإضـافة إلـى العمـل علـى تطـوير شـامل لمنظومة الصحة والتعليم والأجور والتأمينات الإجتماعية وكذلك التوسع فى خدمات الإسـكان والطـرق ومياـه الشـرب والصـرف الصـحي بهـدف تحسـين جـودة الحيـاة للمصريين بكافة شرائحهم وفئاتهم.

وإننـى إذ أتشـرف بتقـديم مشـروع الموازنـة العامـة للدولـة للسـنة الماليـة ٢٠١٩/٢٠٢٠ والذى يعكس الإطار العام لسياسة الدولة علـى المسـارين الإقتصـادى والإجتمـاعي فـى ضـوء توجيهـات القيـادة السياسـية الراميـة لتحقيـق نهضـة تنمويـة شـاملة تعم كافـة ربـوع الـبلاد وتقـوم علـى رؤيـة واضـحة تسـتهدف تحقيـق التـوازن المنشود بين متطلبات الإصلاح الإقتصادى لدعم النمو وخلق المزيد من فرص العمل وبين تحقيق العدالة والحماية الإجتماعية والتنمية البشرية للمواطن المصرى، فـإننى أؤكـد لحضـراتكم الرغبـة الصـادقة فـى العمـل الجـاد مـع كافـة الشـركاء وعلـى رأسـهم مجلـس النـواب المـوقر للبنـاء علـى النجاحـات التـى تحققـت والتـى أن حافظنـا عليهـا واستمرت معها وتيرة الإصلاح ستضع مصر فـى مكانتهـا التـى تليـق بهـا وستسـاعد علـى التغلـب علـى التحديات التـى تواجههـا، وأخيـراً فـإن كانـت مصـر الحاضـر مليئـة بالتحديات فإن مصر المستقبل مليئة بالفرص الواعدة.

وفقنا الله جميعاً لما فيه الخير للبلاد.

وزير المالية

د/ محمد معيط

الفصل الأول

الإطار العام

لمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠

السيد الأستاذ الدكتور / رئيس مجلس النواب

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

تعكس تقديرات مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ إلتزام الحكومة باستمرار تنفيذ برنامج الإصلاح الإقتصادى والإجتماعي الشامل الذى يهدف إلى دفع الإقتصاد المصرى للنمو بكامل طاقته وبما يسمح بخلق وتوليد فرص عمل كافية وحقيقية ومنتجة، وكذلك استمرار جهود الضبط المالى المتمثلة فى استمرار خفض نسبة الدين العام والعجز الكلى لأجهزة الموازنة للناتج المحلى الإجمالى للوصول بهم إلى معدلات منخفضة ومستدامة، والعمل على تعبئة وتوليد المزيد من الموارد للدولة لتمويل أهداف التنمية المستدامة والتنمية البشرية وتحقيق الحماية الإجتماعية.

وقد عانى الإقتصاد المصرى خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ من تباطؤ وعدم كفاية وكفاءة النمو الإقتصادى المحقق مقارنة بمعدل نمو السكان، وتدهور مؤشرات المالية العامة والمتمثلة في ارتفاع نسبة عجز ودين أجهزة الموازنة للناتج المحلى، وارتفاع عجز الميزان التجارى وعجز ميزان المدفوعات، إلا أن تلك الحلقة المفرغة السلبية تم التعامل معها بجدية من خلال تنفيذ إجراءات إصلاحية مالية ونقدية متكاملة خلال السنوات الماضية بالإضافة إلى استهداف وتنفيذ بعض الإصلاحات الهيكلية الضرورية وهو ما أدى إلى بدء مرحلة التعافي الإقتصادي وتحسن مؤشرات الإقتصاد الكلى ودرجة الثقة فى قدرة وإمكانات الإقتصاد المصري، والذي بدأ ينعكس على زيادة قدرة الموازنة نحو توفير موارد إضافية تساهم فى تمويل برامج التنمية البشرية والحماية الإجتماعية والبنود الداعمة للنشاط الإقتصادى خاصة الإستثمارات الحكومية لخلق المزيد من فرص العمل.

وتستهدف الحكومة فى مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ وعلى مدار الثلاث سنوات المقبلة إستمرار جهود الخفض التدريجى لمعدلات نمو دين أجهزة الموازنة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ليصل إلى ٨٠% بحلول نهاية يونيو ٢٠٢٢ وبما يسمح بتحقيق تحسن كبير وخفض فى أعباء فاتورة خدمة الدين، وهو ما يتطلب تحقيق معدلات نمو سنوية لا تقل عن ٦% في المتوسط وكذلك تحقيق فائض أولى سنوى مستدام فى حدود ٢% من الناتج حتى ٢٠٢٢/٢٠٢١.

ولتحقيق هذه المستهدفات يجب على الحكومة استمرار جهود زيادة موارد الدولة بشكل كفء وبدون التأثير السلبي على النشاط الإنتاجى والإستثمارى والإقتصادى، بالإضافة إلى إعادة هيكلة الإنفاق العام من خلال ترتيب الأولويات بشكل يضمن خلق مساحة مالية (وفورات) على المدى المتوسط تسمح بزيادة الإنفاق على التنمية البشرية ومشروعات التنمية الإقتصادية والإجتماعية لتتوافق مع الإستحقاقات الدستورية، وكذلك مخصصات تحسين الخدمات المقدمة لضمان مستقبل أفضل للمواطنين وخلق مزيد من فرص العمل خاصة للشباب والمرأة.

آفاق نمو الإقتصاد المصرى: من المستهدف أن يرتفع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى فى عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ إلى ٦% مقارناً بمعدل نمو متوقع قدره ٥.٦% خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩ وصولاً إلى تحقيق المعدلات المستهدفة البالغة ٦.٥-٧% سنوياً فى المدى المتوسط، كما ستعمل الحكومة على مساندة جهود البنك المركزي المصري الرامية إلى خفض معدلات التضخم السنوية لتصل إلى معدلات سنوية منخفضة (أقل من ١٠%). ويعكس هذا الإرتفاع فى النمو المستهدف الآثار الإيجابية لجهود الحكومة فى تطبيق برنامجها للإصلاح الشامل والذي يرتكز على استقرار الأوضاع الإقتصادية والمالية وبالتوازى تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الضرورية لتحقيق معدلات نمو شاملة ومستدامة يجنى جميع المواطنين ثمارها وتساعد على خلق المزيد من فرص العمل خاصة للشباب والمرأة، وبما يضمن استمرار خفض معدلات البطالة.

توقعات الناتج المحلى الإجمالي الاسمي (%)

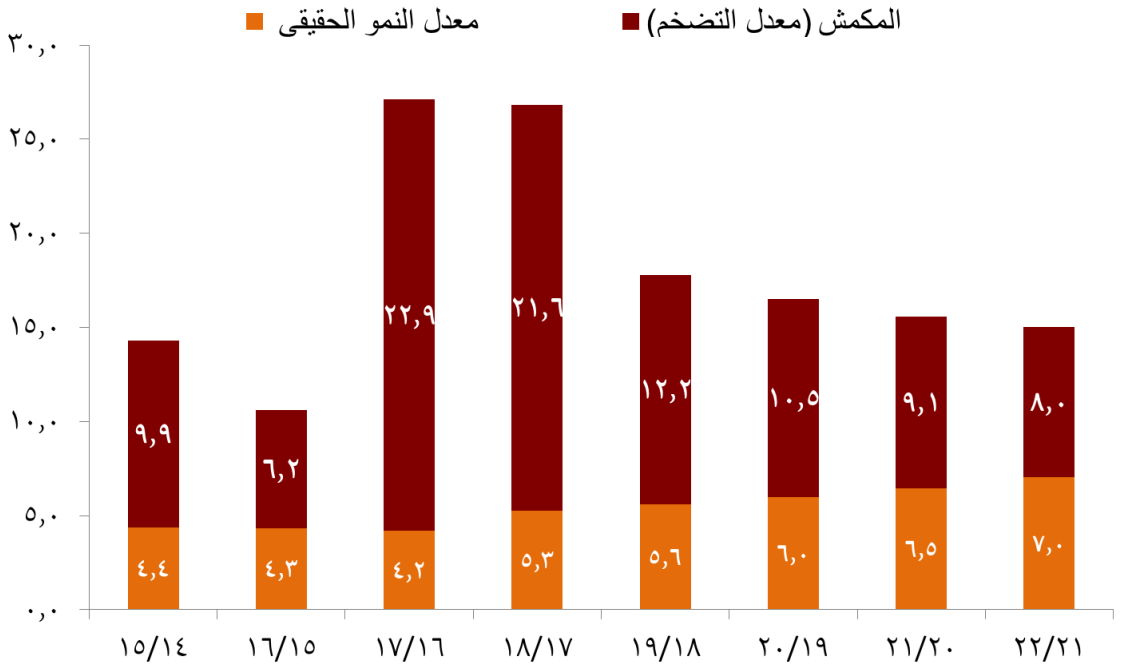

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

تقديرات مصادر النمو المستهدفة (%)

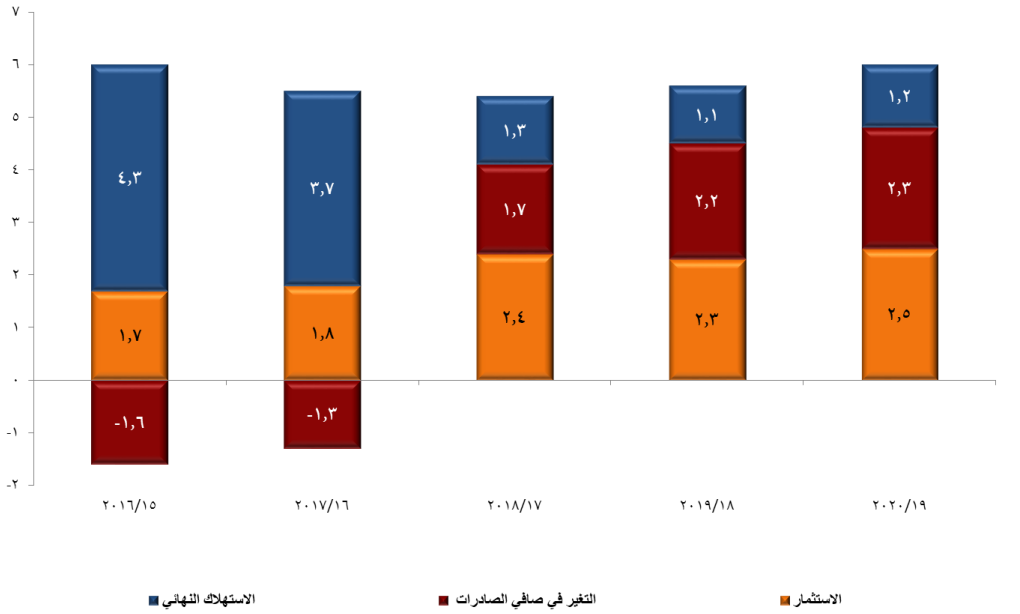

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الاداري

معدل البطالة (%)

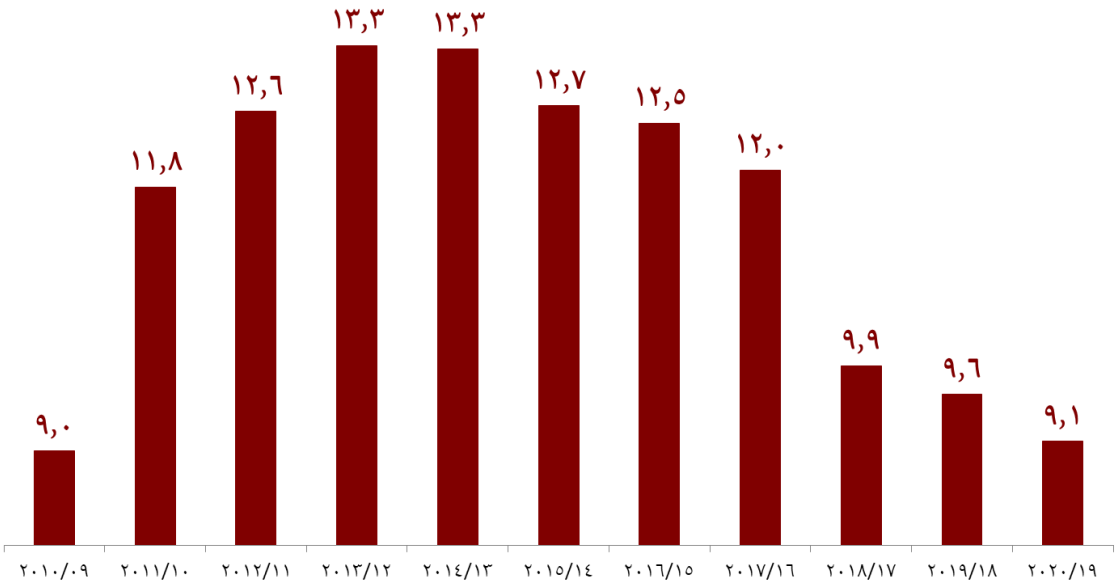

وقد صاحب التزايد المستمر فى معدلات النمو الحقيقى للإقتصاد المصرى خلال السنوات الماضية وجود تناقص مستمر فى معدلات البطالة وهو ما يعنى أن النمو المحقق ساهم فى خلق فرص عمل حقيقية وبأعداد جيدة للراغبين فى العمل وهو الهدف الأهم لبرنامج الإصلاح الإقتصادى، حيث يعتبر خلق فرص عمل لائقة أهم وسائل تحسين دخول المواطنين وأفضل برامج الحماية والعدالة الإجتماعية من حيث الكفاءة والتأثير والإستدامة. ومن المستهدف أن تنخفض معدلات البطالة من مستوى بلغ ١٣.٣% فى ٢٠١٤/٢٠١٣ إلى ٩% فى العام المالى القادم. هذا وقد قامت موازنة العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ على العديد من الإفتراضات ومن أهمها:

أهم الافتراضات الاقتصادية على المدى المتوسط

البيان	٢٠١٩/٢٠١٨		٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١
	موازنة	متوقع	مشروع	مستهدف	
معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى (%)	٥.٨	٥.٦	٦.٠	٦.٥	٧.٠
متوسط سعر الفائدة على الأذون والسندات الحكومية (%)	١٤.٧	١٨.٠	١٥.٥	١١.٥	١٠.٠
متوسط سعر برميل برنت[١] (دولار / برميل)	٦٧.٠	٧٠.٠	٦٨.٠	٦٨.٠	٧٠.٠
متوسط سعر القمح الأمريكي[٢] (دولار)	١٨٤.٢	١٩٠.٠	٢١٤.٠	٢١٠.٠	٢٠٥.٠

١/ تم توقع سعر برميل البرنت مستقبلياً بإستخدام متوسط سعر عقود الشراء المستقبلية للبرنت وتوقع صندوق النقد الدولى لأسعار البترول فى تقرير آفاق الإقتصاد العالمى. كما يتم أيضاً الإسترشاد بتوقعات عدد كبير من المؤسسات المالية الدولية.

٢/ تم توقع سعر القمح الأمريكى مستقبلياً بإستخدام متوسط سعر عقود الشراء المستقبلية المتداولة فى البورصة العالمية AHDB. كما يتم أيضاً الإسترشاد بتوقعات عدد كبير من المؤسسات المالية الدولية.

المصدر: وزارة المالية

أولاً: المستهدفات المالية لمشروع موازنة عام ٢٠٢٠/٢٠١٩

تستهدف الحكومة خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ خفض معدل الدين العام الى ٨٩% من الناتج المحلى الإجمالى وهو ما يتطلب تحقيق فائض اولى قدره ٢% من الناتج المحلى بالإضافة الى تحقيق معدل نمو اقتصادى قدره ٦%. وستسمح تلك التقديرات الى استهداف خفض العجز الكلى للموازنة إلى ٧.٢% من الناتج المحلى الإجمالى بدلاً من عجز كلى اقترب من ١٧% من الناتج فى العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣. وتؤكد تلك النتائج على أننا نستطيع بمساندة كافة الشركاء وعلى رأسهم مجلس النواب الموقر فى تحقيق تحسن كبير فى مؤشرات أداء المالية العامة.

كما نستهدف خلال الاعوام القادمة استمرار جهود الضبط المالى المتوازن والداعم للنمو والنشاط الإقتصادى فضلا عن المساهمة فى الخفض التدريجي لأعباء خدمة دين اجهزة الموازنة العامة من خلال خفض نسبة الفوائد المسددة الى اجمالى مصروفات وايرادات الموازنة.

العجز الكلى والعجز الأولى (بدون المنح)
(% إلى الناتج)

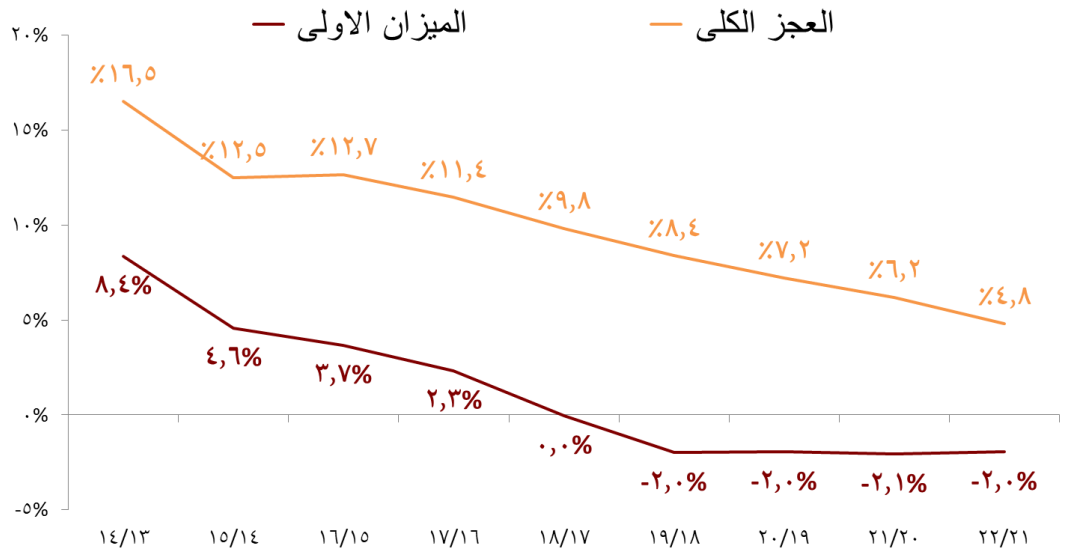

المصدر: وزارة المالية

تطور قيمة العجز الكلي ومدفوعات الفوائد (مليار جنيه)

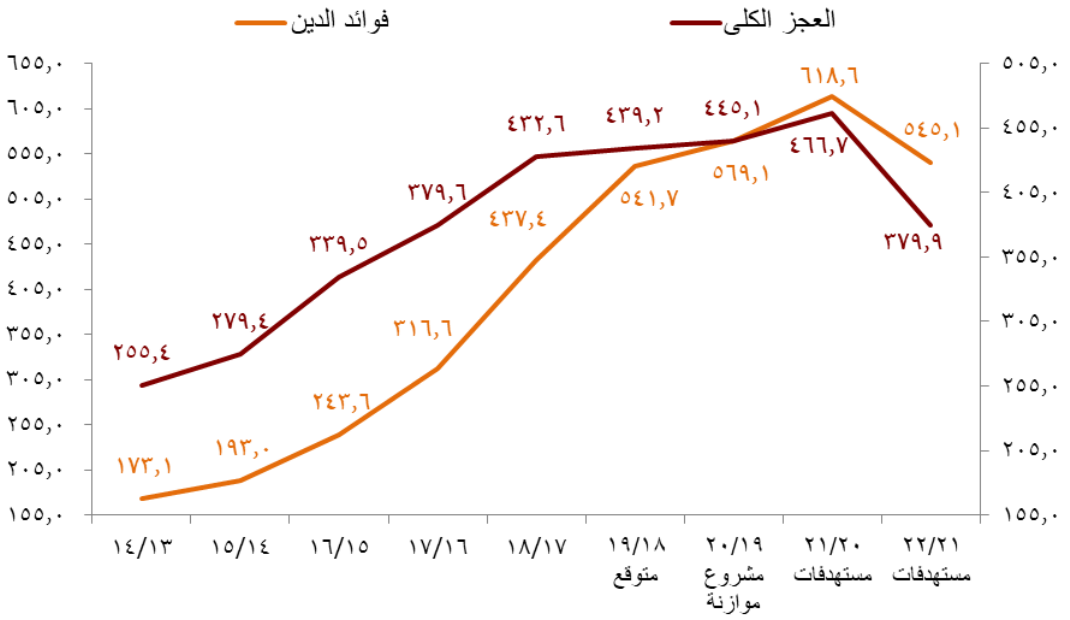

مستهدف الميزان الأولي ودين أجهزة الموازنة (% من الناتج المحلي)

المصدر: وزارة المالية

وفيما يلى جدول ملخص لأهم إجماليات الموازنة العامة للدولة:

ملخص جدول أداء الموازنة العامة للدولة

جنيه مليار

	2016/2015	2017/2016	2018/2017	2019/2018 متوقع	2020/2019 موازنة مشروع	2021/2020 تقديرات	2022/2021 تقديرات
الايرادات إجمالي	**491.5**	**659.2**	**821.1**	**976.6**	**1،134.4**	**1،249**	**1،398**
معدل النمو (%)	6%	%34.1	%24.6	%18.9	%16.2	%10.1	%12.0
الضرائب	352.3	462.0	629.3	759.9	856.6	1،028	1،157
ضريبية غير ايرادات	139.2	197.2	191.8	216.6	277.8	221	242
المصروفات إجمالي	**817.8**	**1،031.9**	**1،244.4**	**1،412.0**	**1،574.6**	**1،705**	**1،765**
معدل النمو (%)	12%	%26.2	%20.6	%13.5	%11.1	%8.3	%3.5
المستهدف الكلي العجز	**339.5**	**379.6**	**432.6**	**439.2**	**445.1**	**467**	**380**
نسبة للناتج المحلي الإجمالي (%)	%12.5	%10.9	%9.7	%8.4	%7.2	%6.2	%4.8
المستهدف الأولي الفائض أو العجز	**95.9**	**63.0**	**-4.9**	**-102.5**	**-124.0**	**-152**	**-165**
نسبة للناتج المحلي الإجمالي (%)	%3.5	%1.8	-%0.1	-%2.0	-%2.0	-%2.0	-%2.0

المصدر: الماليةوزارة

تطور نسبة الايرادات والمصروفات العامة إلى الناتج المحلي (%)

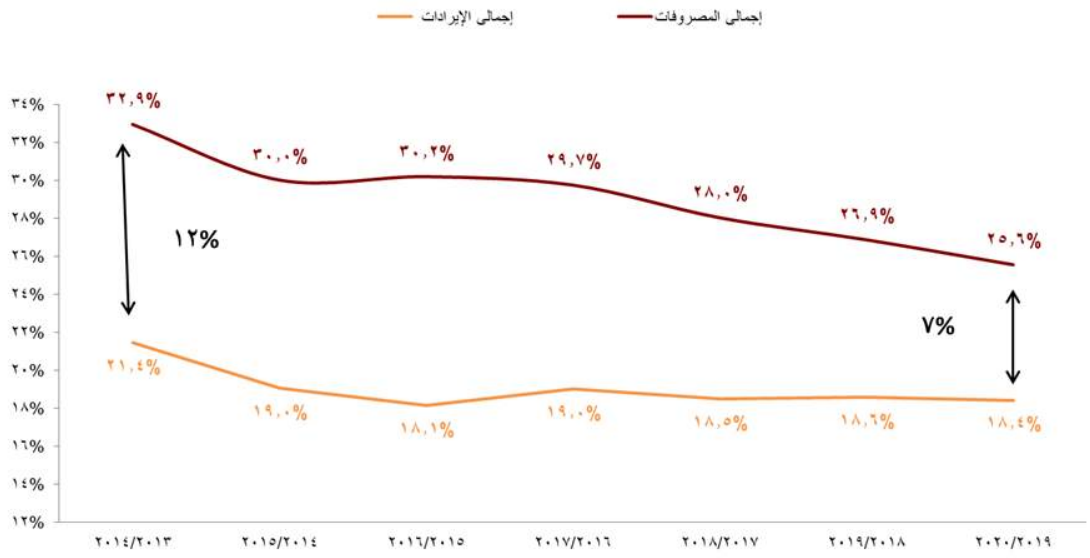

المصدر: وزارة المالية

وكما يوضح الشكل التالي فان تحسن مؤشرات المالية العامة يرجع الى زيادة معدلات النمو السنوية للإيرادات عن معدل نمو المصروفات وهو ما ساهم فى خفض الفجوة بين الايرادات والمصروفات وفى تحقيق فائض اولى بالموازنة وفى خفض معدلات العجز الكلى. كما ساهمت الاجراءات والاصلاحات الداعمة للنمو والنشاط الإقتصادى فى تحسن اوضاع المالية العامة.

الإيرادات والمصروفات (معدل النمو السنوى)

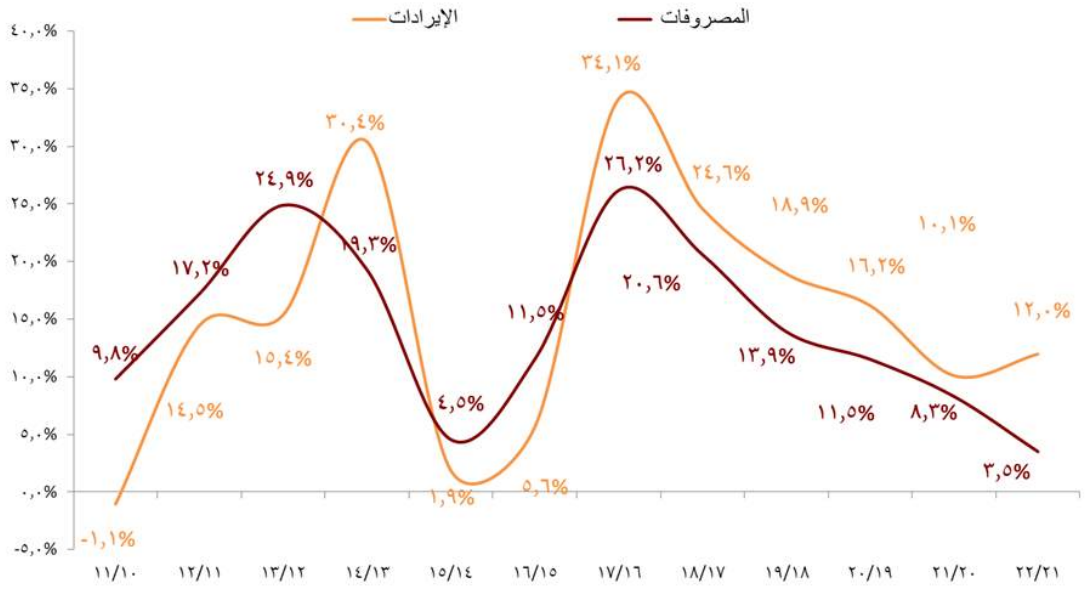

المصدر: وزارة المالية

أهم الاصلاحات والافتراضات التي تعكسها تقديرات مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠

- استهداف زيادة حصيلة الضرائب من جهات غير سيادية بنحو ٠.٥% من الناتج المحلي الاجمالي في ضوء العمل على تحسين الإدارة الضريبية والتوسع في برامج الميكنة والتطوير والعمل على توسيع القاعدة الضريبية.
- التفعيل الكامل للسداد والتحصيل الالكترونى لضمان سرعة استئداء وسداد الالتزامات المالية لصالح الموازنة العامة للدولة وبما يخفف من الاحتياج للاقتراض وكذلك العمل على التزام كافة الجهات بالمخصصات المالية لأجهزة الموازنة العامة.
- زيادة مخصصات واجراءات تحفيز النشاط الإقتصادى بشكل كبير يفوق معدل نمو باقى بنود المصروفات وتتضمن أهم تلك المخصصات بنود تنمية الصادرات، والاستثمارات العامة والترفيق الصناعى ومخصصات الصيانة والسلع والخدمات اللازمة للتشغيل.
- زيادة جملة الاستثمارات الحكومية الممولة من قبل الخزانة العامة الى ١٣٣ مليار جنيه بمعدل نمو بلغ ٣٣% مقارنة بمخصصات الاستثمارات فى موازنة العام المالى السابق وهو اعلى معدل نمو سنوى يتحقق على مستوى كافة ابواب الموازنة، بخلاف نحو ٧.٠ مليار جنيه قروض خارجية لتمويل الاستثمارات.
- تخصيص مبلغ ٣.٥ مليار جنيه لتوصيل الغاز الطبيعى لنحو ١.٣ مليون وحدة سكنية جديدة خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠.
- الالتزام بتحقيق الاستحقاقات الدستورية (زيادة مخصصات الصحة، التعليم والبحث العلمى لتصل الى ١٠% من الناتج المحلى الإجمالى) مع العمل على رفع كفاءة هذا الانفاق والتأكد من استخدامه لتطوير وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين فى مجالى الصحة والتعليم.
- زيادة مخصصات الصحة بشكل يعكس تنفيذ التزامات الخزانة العامة فى ضوء تطبيق قانون التأمين الصحى الشامل بما فيها تحصيل الموارد المنصوص عليها لصالح التأمين الصحي، علماً بان مخصصات العلاج لغير القادرين على نفقة الدولة والتأمين الصحى بباب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية تصل إلى نحو ١٠ مليار جنيه.
- زيادة المخصصات الموجهة للمحليات لتطوير الخدمات المحلية المقدمة للمواطنين ولتطوير العشوائيات فى ضوء تنفيذ بنود الدستور واخذاً فى الاعتبار مقترحات قانون الإدارة المحلية الجديد الجارى مناقشته بمجلس النواب الموقر.
- زيادة مخصصات أجهزة الموازنة العامة للدولة للمياه والانارة واستخدام الوقود لمواجهة الزيادات التى تتم فى أسعار تلك السلع ولضمان قدرة الجهات على سداد تلك المستحقات بشكل منتظم للجهات الحكومية التى توفر تلك الخدمات لضمان الاستدامة المالية لتلك الجهات.
- الحفاظ على مخصصات مالية كافية ومناسبة لدعم السلع التموينية لضمان توافر كل من رغيف العيش والسلع التموينية الاساسية لنحو ٧٠ مليون مواطن.
- التوسع فى الشراء المركزى لتلبية احتياجات أجهزة الموازنة وبالتوازى تحقيق أكبر قدر من الوفر المالى للموازنة.

الإيرادات العامة:

يتضمن مشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ زيادة سنوية لجملة الايرادات بنحو ١٦% مقارنة بالتقديرات المحدثة للعام السابق لتصل الى نحو ١١٣٤.٤ مليار جنية (١٨.٤% من الناتج المحلى)، وذلك فى ضوء استمرار تحسن اداء النشاط الاقتصادى والتطبيق الكامل للإجراءات الاصلاحية الضريبية وغير الضريبية والتى نفذت خلال الفترة السابقة وكذلك الاجراءات المستهدفة بمشروع الموازنة المعروض، والتى ستعمل على توسيع قاعدة الايرادات بشكل فعال وعادل وزيادة درجة ربط القاعدة الضريبة بالنشاط الإقتصادى.

كما تعكس التقديرات أثر تنفيذ الاصلاحات الخاصة بميكنة وتحسين اداء الادارة الضريبية وانفاذ القوانين والقرارات الضريبية بشكل كامل وفعال، وعلى رأسها قانون ضريبة القيمة المضافة مع العمل على زيادة اعداد المسجلين المخاطبين بهذا القانون، والتوسع فى حصر المجتمع الضريبى وتحسين الخدمات المقدمة، واستمرار تفعيل قانون الضرائب على المهن الحرة والتوسع فى تسجيل أصحاب المهن الحرة لتوسيع القاعدة الضريبية، وتنفيذ تعديلات قانون رسم التنمية الذى أقره مجلسكم الموقر فى العام الماضى، وتحصيل الضريبة المفروضة على الارباح الرأسمالية، وتنفيذ المعالجة الضريبة الجيدة لتعاملات المناطق الحرة، بالإضافة إلى تنفيذ المعالجة الضريبية الجديدة على عوائد الأوراق المالية الحكومية من اذون وسندات.

الإنفاق العام:

فى ضوء المستهدفات والافتراضات الاقتصادية من معدلات نمو ومعدلات تضخم واسعار فائدة متوقعة على إصدارات الحكومة من أذون وسندات محليا ودوليا وكذلك اخذا فى الاعتبار الاسعار العالمية لاهم السلع الاولية وكذلك المستهدفات الخاصة بجملة الايرادات العامة سواء الايرادات الضريبية وغير الضريبية المتوقع تحصيلها نتيجة استمرار تطبيق برنامج الاصلاح المالى والإقتصادى، وكذلك فى ضوء استهداف خفض نسبة دين أجهزة الموازنة للناتج المحلى الإجمالى لتصل إلى ٨٩% فى يونيو ٢٠٢٠ بالمقارنة بنسبة ١٠٨% من الناتج المحلى الإجمالى فى يونيو ٢٠١٧، فيجب ألا يتعدى حجم المصروفات العامة عدا مدفوعات الفوائد بمشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ نحو ١٠٠٥.٤ مليار جنيه. وسيسمح هذا الحد الاقصى للإنفاق فى تحقيق مستهدف الفائض الأولى والذي يبلغ ٢% من الناتج المحلى ومن ثم خفض نسبة دين اجهزة الموازنة للناتج المحلي.

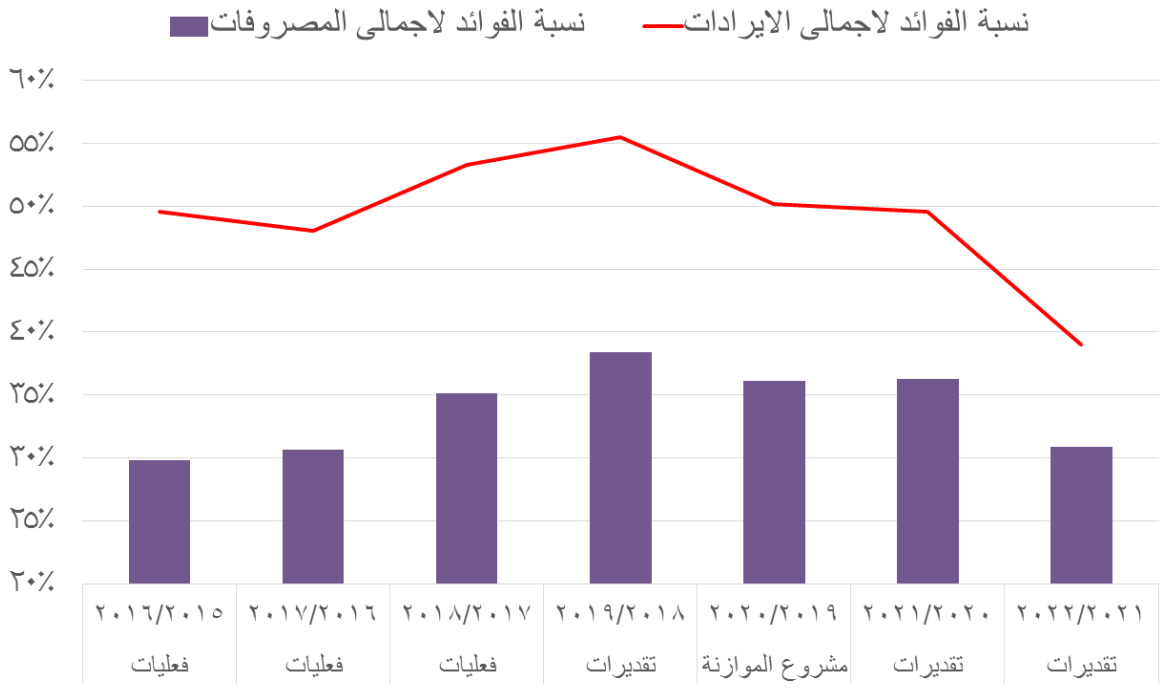

ثانياً: برنامج الحكومة الوطنى للإصلاح الإقتصادى

الرؤية والأهداف: التوازن ما بين تحقيق متطلبات الحماية الاجتماعية والتنمية البشرية في ضوء الاستحقاقات الدستورية مع استمرار الإصلاحات الجذرية الهيكلية والمؤسسية. لذا سنركز بمشروع موازنة التنمية الاقتصادية والبشرية لعام ٢٠١٩/٢٠٢٠ على زيادة مخصصات برامج إصلاح منظومتى التعليم والصحة، وزيادة مخصصات الأجور والمعاشات وبرامج الحماية الاجتماعية وهي برامج ستساند فئات عريضة من الطبقة الوسطى والفئات الاولى بالرعاية، وكذلك سنعمل على دعم الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية، وتعظيم العائد على أصول الدولة، واستمرار التسعير السليم لمدخلات الإنتاج مع زيادة الاعتماد على الدعم النقدي وتحسين استهداف الفئات الأولى بالرعاية على أساس الاستحقاق.

ولتحقيق تلك المتطلبات فستعمل الحكومة على مساندة قطاعات الصناعة والتصدير وتحفيز الاستهلاك والاستثمار الخاص وضبط هيكل الإنفاق الحكومي عن طريق زيادة مخصصات التعليم والصحة والبرامج الاجتماعية الأخرى التي تتسم بالكفاءة والفعالية. كما تستهدف الحكومة تحويل مصر إلى مركز إقليمي للطاقة من خلال زيادة وتحفيز الاستثمار في مشروعات الطاقة النظيفة والجديدة والمتجددة وبما يساهم فى تحقيق معدلات النمو المستهدفة والتي تضمن خلق فرص عمل كافية تتواكب مع الزيادة الكبيرة والمستمرة في أعداد السكان.

لذا ستعمل الحكومة على تحقيق اربعة مستهدفات رئيسية وهي:

- ✓ تحقيق معدلات نمو مرتفعة؛ بزيادة معدل النمو الحقيقي لنحو ٦% خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠.
- ✓ خلق فرص عمل جديدة؛ بخفض معدلات البطالة لنحو ٩% خلال ٢٠١٩/٢٠٢٠ وتوفير فرص عمل لائقة وحقيقية ومنتجة للشباب.
- ✓ الحفاظ على الاستقرار المالي؛ بتحقيق فائض أولي بالموازنة العامة للدولة قدره ٢% من الناتج المحلي الإجمالي وخفض مستويات دين أجهزة الموازنة لنحو ٨٩% من الناتج المحلي الإجمالي خلال ٢٠١٩/٢٠٢٠
- ✓ تحفيز سياسة الإدخار والاستثمار؛ بزيادة معدلات الاستثمار لنحو ١٩% خلال العام المالي الجديد.

وتدرك الحكومة بأن التنمية المستدامة لن تتحقق إلا من خلال برنامج متكامل للإصلاح يشتمل على اصلاحات اقتصادية واجتماعية واصلاحات فى مجال التنمية البشرية وبحيث يتم تحديد الأولويات وإدراك التحديات والتعامل معها بجدية كاملة وبشكل متكامل ومتناسق. ومن هذا المنطلق فقد تم مراعاة التدرج في تنفيذ الإصلاحات بحيث يتم مواجهة التحديات والمعوقات الأكثر تأثيرا على النشاط الاقتصادي ومجتمع الأعمال، لزيادة تنافسية الاقتصاد المصري وتعزيز قدرته على جذب الاستثمارات وخاصة في القطاعات التي تسهم في توفير معيشة كريمة للأجيال القادمة بجانب صياغة وتنفيذ برامج فعالة فى مجال الحماية والعدالة الاجتماعية.

وقد بدأنا منذ العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩ فى التركيز على برامج التنمية البشرية خاصة برامج اصلاح منظومة التعليم والبدء فى تطبيق برامج ومبادرات فى مجال الرعاية الصحية تمهيداً للبدء فى تطبيق منظومة التأمين الصحى الشامل في العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠.

يرتكز برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري على ثلاث محاور هي:

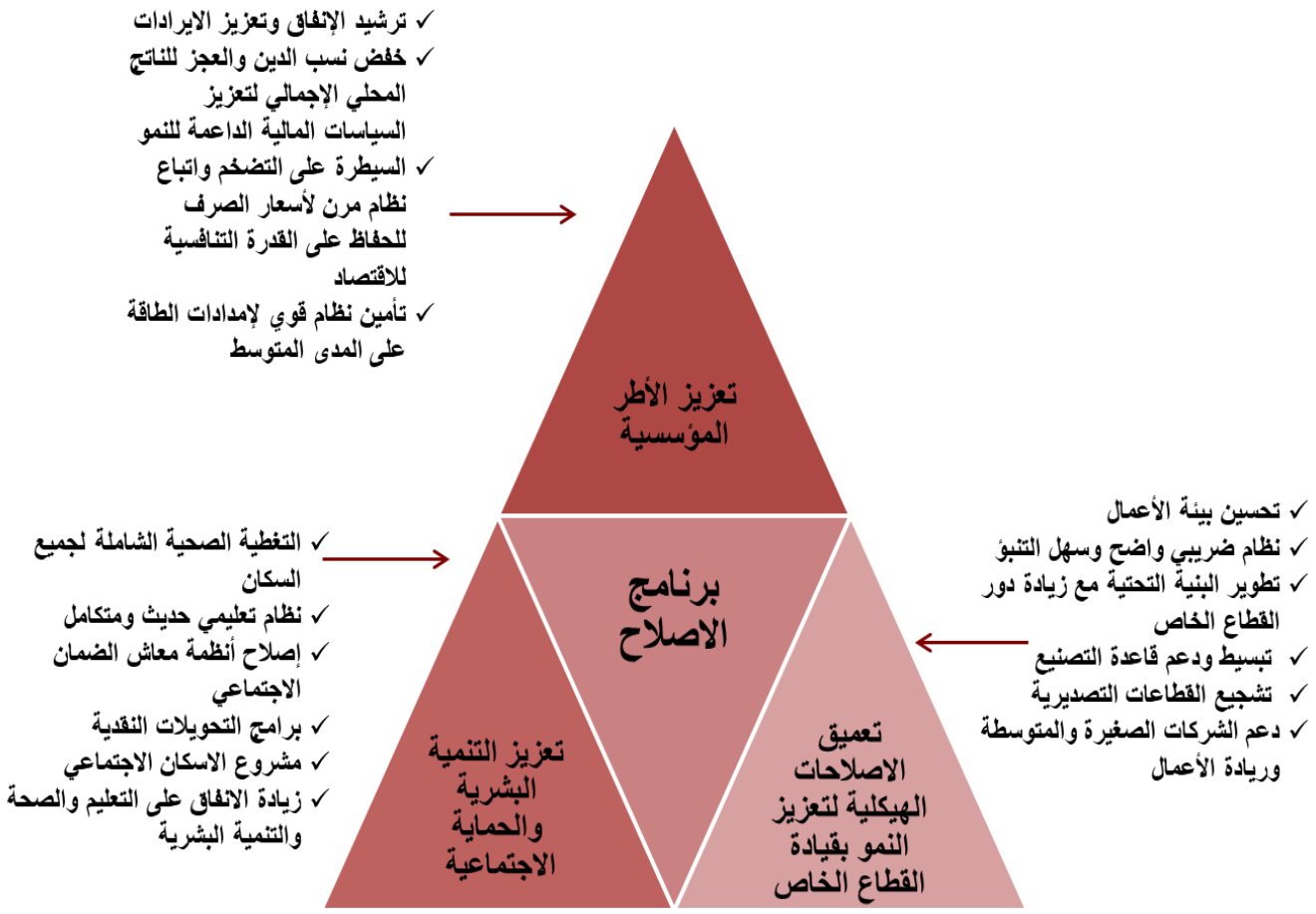

١. **تعزيز الأطر المؤسسية والقدرة على حماية مرونة واستقرار الاقتصاد الكلي والتي تستهدف تحقيق التكامل بين كافة السياسات المتبعة وخاصة السياسات المالية والنقدية لخلق بيئة اقتصادية تتسم بالاستقرار، وقادرة على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية عن طريق التبني التدريجي لنظام فعال لاستهداف التضخم واتباع نظام أكثر مرونة لإدارة سعر الصرف. بالإضافة إلى إعداد ونشر وتنفيذ استراتيجية الدين فى المدى المتوسط وكذلك استراتيجية الإيرادات على المدى المتوسط.**

٢. تعميق الإصلاحات الهيكلية لتعزيز النمو بقيادة القطاع الخاص؛ حيث تتبنى الحكومة حالياً حزمة جديدة تتضمن وضع منظومة جديدة لمساندة وتشجيع وزيادة حصيلة الصادرات تتضمن مؤشرات أداء واضحة يتم مراجعتها سنويا بما يساعد على وجود قاعدة تصديرية قوية ومتنوعة وتصدير منتجات ذات قيمة مضافة اعلى. كما تسعى الحكومة إلى رفع وزيادة تنافسية الاقتصاد المصري، وذلك عن طريق اعتماد وتطبيق نظام جديد لتخصيص وتسعير الأراضي الصناعية يضمن تعزيز المنافسة العادلة وسرعة وسهولة ووضوح أسس تخصيص الأراضي الصناعية وضمان توافر الاراضى لكل مستثمر لديه الرغبة فى الاستثمار فى النشاط الصناعى. كما تعمل الحكومة على استحداث نظام ضريبي جديد لتشجيع ومساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وكذلك تشجيع دمج تلك المشروعات والكيانات التى تعمل بالاقتصاد غير الرسمى فى الاقتصاد الرسمى. كما تستهدف الحكومة التعامل مع تحديات سوق العمل من خلال تنفيذ الإصلاحات التي تعالج عدم تطابق مهارات العمالة (خاصة الشباب) مع احتياجات سوق العمل وزيادة نسبة مشاركة المرأة فى سوق العمل. ومن ناحية أخرى فستعمل الحكومة على تنفيذ برنامج الطروحات العامة لتوفير تمويل اضافى لتلك الشركات للقيام بتوسعاتها دون الاقتراض ولتحقيق موارد اضافية للموازنة ولتوسيع وتوفير فرص استثمارية اضافية من خلال البورصة المصرية لضمان استمرار جاذبيتها.

٣. تعزيز التنمية البشرية والحماية الاجتماعية؛ حيث يتم تعديل هيكل الإنفاق العام ليتسم بالكفاءة في توجيه الدعم للمستحقين والفئات الأولى بالرعاية، جنباً إلى جنب مع زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم بهدف تحسين تلك الخدمات التى تمس قطاع عريض من المواطنين لتتوافق مع الاستحقاقات الدستورية فضلا عن زيادة مخصصات تعزيز مهارات الشباب لمساعدتهم فى الحصول على فرصة عمل لائقة بالاضافة الى اجراء اصلاحات على جداول الاجور وتنفيذ مبادرة لاجراء حركة ترقيات واسعة داخل الجهاز الادارى للدولة وزيادة الحد الادنى للاجور، والاستمرار فى دعم برنامج تكافل وكرامة مع زيادة اعداد الاسر المسجلة بهذا البرنامج بمقدار ١٠٠ الف اسرة جديدة، والاستمرار فى دعم صناديق المعاشات لزيادة قدرتها على الوفاء بالتزماتها تجاه اصحاب المعاشات والمستحقين لها.

الأهداف الكمية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى خلال عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ وفى المدى المتوسط:

ما تم حتى الآن:

قامت الحكومة منذ بداية عام ٢٠١٦/٢٠١٧ بتنفيذ برنامجها الوطنى الطموح للإصلاح الاقتصادي والذي تضمن تنفيذ حزمة من الإصلاحات والاجراءات المالية والنقدية والهيكلية والتى ساعدت على استعادة الثقة في قدرات الاقتصاد المصري. وكما يتضح من الاشكال التالية فقد التزمت الحكومة خلال السنوات الممتدة حتى نهاية عام ٢٠١٨/٢٠١٩ بتطبيق كافة الاصلاحات المستهدفة ضمن برنامجها للاصلاح الشامل مع التركيز مؤخرا على استهداف الاصلاحات الهيكلية والتى تعتبر أولوية خلال هذه المرحلة من الاصلاح لضمان تحقيق معدلات نمو وتشغيل عالية ومستدامة ولتوفير مخصصات مالية كافية تضمن استدامة الاصلاح وجنى الثمار على المدى المتوسط. كما سيتم زيادة معدلات الانفاق على برامج الحماية الاجتماعية والتنمية البشرية خاصة تطوير منظومتى الصحة والتعليم وتطوير منظومة التامين الصحى الشامل.

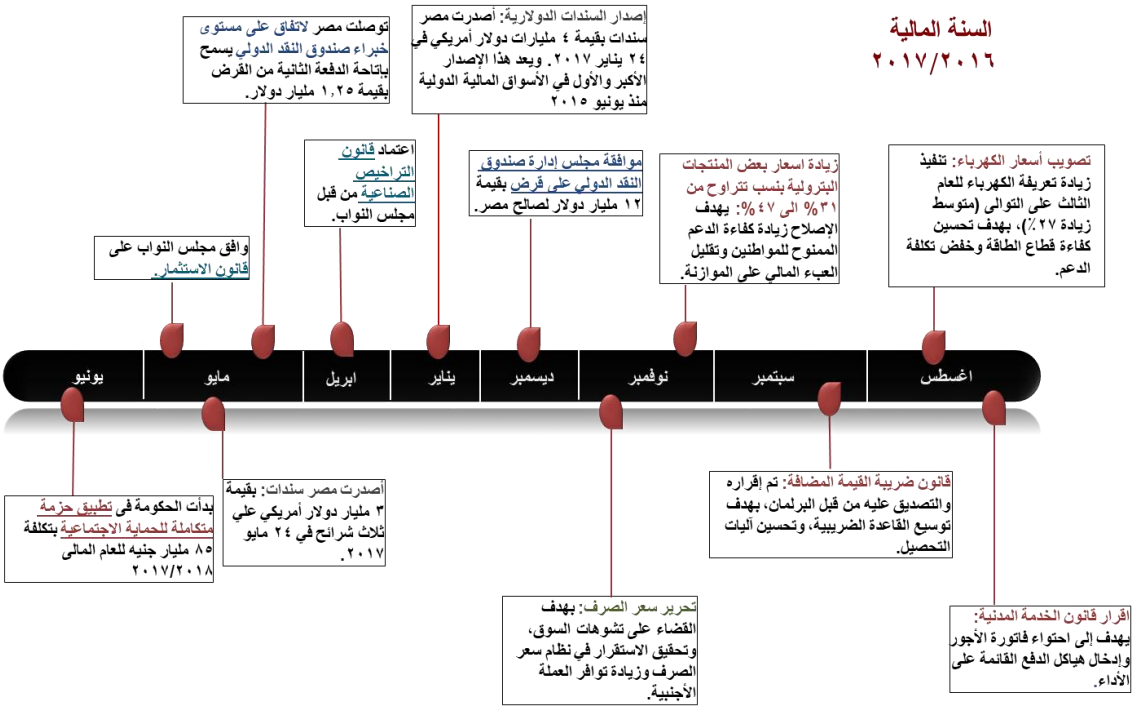
السنة المالية
٢٠١٧/٢٠١٦
تصويب أسعار الكهرباء: تنفيذ زيادة تعريفة الكهرباء للعام الثالث على التوالى (متوسط زيادة ٢٧٪)، بهدف تحسين كفاءة قطاع الطاقة وخفض تكلفة الدعم.
زيادة اسعار بعض المنتجات البترولية بنسب تتراوح من ٣١% الى ٤٧%: يهدف الإصلاح زيادة كفاءة الدعم الممنوح للمواطنين وتقليل العبء المالي على الموازنة.
موافقة مجلس إدارة صندوق النقد الدولي على قرض بقيمة ١٢ مليار دولار لصالح مصر.
إصدار السندات الدولارية: أصدرت مصر سندات بقيمة ٤ مليارات دولار أمريكي في ٢٤ يناير ٢٠١٧. ويعد هذا الإصدار الأكبر والأول في الأسواق المالية الدولية منذ يونيو ٢٠١٥
اعتماد قانون التراخيص الصناعية من قبل مجلس النواب.
توصلت مصر لاتفاق على مستوى خبراء صندوق النقد الدولي يسمح بإتاحة الدفعة الثانية من القرض بقيمة ١,٢٥ مليار دولار.
وافق مجلس النواب على قانون الاستثمار.
اغسطس
سبتمبر
نوفمبر
ديسمبر
يناير
ابريل
مايو
يونيو
إقرار قانون الخدمة المدنية: يهدف إلى احتواء فاتورة الأجور وإدخال هياكل الدفع القائمة على الأداء.
قانون ضريبة القيمة المضافة: تم إقراره والتصديق عليه من قبل البرلمان، بهدف توسيع القاعدة الضريبية، وتحسين آليات التحصيل.
تحرير سعر الصرف: بهدف القضاء على تشوهات السوق، وتحقيق الاستقرار في نظام سعر الصرف وزيادة توافر العملة الأجنبية.
أصدرت مصر سندات: بقيمة ٣ مليار دولار أمريكي على ثلاث شرائح في ٢٤ مايو ٢٠١٧.
بدأت الحكومة فى تطبيق حزمة متكاملة للحماية الاجتماعية بتكلفة ٨٥ مليار جنيه للعام المالى ٢٠١٧/٢٠١٨

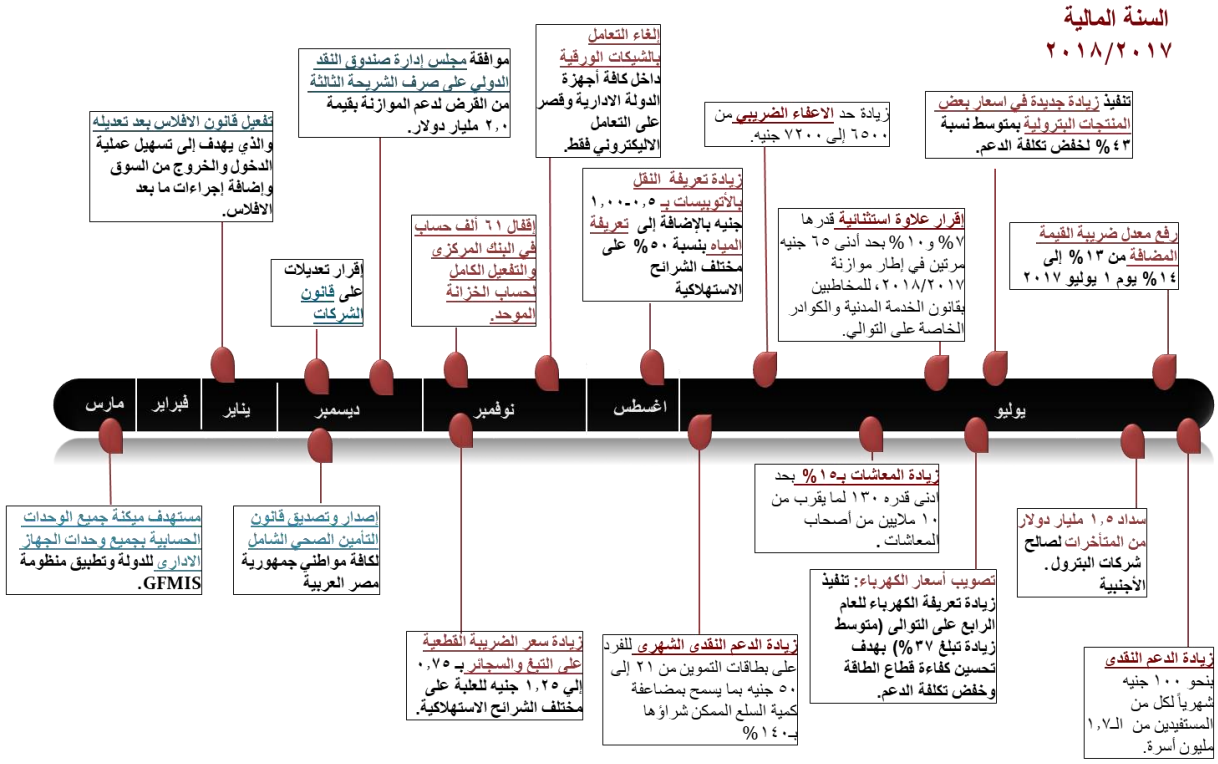
السنة المالية
٢٠١٨/٢٠١٧
تنفيذ زيادة جديدة في اسعار بعض المنتجات البترولية بمتوسط نسبة ٤٣% لخفض تكلفة الدعم.
رفع معدل ضريبة القيمة المضافة من ١٣% إلى ١٤% يوم ١ يوليو ٢٠١٧
زيادة حد الاعفاء الضريبي من ٦٥٠٠ إلى ٧٢٠٠ جنيه.
إلغاء التعامل بالشيكات الورقية داخل كافة أجهزة الدولة الادارية وقصر على التعامل الاليكتروني فقط.
موافقة مجلس إدارة صندوق النقد الدولي على صرف الشريحة الثالثة من القرض لدعم الموازنة بقيمة ٢,٠ مليار دولار.
تفعيل قانون الافلاس بعد تعديله والذي يهدف إلى تسهيل عملية الدخول والخروج من السوق وإضافة إجراءات ما بعد الافلاس.
يوليو
اغسطس
نوفمبر
ديسمبر
يناير
فبراير
مارس
إقرار علاوة استثنائية قدرها ٧% و ١٠% بحد أدنى ٦٥ جنيه مرتين في إطار موازنة ٢٠١٧/٢٠١٨، للمخاطبين بقانون الخدمة المدنية والكوادر الخاصة على التوالي.
زيادة تعريفة النقل بالأتوبيسات بـ ٠,٥-١,٠٠ جنيه بالإضافة إلى تعريفة المياه بنسبة ٥٠% على مختلف الشرائح الاستهلاكية
إقفال ٦١ ألف حساب في البنك المركزي والتفعيل الكامل لحساب الخزانة الموحد.
إقرار تعديلات على قانون الشركات
زيادة المعاشات بـ١٥% بحد أدنى قدره ١٣٠ لما يقرب من ١٠ ملايين من أصحاب المعاشات .
تصويب أسعار الكهرباء: تنفيذ زيادة تعريفة الكهرباء للعام الرابع على التوالى (متوسط زيادة تبلغ ٣٧%) بهدف تحسين كفاءة قطاع الطاقة وخفض تكلفة الدعم.
سداد ١,٥ مليار دولار من المتأخرات لصالح شركات البترول الأجنبية
زيادة الدعم النقدى بنحو ١٠٠ جنيه شهرياً لكل من المستفيدين من الـ١,٧ مليون أسرة.
زيادة الدعم النقدى الشهري للفرد على بطاقات التموين من ٢١ إلى ٥٠ جنيه بما يسمح بمضاعفة كمية السلع الممكن شراؤها بـ١٤٠%
زيادة سعر الضريبة القطعية على التبغ والسجائر بـ ٠,٧٥ إلى ١,٢٥ جنيه للعلبة على مختلف الشرائح الاستهلاكية.
إصدار وتصديق قانون التأمين الصحي الشامل لكافة مواطني جمهورية مصر العربية
مستهدف ميكنة جميع الوحدات الحسابية بجميع وحدات الجهاز الاداري للدولة وتطبيق منظومة GFMIS.

<u>ونود الاشارة مرة اخرى الى التزام الحكومة وعزمها على الاستمرار فى تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى بنفس الوتيرة والجدية خلال السنوات المقبلة، مع الاسراع فى تطبيق الاصلاحات الهيكلية الضرورية للحفاظ على استدامة الاصلاحات المالية والاقتصادية التى تمت خلال المراحل الاولى من الإصلاح، كما ستعمل الحكومة ووزارة المالية على استمرار استهداف التوسع فى تنفيذ برامج للحماية والعدالة الاجتماعية وكذلك زيادة مخصصات مساندة النشاط الإقتصادى ومساندة مجهودات وخطط التنمية البشرية والعمل على تحسين الخدمات الاساسية للمواطنين.</u>

أ. نتائج أداء العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧

تشير النتائج الفعلية الصادرة عن وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الادارى بأن الاقتصاد المصرى قد حقق معدل نمو حقيقى قدره ٥.٣% خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، بالرغم من التحديات والإجراءات الاصلاحية غير المسبوقة التى اتخذتها الحكومة لخفض عجز الموازنة واستعادة استقرار اوضاع الاقتصاد الكلى.

وبالنظر لهيكل النمو، فيتضح زيادة مساهمة كل من الاستثمارات والصادرات فى النمو المحقق مقارنة بالسنوات الأخيرة وهو تطور ايجابى يشير الى تحول هيكل النمو ليصبح أكثر توازنا واستدامة بعد أن ظل قطاع الاستهلاك العائلى هو المساهم والمحرك الرئيسى للنمو لسنوات طويلة.

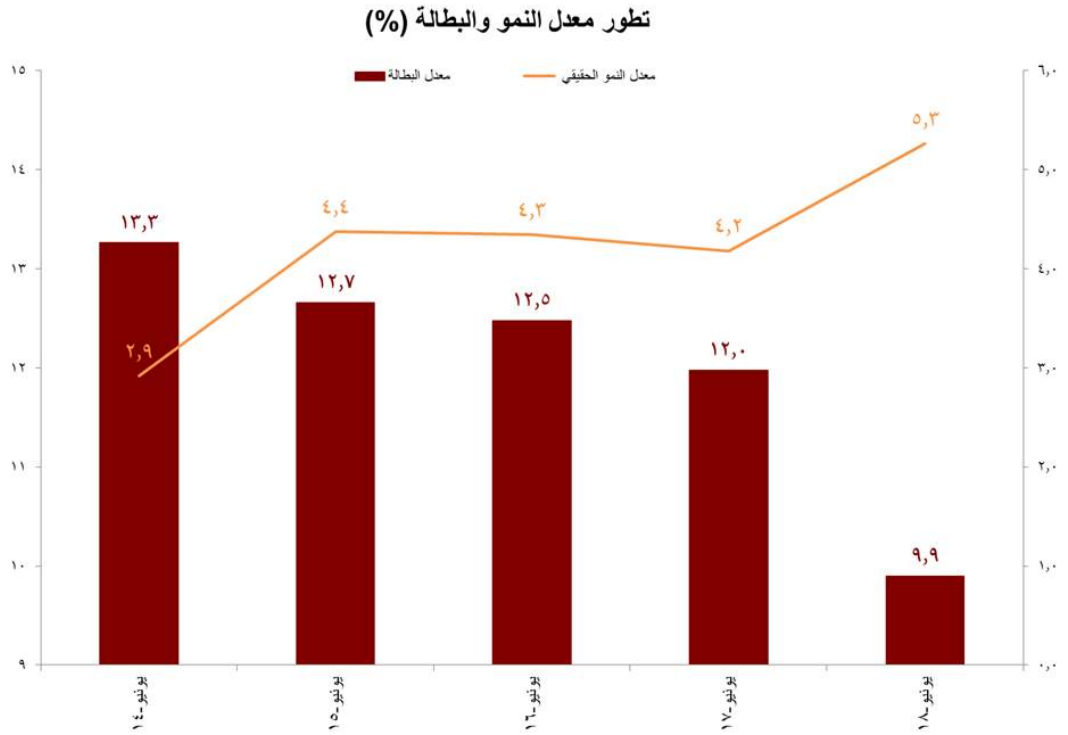

وقد شهد العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧ قيام البنك المركزي بإجراء غير مسبوق فى إطار برنامج الإصلاح الإقتصادى المتكامل وهو تحرير سعر الصرف في ٣ نوفمبر ٢٠١٦ وإلغاء القيود على الصرف الأجنبي وهو ما أدى وبسرعة إلى حدوث تغيير هيكلي في سياسة إدارة سعر الصرف لتعكس قوى العرض والطلب، مما أدى الى القضاء علي سوق الصرف الموازي للعملة الأجنبية وتوافرها فى الأسواق الرسمية للمتعاملين. واستمراراً لتلك الجهود فقد قام البنك المركزى بتنفيذ المرحلة الثانية من خطة ضبط الأسواق المصرفية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وذلك بإنهاء العمل بآلية البنك المركزى المصرى لتحويل أموال المستثمرين الأجانب (Mechanism Repartition)؛ وهو ما اتاح مزيد من المرونة على جانبي العرض والطلب فى سوق صرف العملات.

الصادرات والواردات غير البترولية
(مليون دولار)

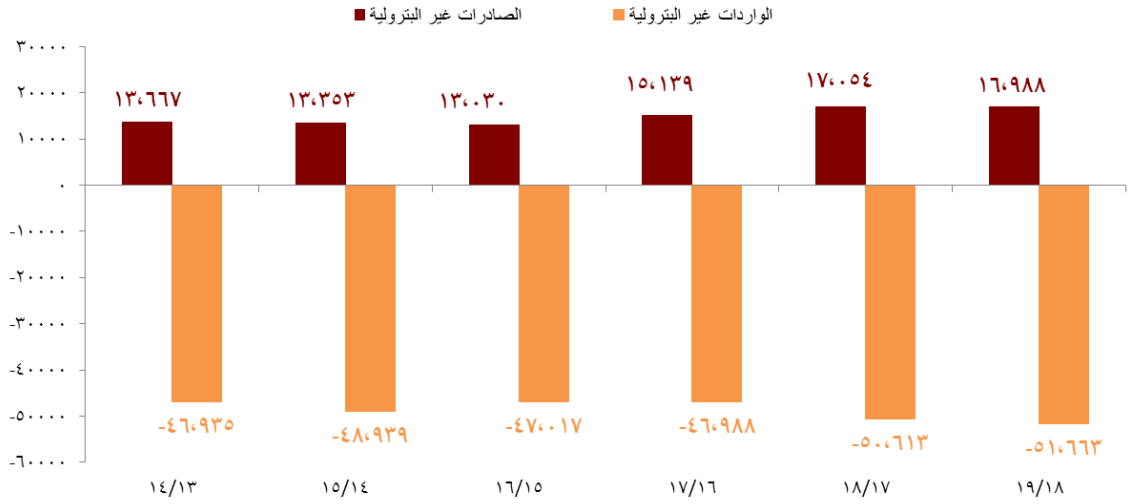

المصدر: البنك المركزى

كما تشير البيانات الفعلية الى استقرار مؤشرات ميزان المدفوعات خلال ٢٠١٧/٢٠١٨، خاصة أداء الميزان التجارى غير البترولى والذي ارتفع بنحو ٥.٤% فى ٢٠١٧/٢٠١٨ مقارنة بالعام السابق. حيث ارتفعت الصادرات غير البترولية بنحو ١.٩ مليار دولار لتسجل ١٧ مليار دولار مقابل ١٥.١ مليار دولار فى ٢٠١٦/٢٠١٧ وبمعدل نمو سنوى يبلغ ١٢.٧%. كما ارتفع رصيد استثمارات الاجانب فى الأوراق المالية الحكومية ليتخطى ١٢ مليار دولار فى يونيو ٢٠١٨ مقارنة بأقل من مليار دولار قبل قرار تحرير سعر الصرف فى نوفمبر ٢٠١٦.

ب. الأداء الإقتصادى المتوقع في العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨

يستهدف برنامج الحكومة تحقيق معدل نمو اقتصادي لا يقل عن ٥.٦% في عام ٢٠١٩/٢٠١٨، كخطوة نحو الوصول إلى تحقيق معدلات نمو تتخطى الـ ٦% على المدى المتوسط مع تمتع هذا النمو بالشمولية والاستدامة بحيث تنعكس آثاره على مختلف فئات المجتمع ويصاحبه زيادة ملموسة فى معدلات التشغيل وخلق فرص عمل تستوعب الداخلين الجدد لسوق العمل سنوياً بالإضافة إلى الراغبين فى العمل من المتعطلين بهدف خفض معدلات البطالة. ولتحقيق مستهدف خفض معدل البطالة خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ فذلك يعنى ضرورة خلق ٨٠٠-٩٠٠ ألف فرصة عمل. لذا فمن المهم استمرار جهود دفع وتعزيز النشاط الإقتصادى وتحقيق معدلات النمو المستهدفة لخفض معدل البطالة إلى ٧-٨% على المدى المتوسط.

وفى هذا الإطار، تشير النتائج الأولية والمبشرة التى أعلنتها وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الادارى للنصف الأول من العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨، إلى تحقيق معدل نمو قدره ٥.٦% وهي نتائج جيدة جدا تشير الى استمرار تحسن الاداء الإقتصادى مقارنة بنفس الفترة خلال العام المالى السابق والتى سجل فيها معدل النمو ٥.٣%، ويعكس هذا التحسن فى الاداء الإقتصادى استمرار تنفيذ الاصلاحات الهيكلية وتحسن الثقة فى قدرات الاقتصاد المصرى. كما تشير التقديرات الى انخفاض معدل البطالة فى ديسمبر٢٠١٨ إلى أدنى مستويات له منذ العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ ليسجل ٨.٩% مقارنة بنحو ١٠% خلال نفس الفترة من العام السابق وهو ما يعكس قدرة النمو المحقق على خلق فرص عمل كافية تساهم فى خفض معدلات البطالة وهو الاجراء الذي يساهم بلا شك فى شعورالعديد من الاسر والمواطنين بثمار النمو.

كما يوضح الشكل التالى وجود تحسن فى اداء مؤشر مديرى المشتريات والذي يعكس تحسن درجة الثقة فى الاداء الإقتصادى وفى النظرة المستقبلية للاقتصاد من قبل القطاع الخاص العامل فى كافة القطاعات الاقتصادية باستثناء قطاع النفط (بترول وغاز)، وهو مؤشر جيد يعكس تحسن الطلب على منتجات تلك الشركات سواء الطلب الداخلى او طلبات التصدير من الخارج.

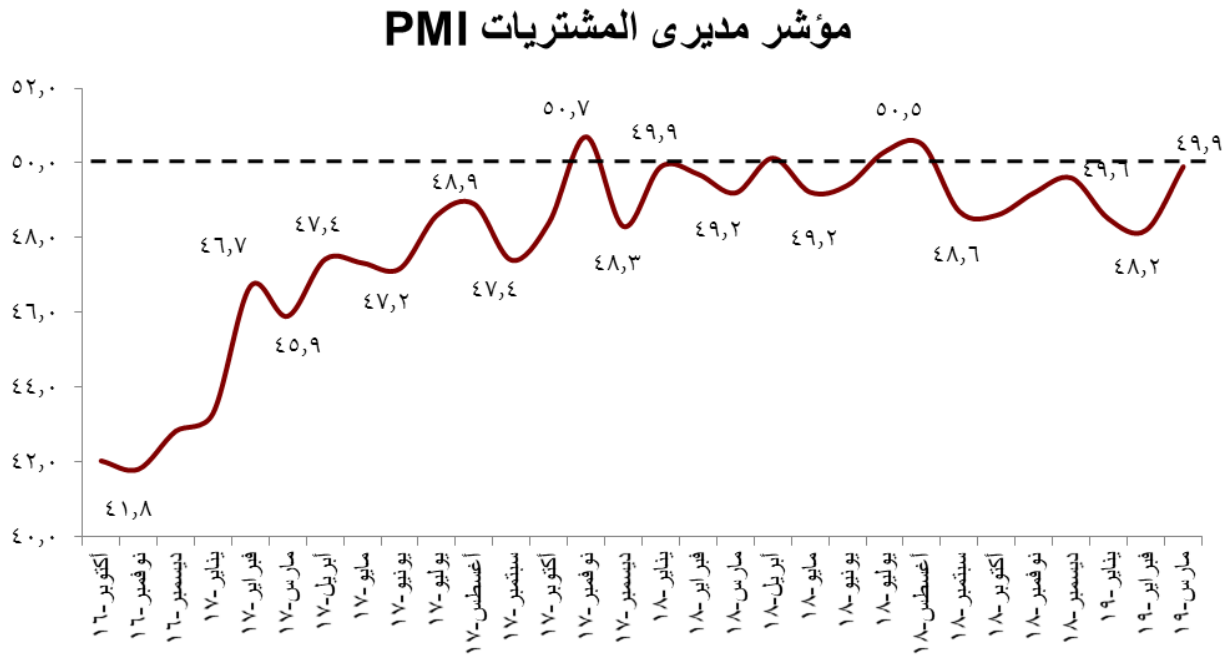

وعلى الجانب المالي، فتشير المؤشرات المالية المبدئية للفترة يوليو-مارس ٢٠١٩/٢٠١٨ إلى استمرار تحسن الأداء المالي حيث وصل العجز الكلي كنسبة إلى الناتج المحلي إلى ٥.٣% مقارنة بـ ٦.٢% خلال نفس الفترة من العام المالي الماضي، بينما حقق الميزان الأولي فائض وصل إلى ٠.٧٤% من الناتج المحلي مقارنة بعجز أولي وصل إلى ٠.٢% من الناتج خلال نفس الفترة من العام السابق. ويأتي هذا نتيجة استمرار مؤشرات النشاط الاقتصادي واستمرار الحكومة فى تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي والمالي، حيث تم اقرار معظم الاجراءات المالية المستهدفة بالموازنة في بداية العام المالي (خلال يونيو ويوليو ٢٠١٨)، وعلى رأسها إجراءات ترشيد دعم الطاقة (مواد بترولية وكهرباء)، واقرار تعديلات قانون رسم التنمية وقانون انهاء المنازعات الضريبية، وكذلك زيادة الضريبة القطعية على التبغ والسجائر كما كان مستهدفا.

كما شهدت الفترة يوليو-مارس استمرار نمو الحصيلة الضريبية ليبلغ معدل نموها السنوي ١٦% وذلك على الرغم من انخفاض الحصيلة الضريبية من الجهات السيادية؛ حيث حقق عدد من أنواع الإيرادات الضريبية تحسن ملحوظ فى الأداء مثل الضريبة على الدخل (٢٠%) والضريبة على الجمارك (١٨%) وضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات (١٨%) والضريبة العقارية (٧١%).

هذا وقد قامت الحكومة فى يوليو ٢٠١٨ بالإعلان عن تنفيذ حزمة الاجراءات الاجتماعية الشاملة والتي تضمنت زيادة الأجور والمعاشات ومراجعة حد الإعفاء الضريبي لمواجهة الزيادة فى الأسعار والحد من الأثر السلبي للإجراءات الاصلاحية على الفئات الاولى بالرعاية. وبلغت جملة التكلفة السنوية لتلك الإجراءات نحو ١.٣% من الناتج المحلي الإجمالي.

كما شهدت الاستثمارات الحكومية زيادة غير مسبوقة خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالي الجاري بلغت نحو ٥٠% لتصل الى نحو ٩٠ مليار جنيه، منها ٦٨ مليار جنيه استثمارات ممولة من الخزانة. كما ارتفعت مخصصات شراء السلع والخدمات بـ ٤٨% خلال يوليو-مارس خاصة مخصصات قطاعي التعليم والصحة، مما يعكس أكبر قدر ممكن من الاهتمام بتلبية الاحتياجات الاساسية للمواطنين وزيادة الانفاق على التنمية البشرية والصيانة وتطوير البنية التحتية فى جميع المحافظات.

رابعاً: آفاق الاقتصاد العالمى لمشروع موازنة العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠

من المتوقع أن يصل معدل نمو النشاط الاقتصادى العالمي في عام ٢٠١٩ بنحو ٣.٣% هبوطاً من ٣.٦% فى عام ٢٠١٨. وأن تتراوح معدلات نمو التجارة العالمية ما بين ٣.٤% في ٢٠١٩ و٣.٩% في ٢٠٢٠. كما تعتمد المسارات المتوقعة لأسعار الفائدة بشكل كبير على تطورات النشاط الاقتصادي فى الاقتصادات المتقدمة وعلى مسارات السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة. ونتيجة لتوقع تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي العالمي فمن المتوقع ألا يقوم البنك الفيدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة حتى نهاية عام ٢٠١٩، وهو نفس الحال بالنسبة للبنك المركزى الأوروبي والذي من المتوقع ان يبقى على أسعار الفائدة السائدة على الأقل خلال النصف الأول من عام ٢٠١٩.

١. أداء الإقتصاد العالمى وأسعار الفائدة والصرف:

من المتوقع أن يتباطئ نمو النشاط الإقتصادي العالمي في عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ لنحو ٣.٣% و٣.٥% هبوطاً من ٣.٦% فى عام ٢٠١٨. كما ان الاقتصاد العالمى لايزال عرضة لعدد من المخاطر التى قد تؤثر سلباً على أداء الاقتصادات المتقدمة والناشئة ومنها الاقتصاد المصرى. وعلى جانب السياسة النقدية فتتبنى الولايات المتحدة الأمريكية سياسات مالية من شأنها رفع أسعار الفائدة في الأجل الطويل وتثبيتها خلال المدى القريب الممتد خلال عامى ٢٠١٩ و٢٠٢٠، حيث تتجه توقعات التضخم فى الأجل الطويل نحو الانخفاض. وقد قامت السلطة النقدية الأمريكية برفع أسعار الفائدة قصيرة الأجل في ديسمبر ٢٠١٨ إلى ٢.٢٥-٢.٥% بينما استقرت السياسة النقدية فى معظم الاقتصادات المتقدمة الأخرى.

ومن الجدير بالذكر فإن تشديد السياسة النقدية الأمريكية يؤدي إلى تضييق أوضاع التمويل الخارجى فى وقت تتجه فيه الكثير من بلدان الدول الناشئة لإصدار سندات بالعملات الأجنبية للوفاء باحتياجات تمويل العجز فى موازناتها. لذا فقد يؤدى رفع اسعار الفائدة على الدولار إلى تدفق رؤوس الأموال إلى خارج الدول النامية والأسواق الصاعدة والناشئة وتحولها الى داخل الولايات المتحدة الامريكية ومن ثم يخلق ذلك ضغوطات محتملة على أسعار الفائدة والصرف بالدول الناشئة ويساهم فى ارتفاع أعباء خدمة الدين العام الخارجى في تلك الدول.

وبسبب تباطؤ تقديرات نمو الاقتصاد العالمي، فقد انخفضت عائدات السندات السيادية طويلة الأجل في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا. وقد تم إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠ فى ضوء الافتراضات التالية لآفاق الاقتصاد العالمي.

آفاق الاقتصاد العالمي

البيان	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
الاقتصاد العالمي					
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٣.٦	٣.٣	٣.٦	٣.٦	٣.٦
معدل التضخم (%)	٣.٦	٣.٦	٣.٦	٣.٥	٣.٥
معدل نمو التجارة في السلع والخدمات (%)	٣.٨	٣.٤	٣.٩	٣.٩	٣.٩
الاتحاد الأوروبي					
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٢.١	١.٦	١.٧	١.٧	١.٦
معدل التضخم (%)	١.٩	١.٦	١.٧	١.٨	٢.٠
الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية					
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٤.٥	٤.٤	٤.٨	٤.٩	٤.٨
معدل التضخم (%)	٤.٨	٤.٩	٤.٧	٤.٥	٤.٤
اسيا					
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٦.٤	٦.٣	٦.٣	٦.٣	٦.٢
معدل التضخم (%)	٢.٦	٢.٨	٣.١	٣.٣	٣.٣
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا					
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	١.٤	١.٣	٣.٢	٢.٨	٢.٨
معدل التضخم (%)	١١.٤	١٠.٠	٩.٦	٨.٨	٨.٤
افريقيا والصحراء الكبرى					
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٣.٠	٣.٥	٣.٧	٣.٧	٤.٠
معدل التضخم (%)	٨.٥	٨.١	٧.٤	٧.٠	٦.٩

وتؤكد كافة التقارير الدولية الى وجود العديد من المخاطر المحيطة بالاقتصاد العالمي وهو ما قد يؤثر سلباً على التوقعات المستقبلية للنمو الإقتصادى. ويظل النزاع التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين على رأس تلك المخاطر، بل ان عدم التوصل لاتفاق بين البلدين قد يكون له تداعيات وتأثيرات سلبية على نمو الاقتصاد العالمي. كما أن تباطؤ نمو الاقتصاد الصيني مقارنة بمعدلات النمو العالية التى كانت تتحقق خلال العقود الماضية سيكون له تبعات سلبية على معدلات النمو العالمية وعلى الأسواق المالية وأسواق السلع العالمية. كما أن احتمالية التاخر فى الوصول الى اتفاق بين المملكة المتحدة والاتحاد الاوروبى بخصوص خروجها من

الاتحاد يضيف المزيد من عدم الوضوح والتحديات بخصوص الاداء الإقتصادى بالمنطقة الاوروبية.

٢. السلع الأساسية:

تشير أحدث التقديرات العالمية إلى استقرار أسعار النفط العالمية فى ٢٠١٩ عند مستويات أسعار تتراوح ما بين ٦٥ - ٧٠ دولار للبرميل طبقاً للأسعار المستقبلية لعقود شراء النفط وتوقعات صندوق النقد الدولى والعديد من المؤسسات المالية الدولية. وقد ارتفع سعر خام برنت خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩ بحوالي ٣٠% ليصل لحوالي ٦٨ دولار للبرميل وذلك بسبب قيام دول منظمة الأوبك وروسيا بالإلتزام بخفض الإنتاج بالإضافة إلى العقوبات المفروضة على إيران وانخفاض مستوى الانتاج في فنزويلا نظراً لعدم الاستقرار السياسي والإقتصادى بها.

وفيما يتعلق باسعار واسواق المعادن؛ فيتوقع صندوق النقد الدولي أن تشهد الأسواق ارتفاع في الأسعار خلال ٢٠١٩ يتبعه انخفاض في الأسعار في ٢٠٢٠ بينما يتوقع البنك الدولي ثبات الاسعار وذلك نتيجة لتباطؤ النمو في الصين ونتيجة النزاعات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى. وكذلك بالنسبة للسلع الغذائية، فيتوقع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي انخفاض أو على الأقل ثبات الأسعار في ٢٠١٩.

ومن المتوقع أن تشهد أسعار السلع الأولية ومنها القمح كسر الاتجاه النزولي الذي اتخذته خلال السنوات السابقة والعودة إلى الصعود خلال العام المالي القادم، وعلى ذلك فقد تم إعداد تقديرات الموازنة العامة في ضوء افتراض شراء طن القمح على أساس ٢١٤ دولار للطن.

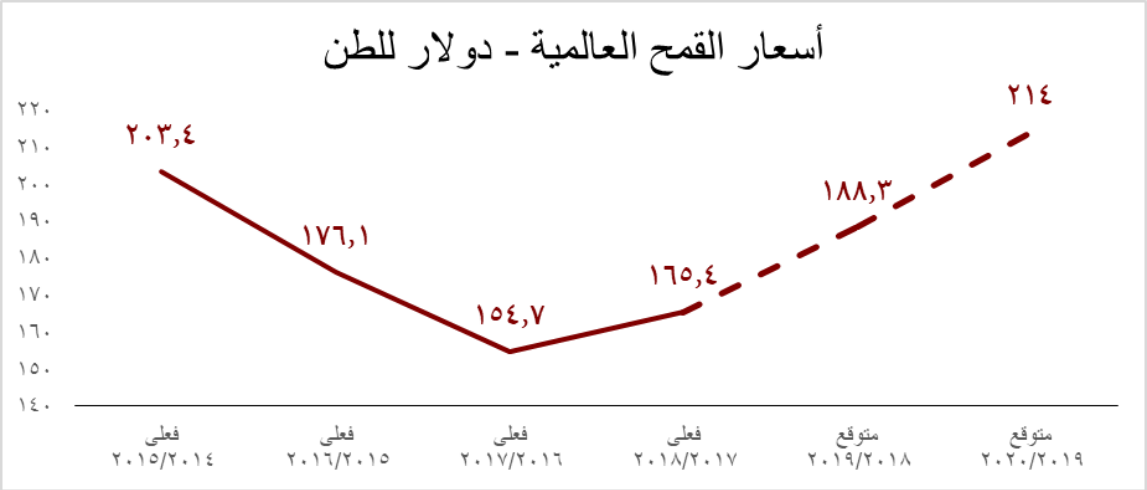

٣. حركة التجارة الدولية:

من المتوقع أن تتراوح معدلات نمو التجارة العالمية ما بين ٣,٤% في ٢٠١٩ و٣,٩% في ٢٠٢٠، مقارنة بحوالي ٣,٨% عام ٢٠١٨. ويأتى ذلك فى ضوء احتمال استمرار تبنى الولايات المتحدة الأمريكية لمزيد من القيود التجارية واستمرار وجود تباين فى السياسة التجارية بين الولايات المتحدة الامريكية والصين بالإضافة إلى تاثير التوقعات الخاصة باستمرار تباطؤ نمو الاقتصاد الصيني خلال السنوات القادمة.

خامساً: آفاق الاقتصاد المحلى المصاحب لمشروع موازنة العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠

تعكس افتراضات أداء الاقتصاد المصرى خلال العام المالى القادم ٢٠١٩/٢٠٢٠ زيادة معدلات النمو لتحقق ٦% مع التركيز على تحقيق نمو احتوائى ومستدام تنعكس اثاره على جميع فئات المجتمع. وتستهدف الحكومة رفع مستويات التشغيل وخفض معدلات البطالة من خلال توفير فرص عمل لائقة ومنتجة وكافية لاستيعاب أعداد الداخلين الجدد سنويا لسوق العمل على المدى القصير والمتوسط.

وبالتالي تستهدف الحكومة العمل على تطبيق سياسات جديدة من شأنها تحفيز الأنشطة الاقتصادية الانتاجية الداعمة للنمو وخاصة في قطاعات الصناعة والتصدير، وتحفيز سياسات الادخار والاستثمار في البنية الأساسية والتنمية البشرية التي تُعد قاطرة النمو الاقتصادي. كما تعمل الحكومة على استمرار تطبيق سياسات التسعير السليم لمدخلات الإنتاج لرفع تنافسية الاقتصاد المصري وتشجيع الاستثمار في المشروعات كثيفة العمالة وتشجيع الصناعة الوطنية. ولذلك قامت الحكومة خلال العام المالي الحالي (٢٠١٨/٢٠١٩) بتحرير سعر صرف الدولار الجمركي للسلع غير الضرورية. كما تعمل الحكومة على اجراء تعديلات تشريعية لمساندة الصناعات والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة وتبسيط وتسهيل وتوضيح منظومة تخصيص وتسعير الأراضي الصناعية واجراء تعديلات على قانون شركات قطاع الأعمال العام وعلى قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.

وجدير بالذكر ان قيام المؤسسات الدولية برفع تصنيف مصر الإئتماني يعكس تأكد المؤسسات الدولية والمستثمرين من جدية الحكومة في تنفيذ سياسات البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي. ومن جانبها تستهدف الحكومة استمرار زيادة قيمة الاستثمارات الممولة من جانب الخزانة العامة خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ بنحو ٤٠% مقارنة بالعام المالي الحالى لتصل لنحو ١٤٠ مليار جنيه (١٣٣ مليار جنيه تمويل عجز خزانة و٧ مليار جنيه قروض خارجية لتمويل الاستثمارات)، كما تستهدف الحكومة خلال ٢٠١٩/٢٠٢٠ طرح أول سندات خضراء والتي من شأنها تمويل الاستثمارات في المشروعات صديقة البيئة والحد من التلوث وهو بالتأكيد سيساهم فى الوفاء بالتزامات الحكومة المصرية الصادرة عن قمة المناخ بباريس.

كما تستهدف الحكومة فى الاساس تحسين المستويات المعيشية للمواطنين وخاصة مع استمرار جهود الضبط المالي المرتبطة ببرنامج الإصلاح الاقتصادي، لذا فقد أصدر فخامة الرئيس تكليفاته للحكومة لاتخاذ العديد من الإجراءات لتحسين وتطوير هيكل الأجور باجهزة الدولة وزيادة قيمة المعاشات والحد الادنى للمعاش وهي اجراءات ستكلف الخزانة نحو ٦٠ مليار جنيه في العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩. كما تستهدف الحكومة ضم حوالي ١٠٠ ألف اسرة جديدة لتستفيد من برنامجي تكافل وكرامة بداية من اول يوليو المقبل بتكلفة تصل لمليار جنيه.

وفي سابقة هي الأولى من نوعها ضمن إجراءات الضبط المالي، فجارى العمل على الانتهاء من الدراسات الاكتوارية لبدء رد اموال التأمينات المستحقة على وزارة المالية وبنك الاستثمار القومي؛ بحيث يتم رد مديونية الخزانة العامة وبنك الاستثمار القومي لصناديق المعاشات وإدراج المبالغ اللازمة سنويا في الموازنة العامة للدولة لإتمام ذلك بناء على دراسات اكتوارية مستقلة جاري اعتمادها من الجهاز المركزي للمحاسبات وسيصدر بها تشريع من مجلس النواب الموقر لينظم ذلك. والي جانب ذلك ستعمل الدولة علي استثمار أموال التأمينات وعوائدها بطريقة عادلة وآمنة لصالح اصحاب المعاشات والمستحقين عنهم.

أما على جانب افتراضات مشروع الموازنة الاساسية للعام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ فقد تم افتراض سعر خام البرنت عند ٦٨ دولار للبرميل كما تم افتراض تراوح الاسعار حول متوسط قدره ٧٠ دولار للبرميل فى المدى المتوسط، وهو ما يمثل ارتفاعاً طفيفاً عن تقديرات العام المالي السابق ٢٠١٩/٢٠١٨ وذلك في ضوء التقلبات على جانب العرض في ظل تمديد قرارات مجموعة OPEC+ الخاصة بخفض الإنتاج اليومي من الخام ووجود اضطرابات فى الانتاج في كل من فنزويلا ونيجيريا لفترات اقل واضطراب الأوضاع السياسية في ليبيا وبعض قرارات المنظمات البحرية الدولية الخاصة بخفض الانبعاثات الكربونية واستبدال المازوت بوقود أعلى كفاءة مثل الديزل والذي من شأنه رفع مستويات الطلب على الديزل وبالتالي ارتفاع اسعاره فى السوق العالمى.

أما فيما يخص أسعار السلع الأولية ومنها القمح، فتقديرات الموازنة أعدت على اساس توقع أن تشهد الأسعار ارتفاعاً يصل مقداره لنحو ١٦%، وهو عكس الاتجاه النزولي الذي اتخذته الأسعار على مدار الثلاثة أعوام الماضية ليبلغ متوسط تقديرات أسعار القمح في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ نحو ٢١٤ دولار للطن قبل ان تصل إلى ٢٥٠ دولار للطن بعد إضافة تكلفة النقل والنولون. كما تم افتراض سعر لشراء للقمح المحلى يساوى سعر شراء القمح المستورد لضمان عدم وجود سوق موازية ولغلق أى تلاعب يؤدى الى زيادة التكلفة على الدولة.

سادساً: السياسة المالية وأهم النتائج المحققة حتى الآن

تعتبر السياسة المالية إحدى الركائز والأدوات الرئيسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي تتبناه الحكومة نظرا لأهميتها في تحقيق استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي من خلال تحقيق الضبط المالي واستدامة مؤشرات عجز الموازنة العامة والدين على المدى المتوسط بالإضافة الى دورها ومساهمتها في تحفيز النشاط الاقتصادي ومعدلات التشغيل وتعزيز كفاءة وقدرة منظومة الحماية الاجتماعية وتحسين جودة وكفاءة واتاحة الخدمات الاساسية لقطاع عريض من المواطنين.

وفى هذا الإطار يعتبر خفض معدلات دين اجهزة الموازنة العامة الهدف الرئيسى للسياسة المالية فى المدى المتوسط، حيث تستهدف وزارة المالية خفض نسبة دين اجهزة الموازنة العامة والوصول بها الى معدلات أكثر استدامة تتراوح عند ٨٠% من الناتج المحلى مع نهاية العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٢، مقارنة بنسبة مديونية بلغت ١٠٨% من الناتج فى نهاية عام ٢٠١٦/٢٠١٧. ولضمان تحقيق ذلك، تستهدف السياسة المالية تحقيق فائض أولى سنوى قدره ٢% خلال الفترة من ٢٠١٩/٢٠٢٠ حتى ٢٠٢١/٢٠٢٢ مقارنة بفائض اولى بلغ ٠.١% من الناتج المحلى خلال ٢٠١٧/٢٠١٨. وتستهدف السياسة المالية تحقيق ذلك من خلال توسيع قاعدة الايرادات الضريبية وغير الضريبية، وإستمرار اصلاح هيكل الانفاق العام لضمان فاعليته وبما يسمح بوجود مساحة مالية تمكن الدولة من زيادة الإنفاق الموجه للتشغيل والإنتاج والتنمية البشرية بدلاً من الإنفاق غير المؤثر على النشاط الإقتصادى أو جودة الحياة للمواطن مثل فاتورة خدمة الدين. لذا فتستهدف السياسة المالية معدلات نمو للمصروفات العامة مستدامة تقل عن معدلات نمو الايرادات العامة.

التقديرات المالية المحدثة للعام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩

اكدت الحكومة التزامها وحرصها على الحفاظ على وتيرة الاصلاح الإقتصادى والاستمرار فى تنفيذ الاجراءات المالية والاجتماعية المستهدفة لتحقيق مستهدفات الموازنة الاصلية والتى اعتمدها مجلس النواب الموقر فى يونيو الماضى دون وجود ايه انحرافات. لذا فنستهدف تحقيق فائض اولى مستدام يبلغ نحو ٢% من الناتج المحلى الإجمالي وخفض عجز الموازنة الى ٨.٤% من الناتج والعمل على خفض معدل دين اجهزة الموازنة العامة الى ٩٢.٥% من الناتج فى يونيو ٢٠١٩ بدلا من نحو ٩٧% فى يونيو ٢٠١٨.

العجز الكلى والأولى (نسبة إلى الناتج)

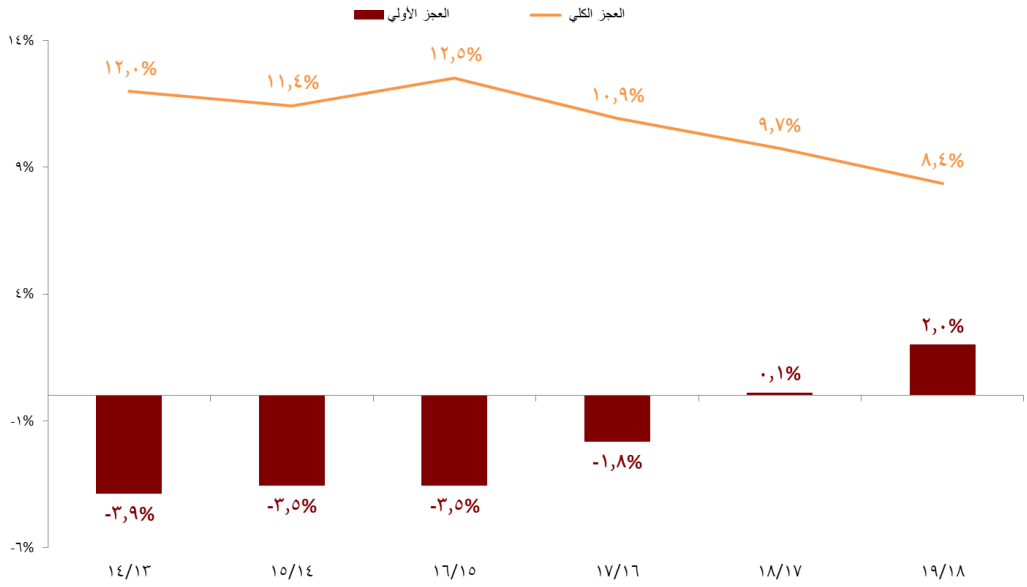

المصدر: وزارة المالية

كما تستهدف الحكومة زيادة الايرادات الضريبية لتصل إلى نحو ١٤.٥% من الناتج المحلى الإجمالي خلال عام ٢٠١٩/٢٠١٨ من خلال استمرار تطوير المنظومة الضريبية وتنويع مصادر الايرادات لترتفع جملة الايرادات المتوقعة خلال العام بنحو ١٩% مقارنة بالعام السابق بسبب ارتفاع الإيرادات الضريبية من جهات غير سيادية بنحو ٣١%. وتعكس النتائج المحققة حتى نهاية مارس ٢٠١٩ ومستهدفات العام المالى بأكمله نجاح جهود وزارة المالية فى تنفيذ برنامج إصلاح السياسة الضريبية وتعظيم إيرادات الدولة من خلال تحسين منظومة التطبيق الفعلي لقانون الضريبة العقارية، وتطوير أداء مصلحة الضرائب العامة والجمركية.

كما يستهدف برنامج الاصلاح المالى الاستمرار تدريجياً فى خفض معدلات نمو الانفاق العام ليبلغ نحو ١٣.٩% في ٢٠١٩/٢٠١٨ مقارنة بمعدل نمو وصل ٢٠.٦% خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧، نتيجة لاستمرار جهود اصلاح هيكل الانفاق والحد من زيادة اعباء فاتورة خدمة الدين. كما من المتوقع أن يشهد العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ استمرار السيطرة على نمو فاتورة الأجور لتنخفض نسبتها للناتج المحلى إلى ٥.١% مقارنة بنحو ٥.٤% خلال ٢٠١٨/٢٠١٧ وذلك فى ضوء استمرار تطبيق قانون الخدمة المدنية.

ومن المتوقع ارتفاع قيمة مخصصات دعم السلع التموينية فى ٢٠١٩/٢٠١٨ بنحو ٨% لتصل إلى ٨٧ مليار جنيه وكذلك مخصصات الدعم النقدى (دعم بطاقات التموين + معاش الضمان + تكافل وكرامة) فى ضوء زيادة قيمة الدعم النقدى لأصحاب البطاقات التموينية بنحو ١٣٨% مقارنة بما كان سائدا فى بداية ٢٠١٨/٢٠١٧ وكذلك فى ضوء زيادة مخصصات برنامجى تكافل وكرامة بنحو ١٠٠ جنيه شهريا للأسرة المستفيدة. كما من المتوقع أن تشهد الاستثمارات الحكومية استمرار النمو المرتفع خلال العام المالى الحالى ٢٠١٩/٢٠١٨ لتصل إلى نحو ١٤٩ مليار جنيه، منها نحو ١٠٠ مليار جنيه استثمارات ممولة بعجز (إقتراض حكومى) بمعدل نمو سنوى سيبلغ ٤٥%. كما من المتوقع ارتفاع مخصصات شراء السلع والخدمات بنحو ٢٥% خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨، مما يعكس أكبر قدر ممكن من الاهتمام بتلبية الاحتياجات الاساسية للمواطنين وزيادة الانفاق على الخدمات الاساسية وتطوير البنية التحتية فى جميع المحافظات.

سابعاً: التقديرات المالية المستهدفة بمشروع موازنة العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠

لتحقيق المستهدفات المالية الطموحة والضرورية بمشروع موازنة العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠ وكذلك فى المدى المتوسط وأهمها تحقيق فائض أولى قدره ٢% من الناتج المحلى وخفض نسبة الدين للناتج المحلى لتصل الى ٨٠% فى يونيو ٢٠٢٠، تتبنى وزارة المالية استمرار استهداف برنامج شامل للإصلاح يتضمن تنفيذ سياسات وتدابير إصلاحية في مجال السياسات والتشريعات وتطوير منظومة العمل بالوزارة ومصالحها وبما يضمن رفع كفاءة وقدرة العاملين بها مع التركيز على المجالات التالية:

١. توسيع القاعدة الضريبية وزيادة الحصيلة الضريبية من خلال ربطها بالنشاط الاقتصادى نظراً لأن نسبة الضرائب للناتج المحلى الاجمالي بمصر تعد محدودة وقابلة للزيادة (١٣.٥-١٤% في المتوسط خلال الفترة من ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى ٢٠١٨/٢٠١٩ مقارنة بمتوسط عالمى يبلغ نحو ١٨-٢٠%) وذلك من خلال زيادة فاعلية استهداف زيادة الضرائب من جهات غير سيادية كنسبة من الناتج بمتوسط سنوى قدره نحو ٠.٥% من الناتج المحلى.

٢. تعظيم العائد على أصول الدولة من خلال تبنى سياسات اقتصادية سليمة مثل التسعير الذي يغطى تكلفة إتاحة السلع والخدمات ومدخلات الانتاج، والمضي بقوة في برامج اعادة هيكلة الأصول المالية للدولة بشكل يضمن تحقيق تحسن تدريجي فى الاوضاع المالية لأجهزة الدولة وتحسين الخدمات المقدمة، والتوسع فى برامج المشاركة بين القطاع العام والخاص فى المجالات الاستثمارية وادارة اصول الدولة.

٣. رفع كفاءة وإعادة ترتيب أولويات الانفاق العام لصالح الفئات والمناطق المهمشة والأقل دخلاً وإتباع سياسات توزيعية أكثر كفاءة وعدالة فضلاً عن التوسع التدريجى فى استخدام برامج الدعم العينى الموجه للفئات المستحقة والأماكن المستهدفة، وزيادة قيمة ومعدلات الإنفاق الاستثماري الموجه لتحسين البنية الأساسية ورفع مستوى الخدمات العامة، وميكنة وربط قواعد البيانات المتاحة بما يسمح بتوجيه موارد الدولة المحدودة الى الفئات المستحقة.

ويوضح الجدول التالى أهم الإجماليات المستهدفة بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ مقارنة بالأداء المالى فى الأعوام السابقة:

للدولة العامة الموازنة لأداء ملخص ج دول

جنيه مليون

	2016/2015	2017/2016	2018/2017	2019/2018 متوقع	2020/2019 الموازنة مشروع	2021/2020 تقديرات	2022/2021 تقديرات
الايرادات إجمالي	**491،488**	**659،184**	**821،134**	**976،552**	**1،134،424**	**1،248،925**	**1،398،362**
الضرائب	352،315	462،007	629،302	759،948	856،616	1،028،030	1،156،667
المنح	3،543	17،683	3،194	1،150	3،805	3،842	3،842
الأخرى الايرادات	135،630	179،494	188،639	215،454	274،003	217،054	237،853
المصروفات إجمالي	**817،844**	**1،031،941**	**1،244،408**	**1،411،996**	**1،574،559**	**1،705،018**	**1،764،671**
العاملين تعويضات والأجور	213،721	225،513	240،054	270،088	301،115	329،979	368،854
والخدمات السلع شراء	35،662	42،450	53،088	60،123	74،923	97،725	111،023
الفوائد	243،635	316،602	437،448	541،747	569،135	618،605	545،117
الإجتماعية والمزايا والمنح الدعم	201،024	276،719	329،379	315،810	327،699	360،295	395،800
الأخرى المصروفات	54،551	61،517	74،758	75،699	90،442	98،234	108،895
مالية غير أصول شراء (الاستثمارات)	69،250	109،141	109،680	148،530	211،245	200،180	234،983
المالية الأصول حيازة صافى	13،139	6،834	9،306	3،762	5،005	10،603	13،579
المستهدف الكلي العجز	**339،495**	**379،590**	**432،580**	**439،206**	**445،140**	**466،696**	**379،888**
نسبة للناتج المحلي الإجمالي (%)	%12.5	%10.9	%9.7	%8.4	%7.2	%6.2	%4.8
المستهدف الأولي العجز	**95،860**	**62،989**	**-4،868**	**-102،541**	**-123،995**	**-151،910**	**-165،229**
نسبة للناتج المحلي الإجمالي (%)	%3.5	%1.8	-%0.1	-%2.0	-%2.0	-%2.0	-%2.0

المصدر: الماليةوزارة

الإيرادات العامة:

<u>الضرائب العامة:</u> ستعمل الحكومة فى مشروع موازنة العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠ على استمرار استهداف تعزيز ارتباط ايرادات الدولة العامة بالنشاط الاقتصادي وبما يتناسب مع القوى الكامنة غير المستغلة بعد في الاقتصاد المصري، مع مراعاة أسس ومبادئ العدالة الاجتماعية وضمان التوزيع العادل للأعباء الضريبية على المواطنين دون المساس بالطبقات الأكثر فقراً في المجتمع والعمل على تحسين الادارة الضريبية وجعلها أكثر كفاءة وشمولاً.

من المتوقع أن تشهد الحصيلة الضريبية فى العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ زيادة قدرها ١٢.٧% مقارنة بالمتوقع للعام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨. ويعكس ذلك فى الاساس مجهودات توسيع القاعدة الضريبية بالإضافة الى تطبيق اجراءات هيكلية للإصلاح المؤسسى للمنظومة الضريبية فى مصر.

وتعتبر الضرائب على الدخل وضريبة القيمة المضافة من أهم مصادر الضرائب العامة. ومن المستهدف أن تنمو حصيلة ضريبة الدخل من الجهات غير السيادية (بدون البنك المركزى والبترول وقناة السويس والضرائب على عوائد الأذون والسندات) في ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنسبة ٢٣% لتصل الحصيلة من تلك الجهات إلى ٦٧٥ مليار جنيه وذلك فى ضوء استمرار تحسن مؤشرات النشاط الاقتصادي والجهود المبذولة من قبل مصلحة الضرائب في تطوير الأداء.

ومع استمرار جهود وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية لتطوير الاداء وزيادة القدرة على تحقيق ايرادات اضافية بشكل سليم، فمن المتوقع أن تنمو حصيلة ضريبة القيمة المضافة على كافة السلع والخدمات في العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنسبة ١٣.٩% عن العام المالي السابق، لتصل الحصيلة إلى ٣٦٤.٧ مليار جنيه وذلك في ضوء تحسين كفاءة التحصيل الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية من خلال التطبيق الكامل لقانون القيمة المضافة.

أهم اجراءات الاصلاح المؤسسى للمنظومة الضريبية:

✓ **محور تطوير وتبسيط الاجراءات:**

- تم توقيع عقد استشارات مع شركة Ernest and Young للبدء في تقديم خدمات استشارية لإعداد عمليات وإجراءات نظام الفاتورة الالكترونية E_Invoice، وإعداد كراسة الشروط والمواصفات للمنظومة التى تم الانتهاء منها.
- تم إرسال فريق عمل للاطلاع على بعض التجارب الدولية في الصين وفرنسا والمكسيك لنظام عمل أجهزة الفاتورة الالكترونية

✓ **محور التكنولوجيا والميكنة:**

- تم طرح مناقصة مشروع تطوير أسلوب العمل بالمصلحة الضريبية في ٣٠ أغسطس ٢٠١٨، وتم استلام عطاءات من أربعة تحالفات عالمية متخصصة في هذا المجال يوم ٢٢ أكتوبر ٢٠١٨ ومن المخطط الانتهاء من إجراءات اختيار التحالف الفائز والترسية والتعاقد قبل نهاية العام المالى الحالى (٢٠١٨/٢٠١٩).
- يتم تنفيذ مشروع مراقبة تسجيل المتحصلات الضريبية على القيمة المضافة (الدو نجل) مع الجانب الياباني من خلال منحة مقدمة من الحكومة اليابانية بقيمة ٩٠٠ ألف دولار، وقد تم تجربة أنظمة أخرى من الصين وفرنسا تحقق نفس النتائج.
- تم الانتهاء من تجميع عدد ٣٠٠٠ نقطة بيع لعدد ٢٥٠ شركة في مختلف الأنشطة معدة لتركيب الأجهزة بها، كما تم إعداد بروتوكول مع اتحاد الغرف التجارية للمشاركة في عملية تطبيق المنظومة، وجاري دراسة واعتماد الأجهزة الصينية تمهيداً لإدخالها على المنظومة.
- تم الانتهاء من ميكنة الاقرارات الضريبية، وقد بدأت شركات الأموال في تقديم اقراراتها الضريبية الكترونياً عن الفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، وذلك من خلال موقع مصلحة الضرائب المصرية وكذا تقديم الاقرارات الضريبية الخاصة بالضريبة على القيمة المضافة إلكترونياً منذ أول يناير ٢٠١٩ لرفع كفاءة الإجراءات والتيسير على الممولين.

✓ **محور تطوير العنصر البشري:**

- تم الانتهاء من الهيكل الوظيفي الجديد لمصلحة الضرائب وتم عرضه على السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء الذى تفضل بالموافقة عليه، وقد تم التنسيق في هذا الشأن مع الجهاز المركزي للتنظيم والادارة لمراجعته واعتماده.
- تم إنشاء وحدة تقييم المخاطر بمصلحة الضرائب المصرية تتولى تغذية المراكز الضريبية المتخصصة بالملفات ذات الأولوية المتوقع تحقيق حصيلة أعلى من خلال فحصها.

✓ **مشاريع التشريعات الضريبية الجديدة:**

- تم الانتهاء من إعداد مشروع قانون الإجراءات الضريبية الموحد، ومن المقرر عرضه على السيد رئس مجلس الوزراء والمجموعة الوزارية الاقتصادية تمهيداً لطرحه للحوار المجتمعي.
- انتهت اللجنة العليا للتشريعات المالية بوزارة المالية من إعداد مشروع أولي لإصدار قانون بالنظام الضريبي المبسط للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.
- يجري حالياً إعداد مشروع قانون لتنظيم المعاملة الضريبية للإعلانات التي تنشر على مواقع الانترنت المختلفة.
- تم الانتهاء من إعداد مشروع قانون تنظيم الفاتورة الضريبية الالكترونية وتم طرحه للحوار المجتمعي.
- يجري حاليا إعداد مشروع قانون تنظيم التجارة الالكترونية يهدف إلى وضع أسس للمحاسبة الضريبية لكافة عمليات البيع والشراء.

✓ **المعالجة الضريبية لعوائد أذن وسندات الخزانة العامة:**

- تم الانتهاء من مشروع القانون ووافقت عليه لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب وتم صدور القانون وبدء تنفيذه.

ومن المتوقع أن ترتفع حصيلة الضرائب العقارية بنحو ٢٥.٢% فى العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة بمستهدف العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ لتصل جملة الحصيلة الى ٦.٨ مليار وهو ما يمثل نحو ٠.١% من الناتج المحلى الإجمالى. وتأتى هذه الزيادة المتوقعة نتيجة العمل على تطوير منظومة الضرائب العقارية من خلال تحديث الخرائط الجغرافية للمناطق السكنية بالتعاون مع هيئة البحوث الفنية والتي سيتم استخدامها في الحصر للمباني لبناء قاعدة بيانات الثروة العقارية، بالإضافة الى العمل بنظام التحصيل الإلكتروني للضريبة العقارية والذي تم تفعيله فى ابريل ٢٠١٧.

وفيما يتعلق بالضرائب الجمركية فمن المتوقع ان ترتفع جملة الحصيلة بنحو ١٤.١% مقارنة بالعام الماضى لتصل الى ٥١.٧ مليار جنيه فى موازنة عام ٢٠٢٠/٢٠١٩. ومن المتوقع ان تستمر مصلحة الجمارك المصرية خلال هذا العام فى التطوير المؤسسى الشامل والذي بدأ من العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، ومن أهم الاصلاحات المستهدفة فى هذا الشأن:

- مشروع النافذة الواحدة: تم الانتهاء من توقيع بروتوكول بين مصلحة الجمارك وهيئة البحوث الفنية للعمل على وضع الخطة التنفيذية والفنية للانتهاء من تطوير البنية التحتية لمشروع النافذة الواحدة وكذلك التطبيقات وقواعد البيانات بين الجمارك والجهات ذات الصلة وتم عقد ورش عمل متخصصة في التعريفة الجمركية وورش عامة تهدف إلى تعريف مجتمع الاعمال بما يتم بالمشروع. وقد تم بالفعل الانتهاء من تطبيق تلك المنظومة على حركة التجارة بميناء القاهرة الجوى وجارى اعداد خطة لتطبيق المنظومة تدريجيا فى كافة الموانئ بجمهورية مصر العربية.

- مشروع ميكنة نموذج (٤) بين مصلحة الجمارك والبنك المركزى: تم تفعيل هذه المنظومة على جميع المنافذ الجمركية، حيث تم تسليم الأجهزة والمعدات اللازمة وتوفير خطوط الربط لتشغيل المنظومة وتم الانتهاء من تنفيذ عملية الربط الإلكتروني على جميع المواقع الجمركية المميكنة. كما تم تدريب العاملين بالمنافذ الجمركية بهذه الموانئ على الربط الإلكتروني وكيفية التعامل مع المنظومة.

- **مشروع الإقرار الجمركي الإداري الموحد SAD:** صدر قرار وزير المالية رقم ٤٠ لسنة ٢٠١٧ بالعمل بنموذج SAD على جميع الموانئ المصرية وقد تم بالفعل الانتهاء من تفعيل النموذج في كافة المواقع الجمركية. هذا وقد تم تصميم هذا النموذج بما يسمح باستخدامه في كل أنظمة التخليص الجمركي على البضائع سواء الواردات أو الصادرات أو نظام الترانزيت وقد روعي أن يكون النموذج بحجم A٤ بما يضمن كافة نواحي التطوير الخاصة بإدراج الاقرار بأي من الوسائل الإلكترونية وطباعته. هذا وقد تم تأمين النموذج من خلال برنامج محكم يحتوي على أكواد يتم قراءتها من خلال قارئ الكتروني، كذلك طباعة علامة مائية على النموذج تمنع أي تزوير.

الإيرادات الأخرى:

تعمل الحكومة على تنمية وتنويع مصادر إيرادات الدولة تأكيداً على أن السياسة المالية غير قائمة على فرض أعباء جديدة أو اضافية ولكنها قائمة فى الاساس على اتخاذ إجراءات لتعزيز العدالة الضريبية وتنويع مصادر الإيرادات غير الضريبية، واستئداء حقوق الخزانة العامة من العوائد على الأصول المملوكة للدولة من خلال تنفيذ إصلاحات من ضمنها برنامج الطروحات لأصول وشركات الدولة وذلك ضمن برنامج زمني لعدة سنوات يبدأ بالتركيز على البنوك والمؤسسات المالية والشركات العاملة في مجالات الطاقة والنقل والاتصالات.

كما تهدف الحكومة لتعظيم العائد على أصول الدولة من خلال تبنى سياسات اقتصادية سليمة مثل التسعير الذي يغطى تكلفة إتاحة السلع والخدمات ومدخلات الإنتاج، والمضي بقوة في برامج إعادة هيكلة الأصول المالية للدولة والتعامل مع التشابكات المالية بين جهات الدولة بشكل يضمن تحقيق تحسن تدريجي في الأوضاع المالية لأجهزة الدولة وتحسين الخدمات المقدمة، والتوسع فى برامج المشاركة بين القطاع العام والخاص فى المجالات الاستثمارية وإدارة أصول الدولة.

وتستهدف الموازنة تحصيل ايرادات غير ضريبية من مصادر مختلفة تبلغ نحو ٢٧٨ مليار جنيه في عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ ومن أهم تلك الايرادات:

- ✓ المضي قدماً ببرنامج الطروحات العامة IPO لبعض الشركات المملوكة للدولة والتي من المتوقع أن تحقق حصيلة قدرها ٨ مليار جنيه للخزانة في ٢٠١٨/٢٠١٩.
- ✓ استهداف تحصيل نحو ٥ مليار جنيه تحت بند صافي أرباح شركات قطاع الأعمال العام (بما فيها ارباح الشركة المصرية للإتصالات) لصالح الخزانة العامة فى العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠.
- ✓ استهداف تحويل نحو ٢٠.٧ مليار جنيه فوائض من الهيئات الاقتصادية للخزانة العامة بدون فائض قناة السويس المحول للخزانة.

ملخص بأهم مؤشرات وبيانات المرحلة الاولى من برنامج الطروحات الحكومية

عدد الشركات الغير مقيدة	١٤ شركة
طرح نسب إضافية من شركات مقيدة في البورصة	٩ شركات
إجمالي عدد الشركات التي سيتم طرحها	٢٣ شركة
الزيادة المتوقعة في القيمة السوقية للبورصة المصرية	٤٣٠ مليار جنيه
مدة البرنامج	حوالي ٣٠ شهر
النسبة المقترح طرحها	طرح نسب متفاوتة حوالى ١٥% - ٣٠% في معظم الأحوال بحيث تستمر الدولة أكبر مساهم

سيتم الاتفاق على توجيه العوائد من الطرح وفقا لكل حالة على حدة

أهم بنود الإيرادات غير الضريبية بمشروع موازنة ٢٠١٩/٢٠٢٠

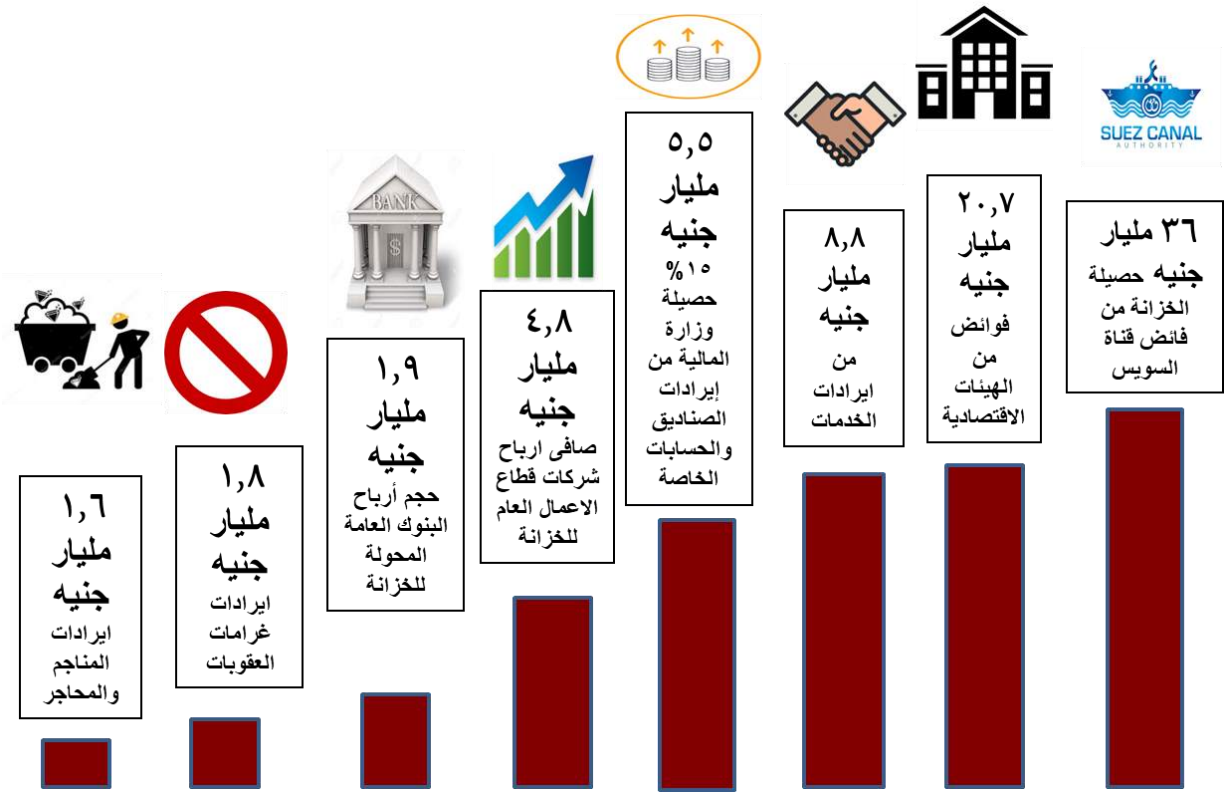

المصدر: وزارة المالية

وفى هذا السياق، فقد حققت شركات قطاع الأعمال العام نتائج مالية جيدة مؤخراً في ضوء تنفيذ إجراءات إصلاحية هامة في إدارة تلك الشركات، وهو ما يؤكد على إمكانية زيادة حصيلة الإيرادات المحولة لصالح الخزانة العامة من قبل تلك الشركات خلال الفترة القادمة.

وفي ضوء سياسة التقييد المالي التي يقوم بها البنك المركزي ونظراً لأهميتها ضمن إطار برنامج الاصلاح الاقتصادي للسيطرة على معدلات التضخم، وهو ما سيساهم فى خفض أسعار الفائدة على المدى المتوسط وبالتالى التأثير إيجابياً على جهود خفض العجز وايجاد حيز مالى اضافى للموازنة، فقد تم اعداد مشروع موازنة ٢٠١٩/٢٠٢٠ بافتراض استمرار عدم تحصيل الخزانة لأية ايرادات من البنك المركزي باستثناء ضريبة القيم المنقولة والتي تقدر بنحو ٢٨.٩ مليار جنيه.

أهم الإصلاحات الهيكلية:

✓ **تعديل وتطوير إجراءات تخصيص الأراضي الصناعية:**

- تم الاستعانة بفريق من الخبراء متخصص في دراسة آليات تخصيص وتسعير الأراضي الصناعية، حيث تم الإعلان عن قرار رئيس مجلس الوزراء فى مارس ٢٠١٩ بخصوص المبادئ التوجيهية لتخصيص وتسعير الأراضي الصناعية والتي تم إعدادها وفقاً لأفضل الممارسات العالمية.
- وتهدف الاجراءات المطورة إلى تلبية الطلب الحقيقي على الأراضي الصناعية على أسس تتسم بالشفافية والتنافسية والقضاء على ظاهرة التربح والسمسرة والحفاظ على موارد الدولة مع دعم استراتيجية الصناعة الوطنية.

✓ **إعادة هيكلة بنك الاستثمار القومي:**

- تم دراسة المركز المالي لبنك الاستثمار القومي بهدف الخروج بخطة لإعادة هيكلته بشكل يحافظ على استدامتة المالية ويساعد على استمرار تمويل مشروعات البنية التحتية بشكل سليم.
- وتشمل الخطة إعادة الهيكلة التنظيمية والإدارية وتطبيق النظم التكنولوجية، وإعادة هيكلة كل من الأصول والالتزامات البنك، وتحسين وضع السيولة والهيكل التمويلي.
- كما تم التوافق على خطة مستقبلية للتطوير تتمحور حول إعادة رسم وتحديد دور ومهام البنك، وتطوير نموذج عمل البنك، وتحسين الهيكل التمويلي للبنك. بالإضافة إلى تعديل الإطار القانوني والتشريعي والنظر في تحديد القيمة الحقيقية للأصول التي يمتلكها مع مراعاة تطبيق معايير الحوكمة.

✓ **استحداث آلية التسعير التلقائي للمواد البترولية:**

- تم استحداث آلية التسعير التلقائي للمواد البترولية لمواجهة المخاطر المالية الناتجة عن تذبذب أسعار البترول العالمية وتأثير ذلك على فاتورة الدعم.
- اعتمد رئيس مجلس الوزراء الآلية المقترحة على أن يبدأ التطبيق على بنزين ٩٥، ونص القرار أن يتم التطبيق بداية من أبريل ٢٠١٩ وهو ما تم بالفعل على ان تتم مراجعة الاسعار بصورة ربع سنوية طبقاً للتغير في سعر الصرف وسعر البترول العالمي على ألا يتم تغيير السعر بنسبة تتعدى ال ١٠% لمراعاة الجانب الاجتماعي وهو ما تم بالفعل.

✓ **استحداث آلية التحوط ضد ارتفاع أسعار المواد البترولية والسلع الغذائية Hedging:**

- تم البدء بتطبيق آلية التحوط ضد ارتفاع أسعار المواد البترولية لحماية موازنة ٢٠١٨/٢٠١٩ من المخاطر المالية الناتجة عن تذبذب أسعار البترول العالمية والحد من آية تاثيرات سلبية على فاتورة الدعم.

✓ **إصدار تقرير الشركات المملوكة للدولة وتعديل قانون ٢٠٣:**

- يساهم في متابعة الأداء المالي للشركات وضمان متابعة تحسن هياكلها واداءها المالي
- ويتضمن التقرير النتائج الفعلية لشركات قطاع الاعمال العام لمدة ثلاث سنوات حتى عام ٢٠١٧/٢٠١٨.
- يهدف التقرير الى تحليل ودراسة الموقف المالي لشركات قطاع الاعمال العام وهو ما سيساعد على وضع خطط إصلاحية سليمة لتلك الشركات تضمن استدامة أوضاعهم المالية في المدى المتوسط.

✓ **إصدار قانون جديد المشروعات الصغيرة والمتوسطة:**

- تم تعديل وتحديث قانون الشركات الصغيرة والمتوسطة في إطار جهود دعم القطاع الخاص باعتباره قاطرة النمو وأداة التشغيل الرئيسية.
- كما تم تعديل الاجراءات الضريبية الخاصة بتلك المشروعات وفرض ضريبة قطعية كخطوة أولى لتبسيط الاجراءات على أصحاب الأعمال.

✓ **إصدار قانون جديد المشتريات العامة:**

- يعكس القانون أفضل الممارسات الدولية في هذا الشأن ويهدف إلى تشجيع المنافسة وتحسين جودة الإنفاق العام والحد من الفساد وتعزيز الشفافية وتطوير آليات الشكاوى.
- يتضمن القانون الجديد طرق للشراء تتماشى مع أفضل الممارسات الدولية لاستيعاب احتياجات الحكومة الحالية والمستقبلية، إلى جانب تنظيم حقوق والتزامات التعاقد من الباطن.
- ستعمل الحكومة على إنشاء بوابة الكترونية مخصصة للمشتريات الحكومية تتيح جميع المعلومات ذات الصلة، بالإضافة إلى إدخال مدونة للنزاهة لموظفي المشتريات الحكومية.

✓ **كما نعمل على اصدار قانون جديد للجمارك وقانون جديد للاجراءات الضريبية الموحدة كما جارى تعديل قانون الشركات.**

المصروفات العامة:

يعتبر اصلاح هيكل المصروفات العامة ركيزة اساسية للإصلاح الإقتصادى والمالي لضمان تحقيق المستهدفات المالية على المدى المتوسط واهمها الوصول بدين أجهزة الموازنة لمعدل لا يتعدى ٨٠% من الناتج المحلى بحلول عام ٢٠٢١/٢٠٢٢، بالإضافة إلى ضمان استدامة تحقيق فائض اولى يبلغ نحو ٢% من الناتج المحلى.

وفي هذا الإطار فقد تم اعداد تقديرات موازنة ٢٠١٩/٢٠٢٠ على أساس استهداف معدل نمو للمصروفات يقل عن الإيرادات العامة، هو امر ضرورى لتحقيق الضبط المالى المستهدف ولخفض معدلات الدين العام فى المدى المتوسط ولخلق مساحة مالية تسمح بزيادة الانفاق على البرامج الاجتماعية التى تستهدف الفئات الأولى بالرعاية، بالإضافة إلى زيادة الإنفاق الاستثماري القادر على المساهمة فى تحقيق النمو وخلق فرص عمل حقيقية.

كما تم اعداد تقديرات المصروفات العامة في ضوء الالتزامات الحتمية المتمثلة في سداد فوائد خدمة الدين وفى ضوء الأسعار العالمية للسلع الأولية الرئيسية وبافتراض استيفاء الاستحقاقات الدستورية المتمثلة فى زيادة مخصصات التعليم والصحة والبحث العلمى؛ وكذلك اخذاً في الاعتبار الأثر المالى المترتب على تنفيذ بعض القوانين والإصلاحات المستهدفة مثل قانون التامين الصحى الشامل. كما يعكس مشروع موازنة ٢٠١٩/٢٠٢٠ استمرار تنفيذ استراتيجية السيطرة على نمو المصروفات وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق بشكل يضمن الاستخدام الأمثل لها. ومن هنا فتعكس تقديرات الموازنة لعام ٢٠١٩/٢٠٢٠ والتي تبلغ ١٠٠٥.٤ مليار جنيه بدون مدفوعات الفوائد، عدد من السياسات الإصلاحية التي يمكن تلخصيها فيما يلي:

جدول ملخص لبعض بنود المصروفات العامة

مليون جنيه

البند	٢٠١٨/٢٠١٧ فعليات	٢٠١٩/٢٠١٨ متوقع	٢٠٢٠/٢٠١٩ مشروع الموازنة	معدل نمو (%).
دعم وتنمية الصادرات	٢,٣٠٥	٤,٠٠٠	٦,٠٠٠	٥٠.٠٪
توصيل الغاز الطبيعى للمنازل	١,٢٠٠	٣,٥٠٠	٣,٥٠٠	٠.٠٪
مساهمة الخزانة فى صناديق المعاشات	٥٢,٥٠٠	٦٢,٠٤٣	٨٢,٢٠٠	٣٢.٥٪
الاستثمارات الممولة بعجز والقروض	٧٠,٦٣١	١٠٠,٠٠٠	١٤٠,٠٠٠	٤٠.٠٪

المصدر: وزارة المالية

١. موازنة ٢٠١٩/٢٠٢٠ ستكون موازنة التنمية الاقتصادية والبشرية من خلال التركيز على تمويل برامج إصلاح منظومة التعليم وبرامج تحسين الخدمات الصحية وزيادة مخصصات التدريب وتأهيل الشباب لسوق العمل وزيادة مساندة النشاط الإقتصادى بمصر ودعم مجهودات خلق فرص عمل كافية ولائقة.

٢. الاستمرار فى توجيه موارد إضافية لتمويل الخطة الاستثمارية لتطوير البنية التحتية اللازمة لزيادة تنافسية الاقتصاد وتحسين الخدمات والمرافق العامة بكافة مناطق الجمهورية لضمان استفادة المواطنين بثمار النمو الإقتصادى من خلال تحسين شبكات الطرق وشبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحى. لذا تستهدف الحكومة زيادة إجمالى استثمارات أجهزة الموازنة العامة بخلاف التمويل الذاتي لتلك الجهات لنحو ١٤٠ مليار جنيه مقابل ١٠٠ مليار جنيه في ٢٠١٨/٢٠١٩ وهو ما يمثل نسبة نمو سنوي مقدارها ٤٠%.

٣. استمرار تطبيق قانون الخدمة المدنية بشكل فعال مع ربط الأجور بالأداء، وزيادة الحد الادنى للأجور من ١٢٠٠ الى ٢٠٠٠ جنيه شهرياً وزيادة الحد الأدنى لكل درجة وظيفية بالإضافة إلى إقرار زيادة سنوية وإقرار زيادة استثنائية لأجور العاملين لتحسين دخول ما يقرب من ٥ مليون موظف يعمل بالجهاز الإدارى للدولة.

٤. زيادة الحد الأدنى للمعاشات ليصل إلى ٩٠٠ جنيه بزيادة قدرها ١٥٠ جنيه شهرياً فى العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠، واستهداف زيادة المعاشات بـ ١٥% خلال العام القادم وهو ما سيستفيد منه نحو ١٠ مليون صاحب معاش.

٥. استمرار وتعزيز مجهودات خلق شبكة حماية اجتماعية حديثة ومتكاملة تضمن وصول الدعم لمستحقيه بالإضافة الى تطوير آليات استهداف الفئات الأولى بالرعاية. ويأتى على رأس الإصلاحات المتبعة فى هذا المجال زيادة الإعتماد على الدعم النقدى الذى يتسم بكفاءة الاستهداف وعدم ارتباطه المباشر بسلعة أو خدمة معينة، هذا بالإضافة الى توجيه مخصصات كافية لتمويل قانون التأمين الصحى الموحد والشامل الذى دخل حيز النفاذ فى العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠، بالإضافة إلى التوسع فى الإنفاق الاستثمارى لتحسين البنية التحتية والخدمات المقدمة للمواطنين.

٦. الالتزام بتنفيذ خطة الدولة الطموحة والمعلن عنها فى عام ٢٠١٧ والرامية الى ترشيد دعم الطاقة والوصول بأسعار بيع المنتجات البترولية الرئيسية في السوق المحلى الى معدلات تغطى التكلفة المرتبطة بتوفير تلك المنتجات من قبل الهيئة العامة للبترول باستثناء البوتاجاز وبعض المنتجات الاخرى التى تستهلكها بشكل أساسى الفئات الأقل دخلا أو الأولى بالرعاية، وهو ما سوف يخلق وفر مالى يسمح بزيادة المخصصات المالية الموجهه لبرامج التنمية البشرية خاصا الصحة والتعليم وبرامج الحماية الاجتماعية وزيادة الاستثمارات لخلق فرص عمل.

٧. تطوير أسلوب إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة وذلك عن طريق <u>التوسع فى تطبيق موازنة البرامج والأداء</u>:

فى إطار سعى وزارة المالية لتطوير عملية إعداد الموازنة العامة للدولة ومراقبة فاعلية الأداء وبهدف تعظيم العائد على المصروفات وتحقيق أكبر استغلال ممكن لموارد الدولة وبما يحقق أكبر نفع للمجتمع، فتعمل وزارة المالية على تطبيق منظومة اعداد وتنفيذ الموازنة على اساس البرامج والاداء. وعلى الرغم من إدراك وزارة المالية إلى أن هذا الإصلاح الهيكلي يتطلب الكثير من الجهد والإعداد حيث قد تستغرق عملية التطبيق الكامل لموازنة البرامج والأداء عدة سنوات مثلما تشير تجارب الدول الأخرى، فنؤكد أنه ليس هناك وقت أكثر احتياجاً من الوقت الحالي لاستكمال هذه الإجراءات وبما يحقق أكبر استفادة من موارد الدولة والتأكد من فاعلية النفقة.

واستكمالا لما تم خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ من إجراءات لتطبيق نظام موازنة البرامج والأداء بجانب موازنة البنود وفقا للتقسيم الاقتصادي، على ٧ وزارات (وزارة الصحة والسكان، وزارة النقل، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمى، وزارة التربية والتعليم الفنى، وزارة التضامن الاجتماعي) قامت وزارة المالية بتمديد التطبيق على ٩ وزارات إضافية خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى - وزارة التجارة الصناعة - وزارة التموين والتجارة الداخلية - وزارة الشباب والرياضة - وزارة البيئة - وزارة التنمية المحلية - وزارة القوى العاملة - وزارة الآثار - وزارة المالية) على أن يصاحب ذلك قيام وزارات المرحلة الأولى بتمديد التطبيق على مديريات الخدمات التابعة لكل منها. كما تم زيادة عدد الوزارات خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى ٢٢ وزارة بامتداد التطبيق على ٦ وزارات جديدة.

٨. استمرار جهود تحسين هيكل الإنفاق الحكومي:

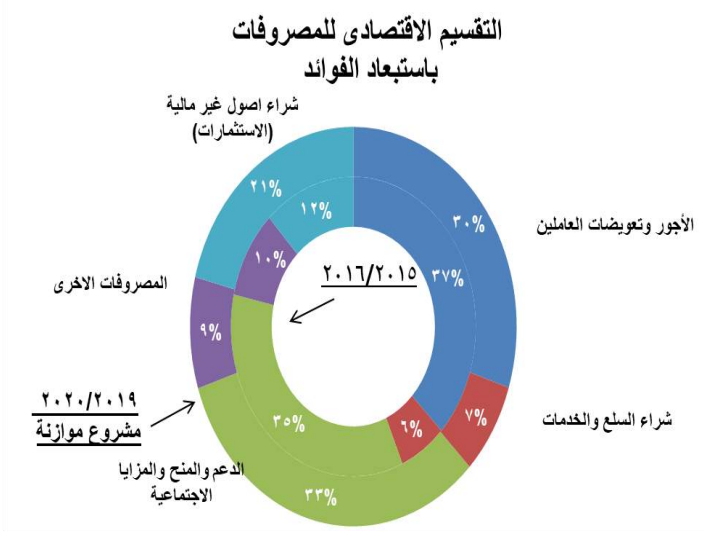

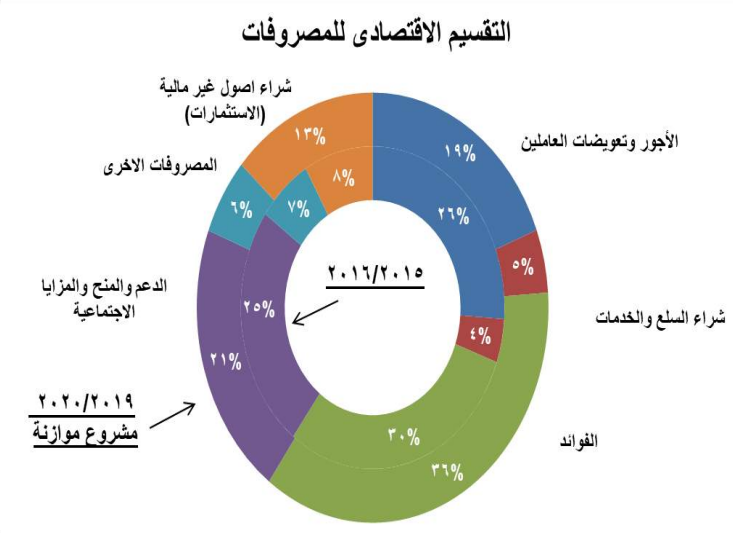

الأجور وتعويضات العاملين:

تستهدف الحكومة تخفيف أثر تنفيذ الإصلاحات المالية والاقتصادية الضرورية على المواطنين، وفي ضوء توجيهات القيادة السياسية فقد تم استهداف تنفيذ بعض الاجراءات الجريئة لتحسين منظومة الأجور والمعاشات حيث نستهدف زيادة فاتورة الأجور والمعاشات بنحو ٥٩ مليار جنيه تشمل ٣٠.٥ مليارا لزيادة الاجور و٢٨.٥ مليارا للمعاشات اعتباراً من اول يوليو المقبل.

وتتضمن زيادة الأجور رفع الحد الادنى من ١٢٠٠ الى ٢٠٠٠ جنيه شهريا، وتمويل أكبر حركة ترقيات في تاريخ الجهاز الاداري المصري بتكلفة تقديرية تبلغ ١.٥ مليار جنيه، بالإضافة إلى اقرار وتنفيذ علاوة دورية بنسبة ٧% للمخاطبين بالخدمة المدنية و١٠% لغير المخاطبين وبحد ادني ٧٥ جنيها للجميع، واقرار علاوة استثنائية لجميع العاملين بالدولة بقيمة ١٥٠ جنيها مراعاة لأوضاع صغار الموظفين والعاملين. كما نستهدف زيادة المعاشات بنحو ١٥% وبحد أدنى ١٥٠ جنيها مع رفع الحد الادنى للمعاش الي ٩٠٠ جنيه. وفي سابقة تعتبر الأولى من نوعها فتعمل وزارة المالية حاليا مع وزارة التضامن على الانتهاء من الدراسات الاكتوارية الخاصة بصناديق المعاشات تمهيدا للبدء فى رد وسداد كافة مستحقات صناديق التأمينات طرف وزارة المالية وبنك الاستثمار القومي.

الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية:

تعتزم الحكومة ترشيد فاتورة الدعم من خلال الانسحاب التدريجي من الدعم العيني الغير موجه خاصة دعم الطاقة والتحول إلى الدعم النقدى وشبه النقدى الذي يستهدف الفئات الأولى بالرعاية والمناطق الأكثر احتياجاً.

فعلى العام المالى ٢٠١١/٢٠١٢

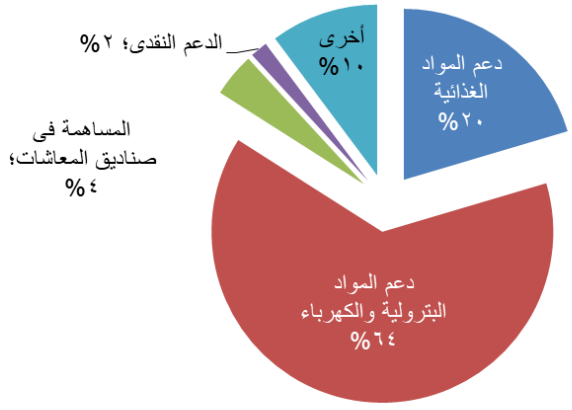

موازنة العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠

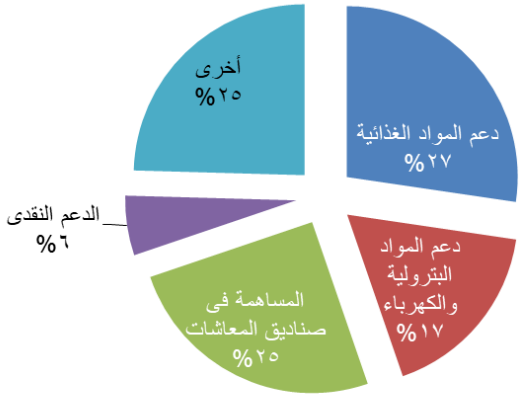

المصدر: وزارة المالية

وتقوم الحكومة فى الوقت الحالى بتنفيذ برنامج شامل لتطوير وإعادة هيكلة قطاع الطاقة لتحسين وضعه المالي والتنظيمي بالإضافة إلى تسعير المنتجات البترولية بشكل سليم وصولا الى اسعار تغطى التكلفة. كما تستهدف الحكومة إصلاح منظومة الدعم واتخاذ إجراءات لترشيد الاستهلاك وتحسين كفاءة إنتاج واستخدام الطاقة. كما تستهدف الحكومة ا لتخارج تدريجياً من دعم الكهرباء مع استمرار توفير الحماية للفئات المستهدفة. وفي ذات السياق يتم الان تحديث بيانات المستفيدين من الدعم عن طريق تنقية البطاقات للوصول إلى مستحقى الدعم الحقيقيين حيث تشير التقديرات لمنظومة دعم السلع التموينية الى ان منظومة دعم الخبز تغطى نحو ٧٩ مليون مستفيد بينما منظومة دعم البطاقات التموينية تغطى نحو ٦٩ مليون مستفيد.

الاستثمارات:

تعتزم الحكومة استغلال ما يتم توفيره من الإجراءات الإصلاحية لزيادة مخصصات الاستثمار الممولة من قبل الخزانة بشكل كبير يفوق معظم بنود المصروفات، حيث من المتوقع ان ترتفع جملة الاستثمارات المدرجة بمشروع الموازنة بخلاف الاستثمارات الممولة ذاتياً من قبل جهات الموازنة العامة للدولة فى ٢٠١٩/٢٠٢٠ بنحو ٤٠% مقارنة بالعام المالى الحالى (٢٠١٨/٢٠١٩) لتصل جملة المخصصات الى ١٤٠ مليار جنيه (١٣٣ مليار جنيه تمويل عجز خزانة و٧ مليار جنيه قروض خارجية لتمويل الاستثمارات) وهى أعلى قيمة زيادة شهدتها الاستثمارات خلال العشر سنوات الماضية.

ثامناً: تنويع مصادر التمويل وادارة أكثر كفاءة للدين العام

- تقوم وزارة المالية باتباع سياسة تنويع مصادر التمويل بين الأدوات والاسواق المحلية والخارجية، ومع بدء إنخفاض أسعار الفائدة محليا أصبح هناك امكانية فى التوسع فى استبدال الاقتراض قصير الأجل بأدوات تمويلية طويلة الأجل من السوق المحلى وهو ما نستهدفه خلال مشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩.

- وسيساهم إنخفاض أسعار الفائدة فى السوق المحلى فى قيام وزارة المالية بالتوسع فى اصدار السندات متوسطة وطويلة الأجل بدلاً من الأذون بهدف زيادة عمر الدين والحد من مخاطر اعادة تمويل المديونية القائمة.

ويعكس الجدول التالى افتراضات تمويل احتياجات الموازنة سواء من السوق المحلى او الاقتراض الخارجى:

الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة

بالمليون جنيه

البيان	2017/2016	2018/2017	2019/2018	2020/2019
	فعلى	فعلى	تقديرى	موازنة
الاحتياجات التمويلية للعام المالى	**653,353**	**700,212**	**650,694**	**820,706**
العجز الكلى	379,590	432,580	439,206	445,140
سداد القروض المحلية	219,470	235,520	179,187	324,415 *
سداد القروض الأجنبية	54,293	32,112	32,301	51,151
مصادر التمويل	**653,353**	**700,212**	**650,694**	**820,706**
التمويل الخارجى	**174,000**	**179,215**	**149,550**	**95,550**
قروض من مؤسسات دولية	22,213	26,605	-	-
صندوق النقد الدولى	48,128	70,947	72,000	22,750
اصدار سندات دولية	103,660	70,947	72,000	72,800
قرض من دولة ألمانيا	-	4,434	4,500	-
قرض من دولة فرنسا	-	3,623	1,050	-
قرض من المملكة المتحدة	-	2,660	-	-
التمويل المحلى	**479,353**	**520,997**	**501,144**	**725,156**
اصدار أذون خزانة	302,553	345,497	350,801	435,093
اصدار سندات خزانة	176,800	175,500	150,343	290,062

المصدر: وزارة المالية

*/ يتضمن هذا المبلغ سداد لسندات صفرية الكوبون وجاري التفاوض مع البنوك على استدعاء 100 مليار جنيه منها فى العام المالى 2020/2019 وإصدار سندات جديدة طويلة الأجل بدلاً منها وهو ما سيحقق خفض في قيمة سداد القروض المحلية خلال العام المالي 2020/2019.

تاسعاً: المشاركة المجتمعية والشفافية:

ادت جهود وزارة المالية الحثيثة لتدعيم أطر الشفافية خلال الخمس سنوات الماضية إلى تحسين مؤشر الشفافية الذي تصدره شراكة الموازنة الدولية IBP كل عامين لعام ٢٠١٧ والصادر في ٣٠ يناير ٢٠١٨ لتحقق مصر ٤١ نقطة مئوية خلال ٢٠١٧ مقارنة بـ ١٦ نقطة خلال ٢٠١٥، وهو ما يقترب من المتوسط العالمى البالغ ٤٢ نقطة مئوية، وهو ما يتعدى متوسط منطقة الشرق الأوسط البالغ ١٨ نقطة مئوية بنحو ٢٣ درجة. وبذلك تحتل مصر المرتبة ٦٥ عالميا والمركز الثالث اقليميا بعد دولتي الأردن والمغرب، صعوداً من المرتبة ٨٩ في تقرير عام ٢٠١٥ من بين ١١٥ دولة شملها التقرير.

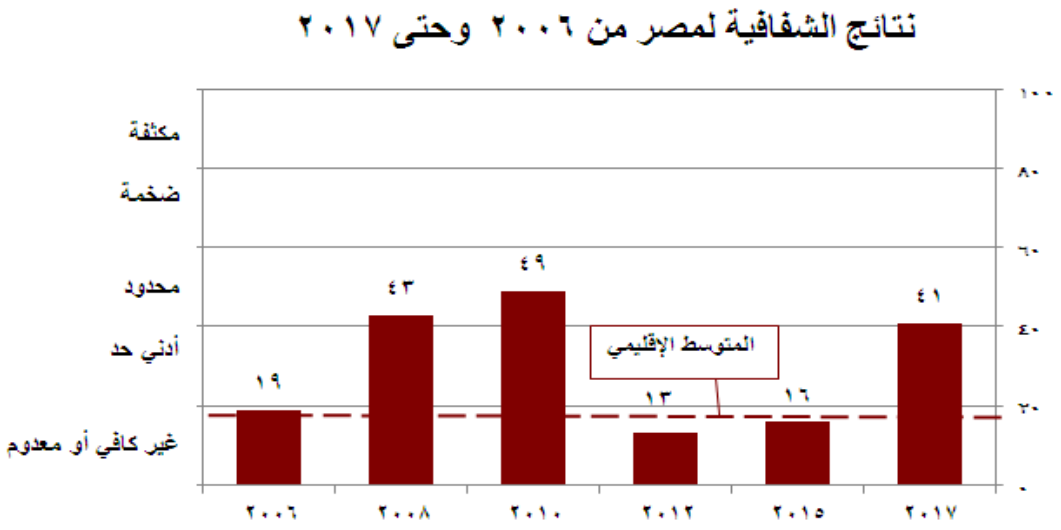

المصدر: شراكة الموازنة الدولية IBP

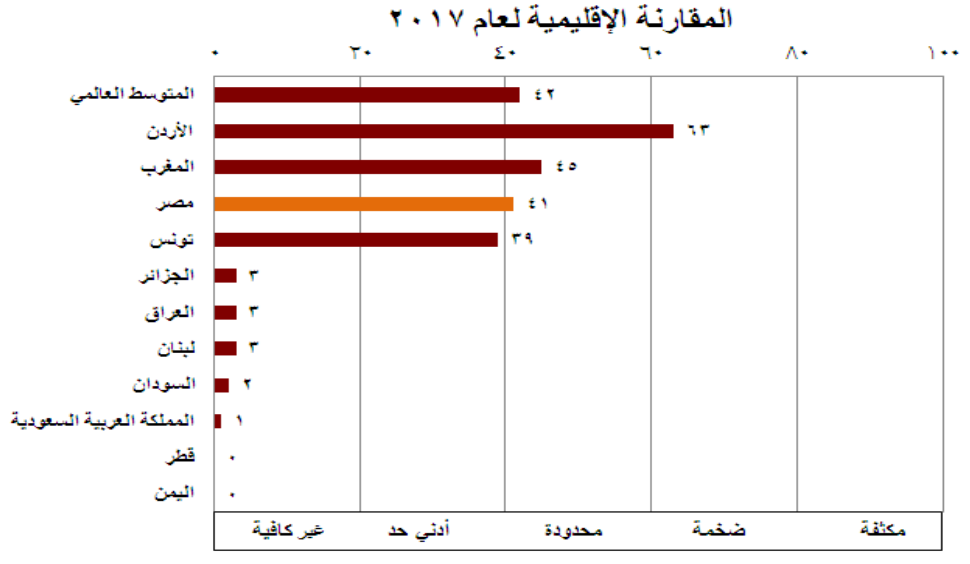

المصدر: شراكة الموازنة الدولية IBP

ويمكن أن تتلخص جهود وزارة المالية في تحسين مؤشر الشفافية خلال عام ٢٠١٧ في التقارير التي يتم نشرها بصورة دورية وفقاً لمعايير شراكة الموازنة الدولية ومنها البيان المالى التمهيدى لمشروع الموازنة والذى تم نشره للعام الثالث على التوالى، والبيان المالى، والموازنة المعتمدة، وموازنة المواطن والتى تم نشرها للعام الخامس على التوالى، وتقرير الأداء الإقتصادى والمالى لنصف العام المالى والذي تم نشره بعد توقف عامين، وتقارير نهاية العام.

الوثيقة	٢٠٠٦	٢٠٠٨	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١٥	٢٠١٧
البيان التمهيدي للموازنة	●	●	●	●	●	●
مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية	●	●	●	●	●	●
الموازنة المقررة	●	●	●	●	●	●
موازنة المواطن	●	●	●	●	●	●
التقارير الدورية	●	●	●	●	●	●
المراجعة نصف السنوية	●	●	●	●	●	●
تقرير نهاية العام	●	●	●	●	●	●
تقرير المراجعة	●	●	●	●	●	●
● متاحة للجمهور	● لم يتم إنتاجها					
● تم النشر في توقيت متأخر أو لم يتم إنتاجها عبر الإنترنت أو تم إنتاجها للأغراض الداخلية فقط						

المصدر: شراكة الموازنة الدولية IBP

ولضمان استمرار واستدامة الجهود وتحسين ترتيب مصر مستقبلياً، تم صدور قرار وزير المالية رقم ٥٧٤ لسنة ٢٠١٨ الخاص بإنشاء وحدة خاصة للشفافية بالهيكل الإداري لوزارة المالية ترتكز على ٣ محاور رئيسية وهي زيادة الإفصاح والشفافية، وتعزيز سبل المشاركة المجتمعية في صياغة السياسات المالية والاقتصادية وتحديد اولوياتها، واستحداث آليات للتواصل والرقابة المجتمعية.

يتضمن المحور الأول استمرار اعداد ونشر عدد ٧ تقارير مالية تفصيلية على مدار مراحل إعداد وتنفيذ الموازنة متضمنة البيان المالى قبل التمهيدى وموازنة المواطن وتقرير المراجعة نصف السنوية لأداء الموازنة العامة وتقارير مالية أخرى عن تطورات أداء الاقتصاد المصري. بالإضافة إلى تطوير الموقع الإلكتروني التفاعلى الخاص بوزارة المالية وإتاحة البيانات وقابليتها للبحث الإلكترونى.

أما المحور الثانى فيشمل تطوير المشاركة المجتمعية بالتعاون مع البنك الدولى واليونيسف ومجموعة من المنظمات غير الحكومية، والقيام بزيارات على مستوى

المحافظات، وعقد ندوات بالقرى الأكثر فقراً لإستطلاع الآراء حول المشروعات المطلوب تنفيذها للإرتقاء بمستوى معيشة المواطنين، بالإضافة الى عمل لقاءات مع صناع القرار ومنظمات الأعمال والمجتمع المدنى واعضاء مجلس النواب والمواطنين لتسليط الضوء على أحدث توجهات السياسة المالية للدولة على المدى القصير والمتوسط والمشاركة في استحداث سياسات مالية تهم المواطن وتعكس اولوياتهم ورغباتهم.

وبالنسبة للمحور الثالث والذى يخص المسائلة والرقابة المجتمعية فيتم بالتعاون والتنسيق مع وزارتى التخطيط والمتابعة والاصلاح الاداري والتنمية المحلية، ويشمل تجميع الملاحظات حول الموازنة بشكل عام او المشروعات المدرجة فيها أو ما يتم تنفيذه من مشروعات وتبادل هذه الملاحظات مع الإدارة الحكومية على مختلف المستويات وعبر مختلف منصات وقنوات التواصل. كما تبنت وزارة المالية مجموعة من المبادرات بهدف تحسين الرقابة المالية وتعزيز حوكمة الشركات المملوكة للدولة والتي شملت نشر تقرير شامل لأول مرة فى العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ يعرض الأداء المالى لما يزيد عن ٣٠٠ شركة عامة مملوكة للدولة، مع استعراض كيفية ممارسة الحكومة لسياسات المراقبة والإدارة الخاصة بها، بالإضافة الى صافي علاقة تلك الشركات مع الخزانة العامة وجميع الإصلاحات والتدابير الادارية المتبعة فى كل قطاع.

عاشراً: المخاطر المالية بمشروع موازنة العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠

(أ) تغير الافتراضات الاقتصادية:

على الرغم من تعافي الاقتصاد العالمي جزئياً الا أنه ما زال عرضة لعدد من المخاطر التى قد تؤثر سلباً على أداء الإقتصاديات المتقدمة والناشئة على حد سواء. حيث تشهد عدد من الإقتصاديات الكبرى تحولات سياسية واقتصادية قد يكون لها تداعيات مختلفة خاصة على أسعار الفائدة وأسعار الصرف وحركة التجارة العالمية. هذا إلى جانب عدم وضوح تداعيات إستمرار أعباء المديونيات العامة والخاصة فى منطقة اليورو. كما أن الإتجاه المتزايد نحو تبنى سياسات تجارية حمائية من الممكن أن يؤثر سلباً على فرص النمو والتشغيل فى عدد من الدول المتقدمة والنامية، بالإضافة إلى تزايد المخاطر المالية فى ضوء التشوهات فى أسعار الأصول وارتفاع أسعار العقارات فى عدد من الدول ووجود تقلبات ملموسة فى أسواق الصرف بالتزامن مع تباين مسارات السياسة النقدية ما بين الأسواق المتقدمة خاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى والاسواق الناشئة.

يشكل إحتمال تغير الإفتراضات الإقتصادية الداخلية والخارجية القائمة عليها الموازنة أحد أهم مصادر المخاطر المالية خلال تنفيذ موازنة العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠. لذا فقد تم إعداد الإفتراضات الإقتصادية الرئيسية لعام ٢٠١٩/٢٠٢٠ بشكل حذر وبما يضمن التحوط والقدرة على مواجهة أية إنحرافات عن التقديرات المستهدفة، ولكن المستهدفات المالية قد تتاثر بوجود تغيرات كبيرة فى الإفتراضات التالية:

١. معدلات النمو:

يعد معدل النمو أحد أهم الإفتراضات الرئيسية التى تبنى عليها العديد من بنود الموازنة العامة مثل تقديرات الإيرادات الضريبية والجمركية والايرادات الاخرى. وبالتالى فخطر تباطؤ معدلات النمو الإقتصادى عن المعدلات المقدرة في الموازنة العامة سواء كان ناتجاً عن أسباب محلية أو لتباطؤ معدلات نمو الإقتصاد العالمى قد يؤثر سلباً على أداء النشاط الإقتصادى مما له من أثر مباشر على تغيير المستهدفات المالية مثل مستهدف العجز الكلى والفائض الأولى وبالتالى مستهدفات الدين العام.

من المتوقع أن يصل معدل نمو النشاط الاقتصادى العالمي في عام ٢٠١٩ بنحو ٣.٣% هبوطاً من ٣.٦% فى عام ٢٠١٨، وهو ما يعكس تباطؤ النمو في الاقتصاد العالمي وهو ما قد يؤثر سلباً على أداء الموازنة العامة ومعدلات نمو النشاط الإقتصادى وذلك فى حالة حدوث تباطؤ بمعدلات اعلى.

٢. التجارة العالمية:

وفى نفس السياق، من المتوقع أن تتراوح معدلات نمو التجارة العالمية ما بين ٣,٤% في ٢٠١٩ و٣,٩% في ٢٠٢٠، مقارنة بحوالي ٣,٨% عام ٢٠١٨. وهو ما يتوقع أن يؤثر على حصيلة الإيرادات العامة خاصة المتحصلات من كل من قناة السويس، والضرائب الجمركية، والضرائب على الواردات. ويقدر الأثر المالى السلبي لكل انخفاض بمقدار ١% في نمو التجارة العالمية على اجمالى ما يؤول للخزانة العامة من ايرادات قناة السويس بنحو ٢%، وهو ما يؤدي إلى انخفاض حصيلة ما يؤول للخزانة العامة بنحو ١,٥ مليار جنيه.

٣. سعر الصرف:

نظراً لتبنى مصر سياسة سعر صرف مرنة منذ نوفمبر ٢٠١٦ فمن المحتمل أن يؤدى أى تحرك فى سعر الصرف (صعودا او هبوطا) أثناء تنفيذ الموازنة مقارنة بتقديرات سعر الصرف المفترضة عند إعداد الموازنة إلى مخاطر على عدة بنود أساسية فى الموازنة العامة للدولة على جانب الايرادات والمصروفات مثل الجمارك والمواد البترولية والغذائية وضرائب البنك المركزى وضرائب الأذون والسندات.

فمثلا في حال إفتراض تراجع قيمة الجنيه امام الدولار بمتوسط قدره ١ جنيه خلال العام المالى فان ذلك سيؤثر سلبا على الفائض الاولى المستهدف بالموازنة العامة للدولة بقيمة ٢.٧ مليار جنيه أى بنحو ٠.١% من الناتج المحلى وذلك من خلال التأثيرات التالية:

- ارتفاع ايرادات قناة السويس بنحو ٤,٣ مليار جنيه والذي يمثل نحو ٠.٠٧% من الناتج المحلى الاجمالى.
- ارتفاع حصيلة ضريبة القيمة المضافة على السلع المستوردة بنحو ٤,٥ مليار جنيه والذي يمثل نحو ٠.٠٧% من الناتج المحلى الاجمالى.
- ارتفاع حصيلة الضرائب الجمركية القيمية بنحو ٣,٢ مليار جنيه والذي يمثل نحو ٠.٠٥% من الناتج المحلى الاجمالى.

- ارتفاع ايرادات الهيئة العامة للبترول بنحو ٠,٩ مليار جنيه والذي يمثل نحو ٠.٠١% من الناتج المحلى الاجمالى.
- ارتفاع فاتورة دعم المواد البترولية بنحو ١٠.٧ مليار جنيه والذي يمثل نحو ٠.٢% من الناتج المحلى الاجمالى.
- ارتفاع فاتورة دعم السلع التموينية بنحو ١.٨ مليار جنيه والذي يمثل نحو ٠.٠٣% من الناتج المحلى الإجمالى.
- ارتفاع فاتورة دعم الكهرباء ومدفوعات الفوائد بالإضافة إلى بعض البنود الأخرى بنحو ٢.١ مليار جنيه والذي يمثل نحو ٠.٠٣% من الناتج المحلي الإجمالي.

٤. أسعار الفائدة:

قد تؤدى السياسة النقدية التقشفية لعدد من البنوك المركزية الى تضييق أوضاع التمويل الخارجى المتاح لجمهورية مصر العربية وبالتالى سيحد من القدرة على اصدار سندات بالعملة الأجنبية للوفاء باحتياجات تمويل عجز الموازنة وتنويع مصادر التمويل، مما يمثل خطر إرتفاع تكلفة الإقتراض عن المتوقع في موازنة العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠.

لذا فمن المهم توضيح أن ارتفاع أسعار الفائدة المحلية بنحو ١٠٠ نقطة مئوية (١%) مقارنة بما هو مستهدف بمشروع الموازنة سيكون له تأثيراً سلبياً على عجز الموازنة وذلك نتيجة زيادة فاتورة خدمة دين أجهزة الموازنة العامة بنحو ٨-١٠ مليار جنيه سنوياً.

٥. الأسعار العالمية للنفط:

تشير أحدث التقديرات العالمية إلى استقرار أسعار النفط العالمية فى ٢٠١٩ عند مستويات أسعار تتراوح بين ٦٥ - ٧٠ دولار للبرميل طبقاً للأسعار المستقبلية لعقود شراء النفط وتوقعات صندوق النقد الدولى والعديد من المؤسسات المالية الدولية.

وتجدر الإشارة الى أنه وفقاً للإفتراضات الإقتصادية لوزارة المالية فأن متوسط سعر برميل برنت/ (دولار / برميل) بموازنة ٢٠١٩/٢٠٢٠ يقدر بنحو ٦٨ دولار للبرميل. إلا أنه فى حالة ارتفاع سعر النفط العالمى ليفوق الافتراضات المتوقعة بنحو ١ دولار/برميل سيؤدى ذلك إلى تدهور صافي العلاقة مع الخزانة وبالتالي العجز الكلى المستهدف حيث انه من المتوقع ان يترتب على ذلك تدهور صافي علاقة الخزانة مع هيئة البترول بنحو ٢,٣ مليار جنيه والذي يمثل نحو ٠.٠٤ % من الناتج المحلى الإجمالى.

(ب) الالتزامات المحتملة (الضمانات والالتزامات المالية):

تعتبر الالتزامات المحتملة من مصادر المخاطر المالية وهي تتمثل في التزامات مالية غير مؤكدة الحدوث وغير محددة القيمة والتوقيت تنشأ نتيجة أحداث ماضية وقد يترتب عليها تدفقات نقدية خارجة من الخزانة العامة للدولة فى حال وقوع أو عدم وقوع حدث فى المستقبل ليس تحت سيطرة وزارة المالية.

١. القروض والتسهيلات المضمونة من الخزانة العامة:

- تقوم وزارة المالية بإصدار الضمانات التى تمكن الجهات المملوكة للدولة من الحصول على قروض من المؤسسات المالية المحلية أو الخارجية وكذلك تسهيلات من الموردين لتمويل المشروعات القومية والمرافق العامة.

- حيث قد لا يرغب المقرض أو الشريك التجاري في تحمّل درجة المخاطرة في حال عدم وجود ضمانة من وزارة المالية، كما تنخفض تكلفة التمويل على الجهة المملوكة للدولة نتيجة ضمان الخزانة العامة للقرض.

- تمثل التقديرات المبدئية لصافي الديون المضمونة القائمة على الخزانة العامة في نهاية ديسمبر ٢٠١٨ نحو ٢٠.٤% من الناتج المحلى، حيث تمثل الضمانات المحلية نحو ٩.١% من الناتج المحلى الإجمالي وتمثل الضمانات الخارجية ١١.٤% من الناتج المحلى الإجمالي.

➢ ومن الملاحظ تركز إصدار الضمانات لقطاعي الطاقة (الهيئة العامة للبترول وشركات الكهرباء) والنقل (هيئة قناة السويس) حيث تمثل الضمانات المصدرة لتلك الجهات ٨٣ % تقريباً من إجمالي الضمانات القائمة. يوضح الشكل التالى قيمة الضمانات المحلية والخارجية فى نهاية ديسمبر ٢٠١٨ وفقا للجهات:

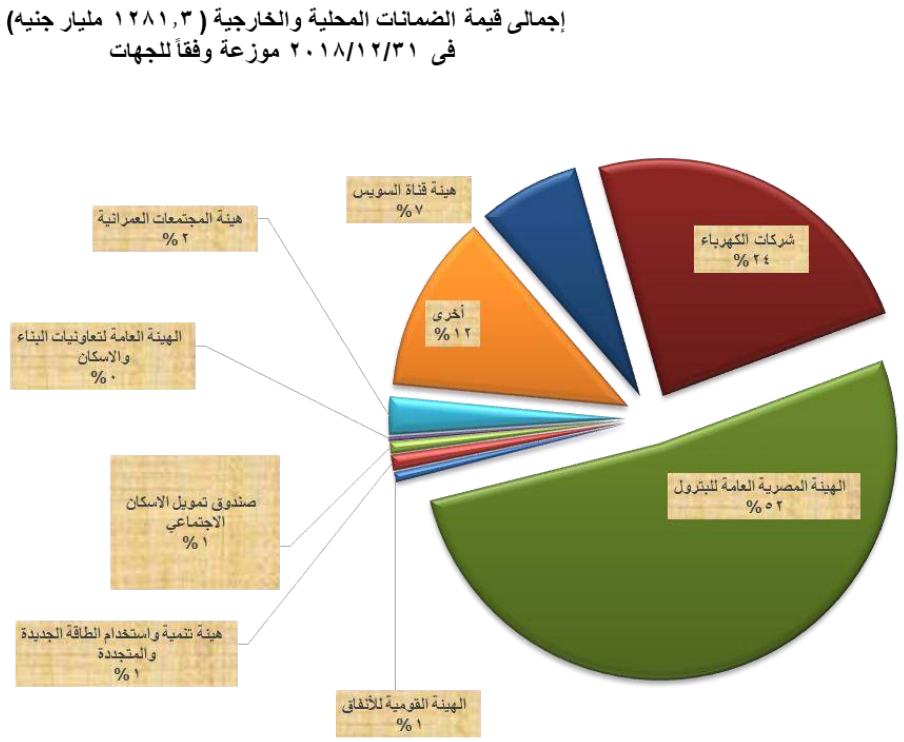

٢. <u>التعويضات المحتمل سدادها لتسوية قضايا التحكيم الدولى:</u>

- قد تضطر الخزانة العامة لسداد تعويضات نتيجة الفصل فى قضايا التحكيم المرفوعة على الحكومة المصرية أو تسويتها ودياً. ويدرج عند إعداد الموازنة العامة للدولة مخصص للطوارئ تحسباً للمطالبة بالسداد أثناء العام.
- وبالرغم من وجود بعض قضايا التحكيم الدولي مقامة ضد جمهورية مصر العربية متداولة حالياً طرف عدد من الجهات المختلفة، إلا أنه خلال الخمس سنوات الماضية قد انتهى النزاع في معظمها لصالح الدولة المصرية. وهو ما يشير إلى أن احتمالات اضطرار الحكومة لسداد تعويضات تعتبر منخفضة وذلك فى ضوء عدد القضايا التى صدر لها أحكام فى صالح الدولة المصرية فى السنوا ت السابقة. وبافتراض أن ربع هذه المطالبات ستسدد على مدار ثلاث سنوات.

- **الإجـراءات الإصـلاحية لتقيـيم وإدارة المخـاطر الناتجـة عـن الإلتزامـات المحتملة:**

وإدراكاً من وزارة المالية بضرورة التعامل مع تلك المخاطر المالية الناتجة عن الالتزامات المحتملة على المدى المتوسط، فقد قامت الوزارة بتطبيق عدد من الإجراءات الإصلاحية الخاصة بتقييم تلك المخاطر للمؤسسات المصرفية وغير المصرفية لتطوير إدارة الالتزامات وتحجيم درجة المخاطر الناتجة عنها. ويمكن تلخيص أهم هذه الإجراءات فى التالي:

١. صدر كتاب دورى من مجلس الوزراء فى مارس ٢٠١٧ بإلزام جميع الوزارات قبل التفاوض أو التعاقد على تنفيذ برامج أو أى مشروعات خاصة المشروعات الكبرى ذات الصبغة القومية والتى يترتب عليها ديون أو قروض أو أعباء مالية، مراعاة أن يتم التنسيق مع وزارة المالية والعرض على مجلس الوزراء للتأكد من جدواها ومدى حاجة الدولة اليها وما قد يترتب عليها من التزامات تتطلب إصدار ضمانات حكومية أو الاقتراض لتمويلها.

٢. تشكيل لجنة خاصة بالضمانات السيادية تتضمن كافة المتخصصين بوزارة المالية لمتابعة عملية إصدار وتقييم طلبات إصدار الضمانات الجديدة والتأكد من جدوى المشروعات الممولة ومن قدرة الجهات على سداد أقساط وفوائد المديونية المستحقة عليهم.

إعداد منظومة متكاملة عصرية بوزارة المالية للتعامل مع المخاطر المالية

تعمل وزارة المالية المصرية على إعداد منظومة متكاملة وعصرية لإدارة ومتابعة والتعامل مع أهم المخاطر المالية بشكل فعال ومرن وكفء وبما يساهم في تحقيق استدامة المالية العامة وزيادة القدرة على تحقيق مستهدفات الموازنة وذلك من خلال المحاور والإصلاحات التالية:

١. يتم إعداد افتراضات الموازنة بشكل واقعي بحيث يتم إعداد تقديرات الموازنة في ضوء البيانات الفعلية المتاحة عن الأداء المالي للعام السابق وليس في ضوء تقديرات الموازنة للعام السابق. كما يتم وضع الافتراضات الاقتصادية في ضوء التقارير والتوقعات الدولية التي تعدها المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها من المؤسسات والبنوك الاستثمارية العالمية. كما يتم التنسيق مع كل من البنك المركزي ووزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري لضمان اتساق وواقعية الافتراضات الاقتصادية

٢. يتم اعداد تقرير نصف سنوي يتضمن تحديد وتوصيف لأهم المخاطر المالية المؤثرة على إمكانية تحقيق المستهدفات المالية للعام المعني وبالتوازي مع الإجراءات الاحترازية او التصويبية المتخذة للتعامل مع اهم التحديات المالية. ويتضمن التقرير اهم المخاطر المالية المرتبطة بأية انحرافات في الافتراضات الاقتصادية أو المخاطر المرتبطة بتنفيذ الموازنة وأخيراً المخاطر المرتبطة بالالتزامات العرضية.

٣. استخدام آليات التحوط لحماية الموازنة من مخاطر تغير وانحراف الأسعار العالمية للسلع الأساسية عن افتراضات الموازنة الأصيلة والتي يتم أيضا افتراضها في ضوء أحدث التقديرات المتاحة وقت اعداد الموازنة. وجارى انشاء وحدة متخصصة بوزارة المالية للتعامل مع موضوع التحوط بشكل مؤسسي ومتكامل وللتنسيق مع باقي الجهات المعنية.

٤. تم انشاء وحدة مستقلة للمراجعة الداخلية في عام ٢٠١٨ تابعة بشكل مباشر لوزير المالية حيث تقوم تلك الوحدة بمساعدة وزير المالية والإدارة العليا بوزارة المالية على مراجعة أداء قطاعات ومصالح الوزارة وتحديد أية مخاطر او نقاط تتطلب تصويب أو تحسين وبما يضمن ان كافة قطاعات ومصالح الوزارة تساهم في تحقيق مستهدفات الوزارة والحكومة المصرية وكذلك العمل على تطوير الأداء وتحسينه بشكل مستمر.

٥. تنفيذ اغلب ومعظم الإصلاحات المستهدفة والتي تتضمنها الموازنة في توقيتاتها المستهدفة لضمان تحقيق الاثر المالي المتوقع بالموازنة.

٦. اعداد مستهدفات شهرية للموازنة وبعد التنسيق مع كافة القطاعات والمصالح ومتابعة تنفيذ تلك المستهدفات بشكل دقيق وشهري لضمان تحديد أية مخاطر مرتبطة بتحقيق المستهدفات المالية بشكل مبكر والتعامل معها من خلال إجراءات تصويبية او بديلة.

٧. تم اعتماد تطبيق آلية التسعير التلقائي للمواد البترولية وسيتم التوسع تدريجيا فى تطبيقها بحيث يتم تعديل الأسعار بالسوق المحلى ومراجعتها بشكل دوري في ضوء المحددات الأساسية للاسعار مثل تطور سعر خام برنت العالمي وتغير سعر الصرف.

٨. جاري اعتماد استراتيجية التعامل والحد من الضمانات الحكومية بما يضمن بأن الاقتراض الذي يتم بضمانات حكومية سيتم توجيهه لتمويل مشروعات ذات جدوى وقدرة المقترض على خدمة هذا الدين بشكل سليم.

حادى عشر: تقديرات الموازنة العامة على المدى المتوسط

يتطلب تحقيق الإستدامة المالية والإستقرار الإقتصادى خفض العجز الكلى بالموازنة العامة للدولة إلى نحو ٦.٢% خلال عام ٢٠٢٠/٢٠٢١، آخذاً في الإعتبار تطبيق برنامج إقتصادى يوازن بين الإصلاحات المالية والإقتصادية والهيكلية المطلوب تنفيذها وفى نفس الوقت زيادة الإنفاق على برامج التنمية البشرية خاصة في مجالى التعليم والصحة، وزيادة الإنفاق على استثمارات البنية الأساسية لتحقيق نقلة في مستوى الخدمات العامة الأساسية المقدمة للمواطنين، بالإضافة إلى زيادة الإنفاق على برامج الحماية الإجتماعية وخاصة البرامج التى تستهدف الفئات الأولى بالرعاية.

ويتضمن برنامج الإصلاح الإقتصادى عدداً من المستهدفات المالية والنقدية يتم تحديدها لاستمرار تصحيح الإختلالات المالية واختلالات ميزان المدفوعات ودفع معدلات النمو الإقتصادي والتشغيل وبالتالي زيادة درجة الثقة المحلية والدولية والتي تمثل أهم المكاسب المستهدفة من برنامج الاصلاح مع مراعاة الأبعاد الإجتماعية والتنموية.

وتستهدف الحكومة خلال الثلاث سنوات المقبلة الإستمرار فى خفض معدلات دين أجهزة الموازنة العامة للدولة، حيث انخفضت معدلات الدين بالفعل من ١٠٨% فى يونيو ٢٠١٧ إلى ٩٧% من الناتج المحلى فى يونيو ٢٠١٨ ومن المستهدف وصوله إلى نحو ٨٠% من الناتج بحلول يونيو ٢٠٢٢. ومن المتوقع أن يؤدى هذا الخفض التدريجى فى معدلات الدين إلى تحقيق تحسن كبير فى استدامة المالية العامة ورفع قدرتها على التعامل مع التغييرات الطارئة فى مؤشرات الاقتصاد الكلى المحلى والعالمى فى المستقبل. كما يساهم انخفاض نسب المديونية في زيادة تنافسية الاقتصاد المصرى عن طريق الحد من الضغط على أسعار الفائدة، مما يدعم استثمارات القطاع الخاص ويخلق فرص عمل حقيقية ومستدامة للداخلين الجدد فى السوق.

ويتطلب تخفيض رصيد الدين إلى ٨٠ % من الناتج المحلى الإجمالى بحلول عام ٢٠٢١/٢٠٢٢ استهداف تحقيق فائض أولى قدره ٢% من الناتج على المدى المتوسط.

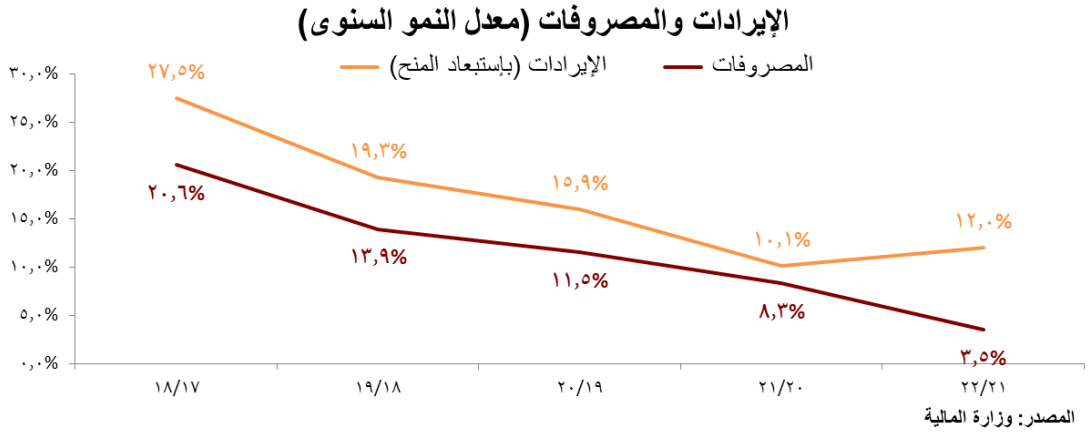

المصدر: وزارة المالية

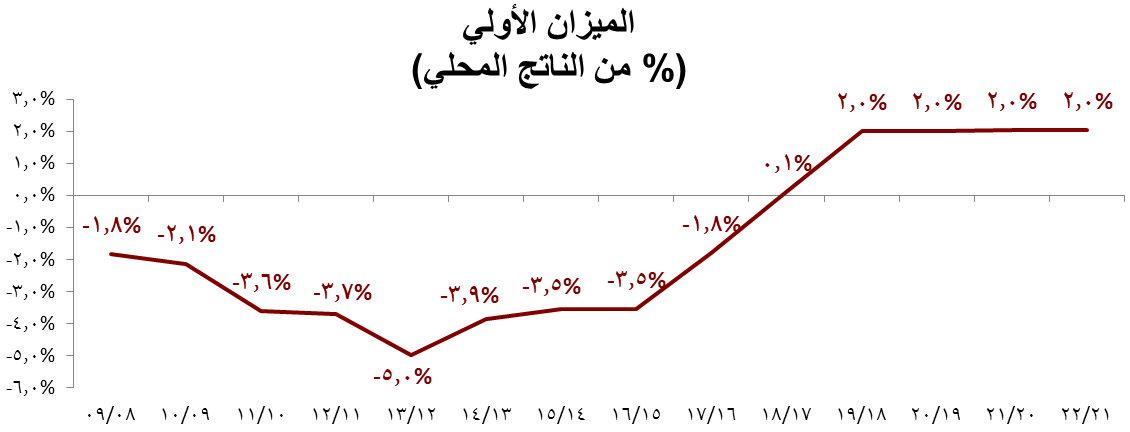

المصدر: وزارة المالية

وسيساهم المسار المستهدف لخفض عجز الموازنة إلى جانب زيادة معدلات النمو الإقتصادى في تحسن مؤشرات الدين العام (محلى وخارجى) لتصل إلى ٨٩% من الناتج المحلى الإجمالى خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠، وذلك إرتباطاً بإستمرار تطبيق إجراءات الضبط المالى وبما يسهم في توجيه موارد الدولة للإنفاق التنموى بدلاً من خدمة أعباء الدين.

مستهدفات العجز الكلى ودين أجهزة الموازنة العامة (% من الناتج المحلى الإجمالى)

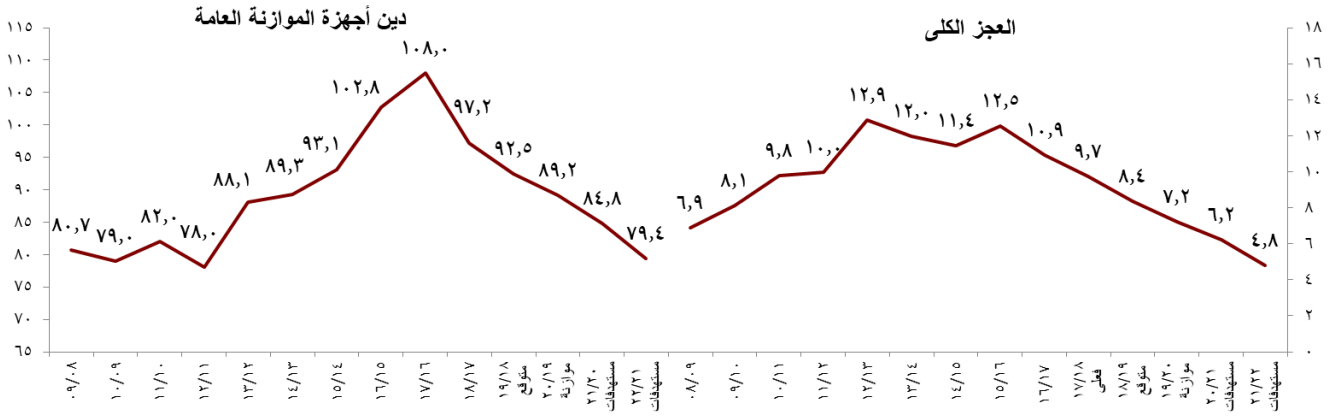

المصدر: وزارة المالية

ويتطلب ذلك إستمرار تنفيذ الإجراءات الإصلاحية في مجالات ترشيد الإنفاق غير الفعال والذي لا يؤثر بشكل مباشر على الفئات الأولى بالرعاية مثل دعم الطاقة والعمل على زيادة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية وتحقيق عائد أفضل على أصول الدولة، حيث أنه فى غياب هذه الإصلاحات يمكن أن يرتفع العجز الكلى للموازنة العامة وكذلك الدين العام الحكومى بشكل لا يتحقق معه الإستدامة المالية والإستقرار اللازم للسيطرة على معدلات نمو الأسعار وايجاد بيئة مناسبة لنمو النشاط الاقتصادى.

وتتمثل أهم الإجراءات الإصلاحية المستهدفة على المدى المتوسط لتحقيق الضبط المالى فى:

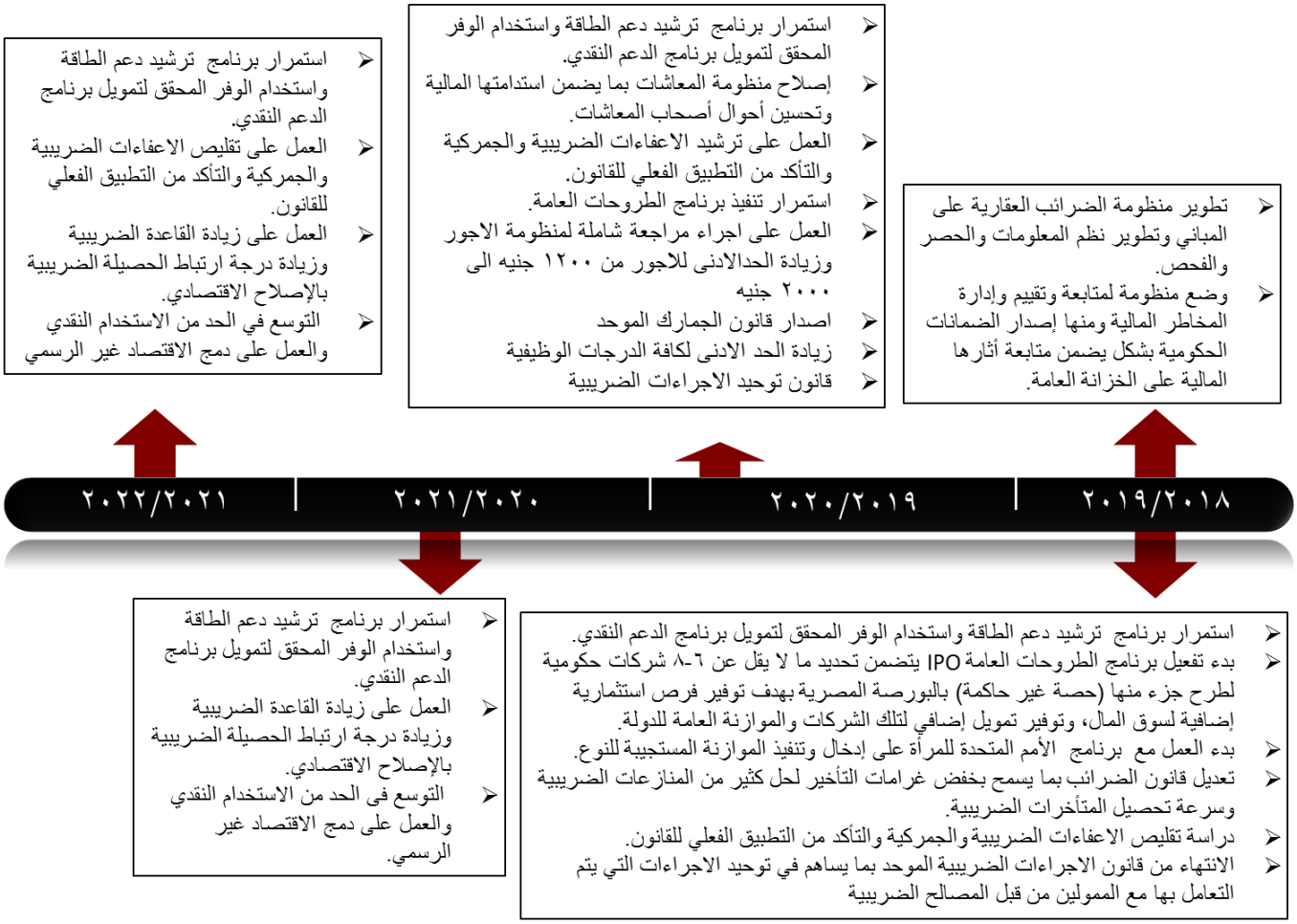

مصادر التمويل المتوقعة على المدى المتوسط:

يوضح الجدول التالى افتراضات تمويل احتياجات اجهزة الموازنة سواء من الاسواق المحلية او الدولية وذلك فى ضوء الافتراضات الاقتصادية المتوقعة والنتائج المالية المستهدفة فى المدى المتوسط:

الاحتياجات التمويلية للعام المالى للمدى المتوسط (مستهدف)

بالمليون جنيه

البيان	2019/2018	2020/2019	2021/2020
	تقديري	موازنة	متوقع
الاحتياجات التمويلية للعام المالى	**650,694**	**820,706**	**845,139**
العجز الكلى	439,206	445,140	466,696
سداد القروض المحلية	179,187	* 324,415	* 343,631
سداد القروض الأجنبية	32,301	51,151	34,812
مصادر التمويل	**650,694**	**820,706**	**845,139**
التمويل الخارجى	**149,550**	**95,550**	**74,906**
قروض من مؤسسات دولية	-	-	-
صندوق النقد الدولى	72,000	22,750	-
اصدار سندات دولية	72,000	72,800	74,906
قرض من دولة ألمانيا	4,500	-	-
قرض من دولة فرنسا	1,050	-	-
قرض من المملكة المتحدة	-	-	-
التمويل المحلى	**501,144**	**725,156**	**770,234**
اصدار أذون خزانة	350,801	435,093	311,605
اصدار سندات خزانة	150,343	290,062	458,629

المصدر: وزارة المالية

*/ يتضمن هذا المبلغ سداد لسندات صفرية الكوبون وجاري التفاوض مع البنوك على استدعاء 100 مليار جنيه منها فى العام المالى 2020/2019 و100 مليار جنيه أخرى فى العام المالى 2021/2020 وإصدار سندات جديدة طويلة الأجل بدلاً منها وهو ما سيحقق خفض في قيمة سداد القروض المحلية خلال العامين.

الخطة الاستراتيجية لوزارة المالية

انتهت وزارة المالية من وضع خطة استراتيجية خاصة بها منبثقة من خطة مصر ٢٠٣٠، وتتوافق مع خطة عمل الحكومة والتكليفات الرئاسية، وترتكز على رؤية واضحة لمستقبل واعد يُحقق معدلات تنمية مستدامة ويُعزز من تنافسية الاقتصاد المصري. وقد تم صياغة تلك الاستراتيجية من خلال قيادات الوزارة سواء القيادات العليا والقيادات التنفيذية وقيادات المصالح الايرادية ورؤساء كافة القطاعات ورؤساء الإدارات المركزية بها، بالإضافة إلى العاملين بالإدارة الوسطى.

وفى هذا الإطار، قامت الوزارة بعقد سلسلة من الملتقيات وورش العمل تحت شعار "معاً نخطط، نعمل، ننجح" لإعداد الخارطة الاستراتيجية وصياغتها بشكل علمي سليم، والتأكيد على أن تتضمن مهام وإجراءات إصلاحية محددة وجداول زمنية لتنفيذها وتحديد المعنيين بتنفيذها، بالإضافة إلى مؤشرات الأداء التي يمكن من خلالها قياس النتائج المُحققة ومراجعتها بشكل دوري مُستدام. وفى ضوء ذلك، اعتمدت وزارة المالية نموذج "بطاقات الأداء المتوازن" الذي يُعتبر من أهم الأساليب والتقنيات التي تُستخدم لضبط الأداء الاستراتيجي.

وقد حرصت وزارة المالية خلال العملية التشاورية لإعداد الخارطة الاستراتيجية على اتباع منهج هرمي Top Down Bottom Up Approach، ومراعاة جميع السياسات والتشريعات والمهام ذات الصلة المسئولة عنها الوزارة عند وضع الخارطة الاستراتيجية، مع الأخذ في الاعتبار التحديات والفرص التي تواجهها البلاد بالإضافة إلى الإمكانيات المتاحة.

وللإعداد لتلك الملتقيات، تم عقد عدة دورات تدريبية على التخطيط الاستراتيجي للقيادات استغرقت ٥٦ ساعة تدريبية، بالإضافة إلى ١٠٤ ساعة عمل لوضع الخطة الاستراتيجية بمشاركة أكثر من ٢٠٠ موظف.

وقد أثمرت تلك الجهود المبذولة بأيدي كوادر الوزارة على وضع رؤية ورسالة وقيم واضحة لوزارة المالية كما يلي:

رؤية الوزارة

"جهاز حكومي رائد، نموذج يُ حتذى به على المستوى الإقليمي والعالمي، اقتصاد مصري رائد، يُحتذى به على الخريطة العالمية."

رسالة الوزارة

"رسم وتنفيذ السياسات المالية والاقتصادية للدولة بما يحقق النمو الاقتصادي الشامل والضبط المالي والتوزيع العادل والكفء لموارد الدولة وإرساء دعائم اقتصاد قوي يحقق رفاهية المجتمع ويحمي مصالح الدولة العليا وأمنها القومي ويحفظ حقوق الأجيال القادمة."

قيم الوزارة

"الاحترام، الابتكار، التعاون، التواصل والشفافية."

وترتكز خارطة وزارة المالية الاستراتيجية على ثلاثة أهداف رئيسية يتم تحقيقهم من خلال ١٨ هدف استراتيجي فرعى، وينبثق منهم ١٨٨ هدف استراتيجي على مستوى كافة القطاعات المختلفة، بالإضافة إلى ٦٥٢ مبادرة استراتيجية على مستوى الإدارات الوسطى.

الأهداف الاستراتيجية الرئيسية للوزارة

١. استقرار الوضع المالي وتحجيم العجز والدين.

٢. الكفاءة والفاعلية في تحصيل وتخصيص وصرف موارد الدولة.

٣. الحفاظ على معدل نمو اقتصادي مستدام.

وجدير بالذكر، بأن جهود وزارة المالية لإرساء مبادئ الإدارة الاستراتيجية وتوحيد رؤى القيادات والعاملين بها قد بدأت في عام ٢٠١٦، ونتج عنها أول مسودة لخطة استراتيجية موحدة لوزارة المالية عام ٢٠١٧. وقد تم العمل على تحسين جودة تلك الاستراتيجية وهو ما أثمر عن الاعلان عن استراتيجية محدثة عصرية ومتسقة لوزارة المالية والتي أعلن عنها فى مارس ٢٠١٩. ويوضح الشكل التالى اهم اهداف وزارة المالية والبرامج الفرعية المستهدفة من قبل كافة القطاعات والمصالح لتحقيق اهداف وزارة المالية الرئيسية.

منظور الرسالة
إستقرار الوضع المالى وتحجيم العجز والدين
الكفاءة والفاعلية فى تحصيل وتخصيص وصرف موارد الدولة
الحفاظ على معدل نمو إقتصادى مستدام
منظور العمليات الداخلية
إستراتيجية متوسطة الأجل لتنمية الإيرادات المالية
زيادة فاعلية النفقة
تحسين عملية إدارة المخاطر المالية
رفع كفاءة التمويل للبرامج الإجتماعية
تطبيق الميكنة الشاملة المتكاملة
تطبيق موازنة البرامج والأداء
رفع كفاءة الإدارة الضريبية
التسعير السليم للمدخلات
دمج الإقتصاد الغير رسمى فى الإقتصاد الرسمى
العمل من خلال إستراتيجية لإدارة الدين العام على المدى المتوسط وتنويع مصادر التمويل
الإتجاه إلى إعداد الموازنة من أعلى لأسفل وتعزيز مفهوم اللامركزية المالية
تحقيق الإنضباط والإمتثال المالى ووضع ضوابط الإنفاق الحكومى
التحفيز المالي للقطاعات ذات الأولوية
الإرتقاء بالصورة الذهنية للوزارة
منظور الكفاءات والإمكانيات
تدريب العاملين بما يتماشى مع التطوير وخلق صف ثانى من القيادات
تطوير نظم إدارة الأداء وتشجيع ثقافة الإبتكار
تحسين كفاءة العملية الإدارية
منظور الإنتاجية وإدارة الموارد
تعظيم الإستفادة من شركاء التنمية
وزارة المالية

الفصل الثانى

البيانات التحليلية

لمشروع الموازنة العامة للدولة

للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠

أتشرف أن ألقى الضوء على أهم جـوانب وتفاصيل مـشروع الموازنـة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠.

	مليون جنيه
• قدر إجمالى المصروفات بمبلغ	١،٥٧٤،٥٥٩
• وقدر إجمالى الإيـرادات بمبلغ	١،١٣٤،٤٢٤
• ومن ثم فإن العجز النقدى للموازنة قدر بمبلغ	٤٤٠،١٣٥
• وبإضافة صافى الحيازة المقدر بمبلغ	٥،٠٠٥
• يكون العجز الكلى لمشروع الموازنة	٤٤٥،١٤٠

ويشكل العجز الكلى المشار إليه نسبة ٧,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى المتوقع فى السنة المالية المقبلة.

ويوضح الجدول التالى تقديرات المصروفات والإيرادات والعجز وفقاً لمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ مقارنة بالموازنة والتقديرات الأولية لنتائج السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩، وبالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠١٥/٢٠١٦ وحتى ٢٠١٧/٢٠١٨:

جدول رقم (١)
المصروفات والإيرادات

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨		التغير	الوزن النسبى %	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥
	مشروع موازنة (١)	موازنة (٢)	متوقع (٣)	(١-٣)		فعلى		
المصروفات	١،٥٧٤،٥٥٩	١،٤٢٤،٠٢٠	١،٤١١،٩٩٦	١٦٢،٥٦٣		١،٢٤٤،٤٠٨	١،٠٣١،٩٤١	٨١٧،٨٤٧
١ - الأجور وتعويضات العاملين	٣٠١،١١٥	٢٧٠،٠٩٠	٢٧٠،٠٨٨	٣١،٠٢٧	١٩,١	٢٤٠،٠٥٤	٢٢٥،٥١٣	٢١٣،٧٢١
٢ - شراء السلع والخدمات	٧٤،٩٢٣	٦٠،١٢٤	٦٠،١٢٣	١٤،٨٠٠	٤,٨	٥٣،٠٨٨	٤٢،٤٥٠	٣٥،٦٦٢
٣ - الفوائد	٥٦٩،١٣٥	٥٤١،٣٠٥	٥٤١،٧٤٧	٢٧،٣٨٨	٣٦,٢	٤٣٧،٤٤٨	٣١٦،٦٠٢	٢٤٣،٦٣٥
٤ - الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	٣٢٧،٦٩٩	٣٢٨،٢٩١	٣١٥،٨١٠	١١،٨٨٩	٢٠,٨	٣٢٩،٣٧٩	٢٧٦،٧١٩	٢٠١،٠٢٤
٥ - المصروفات الأخرى	٩٠،٤٤٢	٧٥،٦٩٩	٧٥،٦٩٩	١٤،٧٤٤	٥,٧	٧٤،٧٥٨	٦١،٥١٧	٥٤،٥٥١
٦ - شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٢١١،٢٤٥	١٤٨،٥١٢	١٤٨،٥٣٠	٦٢،٧١٥	١٣,٤	١٠٩،٦٨٠	١٠٩،١٤١	٦٩،٢٥٣
الإيرادات	١،١٣٤،٤٢٤	٩٨٩،١٨٨	٩٧٦،٥٥٢	١٥٧،٨٧٢		٨٢١،١٣٥	٦٥٩،١٨٤	٤٩١،٤٨٨
١ - الضرائب	٨٥٦،٦١٦	٧٧٠،٢٨٠	٧٥٩،٩٤٨	٩٦،٦٦٨	٧٥,٥	٦٢٩،٣٠٢	٤٦٢،٠٠٧	٣٥٢،٣١٥
٢ - المنـــــح	٣،٨٠٥	١،١٤١	١،١٥٠	٢،٦٥٥	٠,٣	٣،١٩٤	١٧،٦٨٣	٣،٥٤٣
٣ - الإيرادات الأخرى	٢٧٤،٠٠٣	٢١٧،٧٦٧	٢١٥،٤٥٤	٥٨،٥٤٩	٢٤,٢	١٨٨،٦٣٩	١٧٩،٤٩٤	١٣٥،٦٣٠
العجز (الفائض) النقدى	٤٤٠،١٣٥	٤٣٤،٨٣٢	٤٣٥،٤٤٤	٤،٦٩١		٤٢٣،٢٧٣	٣٧٢،٧٥٧	٣٢٦،٣٥٩
صافى حيازة الأصول المالية	٥،٠٠٥	٣،٧٦٢	٣،٧٦٢	١،٢٤٣		٩،٣٠٦	٦،٨٣٣	١٣،١٣٩
العجز (الفائض) الكلى	٤٤٥،١٤٠	٤٣٨،٥٩٤	٤٣٩،٢٠٦	٥،٩٣٤		٤٣٢،٥٨٠	٣٧٩،٥٩٠	٣٣٩،٤٩٩
العجز (الفائض) الأولى [1]	-١٢٣،٩٩٥	-١٠٢،٧١١	-١٠٢،٥٤١	-٢١،٤٥٤		-٤،٨٦٩	٦٢،٩٨٩	٩٥،٨٦٣
الناتج المحلى الإجمالى	٦،١٦٢،٦٢٢	٥،٢٥٠،٩٧٨	٥،٢٥٦،٣٩٤			٤،٤٣٧،٤٠٠	٣،٤٧٦،١٧٤	٢،٧٠٨،٥٠٠
نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلى	٪١٨,٤	٪١٨,٨	٪١٨,٦			٪١٨,٥	٪١٩,٠	٪١٨,١
نسبة المصروفات إلى الناتج المحلى	٪٢٥,٦	٪٢٧,١	٪٢٦,٩			٪٢٨,٠	٪٢٩,٧	٪٣٠,٢
نسبة العجز(الفائض) النقدى إلى الناتج المحلى	٪٧,١	٪٨,٣	٪٨,٣			٪٩,٥	٪١٠,٧	٪١٢,٠
نسبة العجز (الفائض)الكلى إلى الناتج المحلى	٪٧,٢	٪٨,٤	٪٨,٤			٪٩,٧	٪١٠,٩	٪١٢,٥
نسبة العجز (الفائض) الأولى إلى الناتج المحلى[1]	-٪٢,٠	-٪٢,٠	-٪٢,٠			-٪٠,١	٪١,٨	٪٣,٥
نسبة إجمالى الدين للناتج المحلى	٪٨٩,٢	٪٩١,٠	٪٩٢,٥			٪٩٧,٢	٪١٠٨,٠	٪١٠٢,٨

[1] يمثل العجز الكلى مطروحاً منه الفوائد

الإستخدامات

تبلغ تقديرات الإستخدامات في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ نحو ١،٩٧٩ مليار جنيه (٣٢,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى) موزعة على ثلاثة مكونات رئيسية هى:

- المصروفات وتبلغ ١،٥٧٤ مليار جنيه بنسبة ٢٥,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى.
- حيازة الأصول المالية وتبلغ ٢٩ مليار جنيه بنسبة ٠,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى.
- سداد أقساط القروض وتبلغ ٣٧٦ مليار جنيه بنسبة ٦,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى.

ويوضح الجدول التالى تفاصيل الإستخدامات المشار إليها:

جدول رقم (٢)
الإستخدامات

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٠/٢٠١٩		٢٠١٩/٢٠١٨		التغير		٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥
	مشروع موازنة	الوزن النسبى ٪	الموازنة	الوزن النسبى ٪	قيمة	نسبة ٪	متوقع	فعلى		
المصروفات										
١ - الأجور وتعويضات العاملين	٣٠١،١١٥	١٥,٢	٢٧٠،٠٩٠	١٥,٧	٣١،٠٢٥	١١,٥	٢٧٠،٠٨٨	٢٤٠،٠٥٤	٢٢٥،٥١٣	٢١٣،٧٢١
٢ - شراء السلع والخدمات	٧٤،٩٢٣	٣,٨	٦٠،١٢٤	٣,٥	١٤،٧٩٩	٢٤,٦	٦٠،١٢٣	٥٣،٠٨٨	٤٢،٤٥٠	٣٥،٦٦٢
٣ - الفوائد	٥٦٩،١٣٥	٢٨,٨	٥٤١،٣٠٥	٣١,٤	٢٧،٨٣٠	٥,١	٥٤١،٧٤٧	٤٣٧،٤٤٨	٣١٦،٦٠٢	٢٤٣،٦٣٥
٤ - الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	٣٢٧،٦٩٩	١٦,٦	٣٢٨،٢٩١	١٩,٠	٥٩٢-	٠,٢-	٣١٥،٨١٠	٣٢٩،٣٧٩	٢٧٦،٧١٩	٢٠١،٠٢٤
٥ - المصروفات الأخرى	٩٠،٤٤٢	٤,٦	٧٥،٦٩٩	٤,٤	١٤،٧٤٤	١٩,٥	٧٥،٦٩٩	٧٤،٧٥٨	٦١،٥١٧	٥٤،٥٥١
٦ - شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٢١١،٢٤٥	١٠,٧	١٤٨،٥١٢	٨,٦	٦٢،٧٣٣	٤٢,٢	١٤٨،٥٣٠	١٠٩،٦٨٠	١٠٩،١٤١	٦٩،٢٥٣
جملة المصروفات	١،٥٧٤،٥٥٩	٧٩,٦	١،٤٢٤،٠٢٠	٨٢,٦	١٥٠،٥٣٩	١٠,٦	١،٤١١،٩٩٦	١،٢٤٤،٤٠٨	١،٠٣١،٩٤١	٨١٧،٨٤٧
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٢٥,٦٪		٢٧,١٪				٢٦,٩٪	٢٨,٠٪	٢٩,٧٪	٣٠,٢٪
٧ - حيازة الأصول المالية	٢٨،٨١٢	١,٥	٢٤،٦٢٠	١,٤	٤،١٩١	١٧,٠	٢٤،٦٢٠	١٩،٥٧٢	١٢،٠١٤	٢٠،٧٣٤
٨ - سداد القروض	٣٧٥،٥٦٦	١٩,٠	٢٧٦،٠٤٣	١٦,٠	٩٩،٥٢٣	٣٦,١	٢١١،٤٨٨	٢٦٧،٦٣٢	٢٧٣،٧٦٣	٢٥٠،١٤٣
إجمالى الأستخدامات	١،٩٧٨،٩٣٧	١٠٠,٠	١،٧٢٤،٦٨٣	١٠٠,٠	٢٥٤،٢٥٤	١٤,٧	١،٦٤٨،١٠٤	١،٥٣١،٦١٢	١،٣١٧،٧١٨	١،٠٨٨،٧٢٤
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٣٢,١٪		٣٢,٨٪				٣١,٤٪	٣٤,٥٪	٣٧,٩٪	٤٠,٢٪

أولاً: المصروفات:

تبلغ تقديرات المصروفات بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ نحو ١،٥٧٤،٥٥٩ مليون جنيه (٢٥,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بنحو ١،٤٢٤،٠٢٠ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ (٢٧,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بزيادة قدرها ١٥٠،٥٣٩ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ١٠,٦٪ ، وبزيادة بلغت نحو ١٦٢،٥٦٣ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات السنة المالية البالغة نحو ١،٤١١،٩٩٦ مليون جنيه (٢٦,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بنسبة زيادة قدرها ١١,٥٪.

ومن الجدير بالذكر أن الزيادة المشار إليها في المصروفات ترجع في الأساس إلى الزيادات المرتبطة بحتميات الأجور وكذلك التكاليف المرتبطة بالقرارات الرئاسية لتحسين أوضاع العاملين بالجهاز الإدارى للدولة ومتطلبات ادارة دولاب العمل الحكومى من سلع وخدمات، فضلاً عن إرتفاع تكلفة خدمة الدين العام.

وفيما يلي عرض لمصروفات الموازنة العامة للدولة:

(أ) المصروفات وفقاً للتصنيف الاقتصادي:

وتتمثل عناصر المصروفات وفقًا للتصنيف الإقتصادى فيما يلى:

- § الأجور وتعويضات العاملين.
- § شراء السلع والخدمات.
- § الفوائد.
- § الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية.
- § المصروفات الأخرى.
- § شراء الأصول غير المالية "الاستثمارات".

ويوضح الشكل التالي مقارنة لنسب عناصر المصروفات حسب التصنيف الإقتصادى إلى إجمالى المصروفات فى مشروع موازنة ٢٠١٩/٢٠٢٠ مقارنة بنسب المتوقع للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ ونسب الأداء الفعلى للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦.

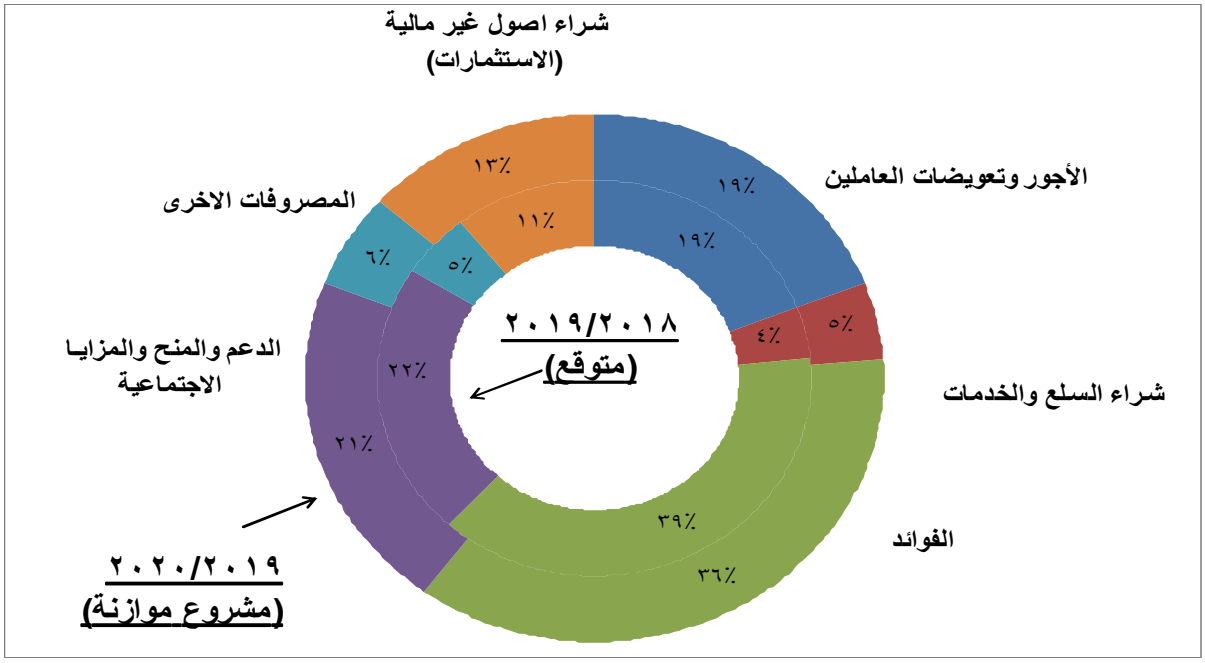

التقسيم الاقتصادى للمصروفات

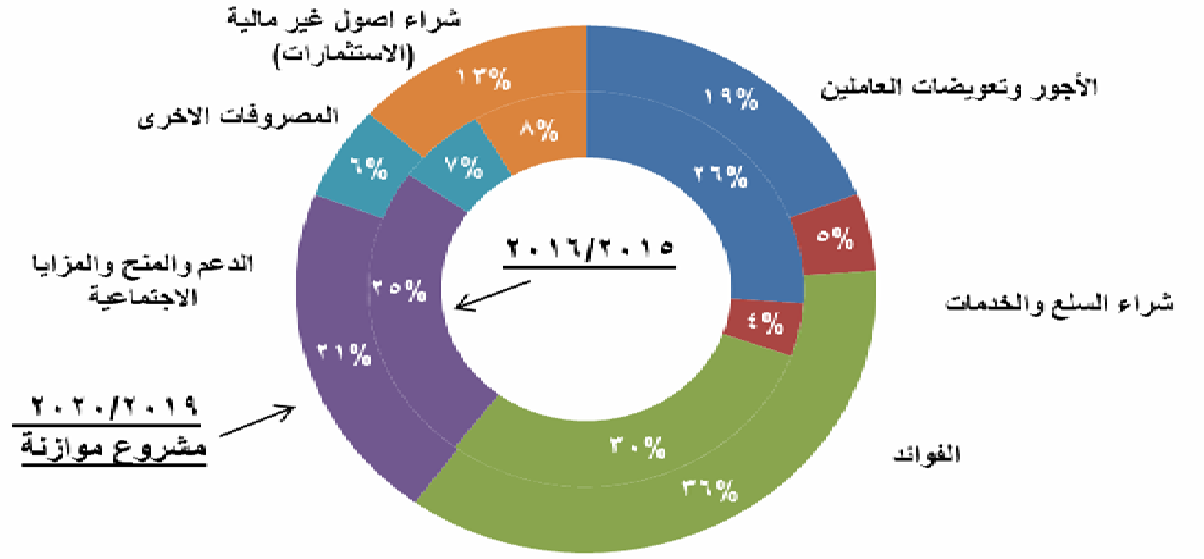

كما يوضح الجدول التالى المصروفات فى مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة بالموازنة والمتوقع للعام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ وبالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠١٦/٢٠١٥ وحتى ٢٠١٨/٢٠١٧:

جدول رقم (٣)
المصروفـــــات

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٠/٢٠١٩		٢٠١٩/٢٠١٨		التغير		٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥
	مشروع موازنة	الوزن النسبى ٪	الموازنة	الوزن النسبى ٪	قيمة	نسبة ٪	متوقع	فعلى		
* الأجور وتعويضات العاملين	٣٠١،١١٥	١٩,١	٢٧٠،٠٩٠	١٩,٠	٣١،٠٢٥	١١,٥	٢٧٠،٠٨٨	٢٤٠،٠٥٤	٢٢٥،٥١٣	٢١٣،٧٢١
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٤,٩٪		٥,١٪				٥,١٪	٥,٤٪	٦,٥٪	٧,٩٪
* شراء السلع والخدمات	٧٤،٩٢٣	٤,٨	٦٠،١٢٤	٤,٢	١٤،٧٩٩	٢٤,٦	٦٠،١٢٣	٥٣،٠٨٨	٤٢،٤٥٠	٣٥،٦٦٢
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	١,٢٪		١,١٪				١,١٪	١,٢٪	١,٢٪	١,٣٪
* الفوائد	٥٦٩،١٣٥	٣٦,١	٥٤١،٣٠٥	٣٨,٠	٢٧،٨٣٠	٥,١	٥٤١،٧٤٧	٤٣٧،٤٤٨	٣١٦،٦٠٢	٢٤٣،٦٣٥
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٩,٢٪		١٠,٣٪				١٠,٣٪	٩,٩٪	٩,١٪	٩,٠٪
* الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	٣٢٧،٦٩٩	٢٠,٨	٣٢٨،٢٩١	٢٣,١	٥٩٢-	٠,٢-	٣١٥،٨١٠	٣٢٩،٣٧٩	٢٧٦،٧١٩	٢٠١،٠٢٤
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٥,٣٪		٦,٣٪				٦,٠٪	٧,٤٪	٨,٠٪	٧,٤٪
* المصروفات الأخرى	٩٠،٤٤٢	٥,٧	٧٥،٦٩٩	٥,٣	١٤،٧٤٤	١٩,٥	٧٥،٦٩٩	٧٤،٧٥٨	٦١،٥١٧	٥٤،٥٥١
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	١,٥٪		١,٤٪				١,٤٪	١,٧٪	١,٨٪	٢,٠٪
* شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٢١١،٢٤٥	١٣,٤	١٤٨،٥١٢	١٠,٤	٦٢،٧٣٤	٤٢,٢	١٤٨،٥٣٠	١٠٩،٦٨٠	١٠٩،١٤١	٦٩،٢٥٣
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٣,٤٪		٢,٨٪				٢,٨٪	٢,٥٪	٣,١٪	٢,٦٪
الإجمالى	١،٥٧٤،٥٥٩	١٠٠,٠	١،٤٢٤،٠٢٠	١٠٠,٠	١٥٠،٥٤٠	١٠,٦	١،٤١١،٩٩٦	١،٢٤٤،٤٠٨	١،٠٣١،٩٤١	٨١٧،٨٤٧
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٢٥,٦٪		٢٧,١٪				٢٦,٩٪	٢٨,٠٪	٢٩,٧٪	٣٠,٢٪

الأجور وتعويضات العاملين

تقدر "الأجور وتعويضات العاملين" في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنحو ٣٠١،١١٥ مليون جنيه (٤,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى) لتمويل أجور ومكافآت وحوافز العاملين بأجهزة الموازنة العامة للدولة (بخلاف العاملين بالهيئات والوحدات الاقتصادية) مقابل نحو ٢٧٠،٠٩٠ مليون جنيه (٥,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بموازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بزيادة قدرها ٣١،٠٢٥ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ١١,٥٪ عن الاعتماد المدرج بذات السنة المالية ، وبزيادة تبلغ نحو ٣١،٠٢٧ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات السنة المالية البالغة نحو ٢٧٠،٠٨٨ مليون جنيه (٥,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بنسبة زيادة قدرها ١١,٥٪.

ويلاحظ أن إعتمادات الأجور وتعويضات العاملين تمثل نسبة ١٩,١٪ من إجمالي المصروفات في مشروع الموازنة العامة للدولة البالغة نحو ١،٥٧٤،٥٥٩ مليون جنيه.

وقد روعى فى تقدير الأجور بمشروع الموازنة المعروض إلتزام كافة الجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الإقتصادية صرف الحوافز والمكافآت والجهود غير العادية والأعمال الإضافية والبدلات وكافة المزايا النقدية والعينية وغيرها - بخلاف المزايا التأمينية - التى يحصل عليها الموظف بفئات مالية مقطوعة وبذات القواعد والشروط المقررة، إلا أن الزيادة فى هذا العام ترجع إلى القرارات التى اتخذت من جانب السيد رئيس الجمهورية نحو تحسين أوضاع العاملين بالجهاز الادارى للدولة والتى تضمن ما يلى:

- § رفع الحد الأدنى للاجور إلى ٢٠٠٠ جنيه لأدنى درجات التعيين .
- § منح حافز بمبلغ ١٥٠ جنيه شهرياً لكل العاملين بالدولة.
- § إطلاق أكبر حركة ترقيات لجميع العاملين بالدولة حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٩.
- § منح جميع العاملين بالدولة العلاوة الدورية السنوية بحد ادنى ٧٥ جنيه شهرياً.

كما يوضح الجدول التالى توزيع الأجور بمشروع الموازنة المعروض مقارنة بالموازنة والمتوقع للعام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ وبالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠١٦/٢٠١٥ وحتى ٢٠١٨/٢٠١٧:

جدول رقم (٤)
الأجور وتعويضات العاملين

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٠/٢٠١٩		٢٠١٩/٢٠١٨		التغير		٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥
	مشروع موازنة	الوزن النسبى ٪	الموازنة	الوزن النسبى ٪	قيمة	نسبة ٪	متوقع	فعلى		
* الوظائف الدائمة	٨٣،٧٧٢	٢٧,٨	٦٨،٥٠٥	٢٥,٤	١٥،٢٦٧	٢٢,٣	٧٧،٩٠٦	٦٥،٦٦١	٥٦،٩٢٩	٥٣،٢٨٧
* الوظائف المؤقتة	٥،٣٨٥	١,٨	٤،٥٥٥	١,٨	٨٢٩	١٨,٢	٥،٢٠٥	٤،٨٧٢	٤،٣٣٢	٤،٠٣٦
* المكافـــــآت [١]	٨٨،١١٨	٢٩,٣	٨٤،٥٢٨	٣١,٣	٣،٥٩٠	٤,٢	٩١،٣٥٣	٨٠،٢٨٤	٧٥،٦٢٢	٧٤،٣٢٦
* البدلات النوعية [٢]	٣١،٠٧٦	١٠,٣	٢٩،٦٣٦	١١,١	١،٤٤٠	٤,٩	٣٠،٨٦٥	٢٧،٢٨٣	٢٧،١٧٤	٢٥،٦٩٥
* المزايا النقدية	١٢،٧٦٣	٤,٢	١٥،٤٦٣	٥,٧	٢،٦٩٩-	١٧,٥-	١٠،٩٣٩	١١،٤٥٤	١٢،٨١٦	١٣،٤٤٨
* المزايا العينية	٧،٠١١	٢,٣	٦،٣٤٧	٢,٣	٦٦٤	١٠,٥	٦،٠٥٣	٥،٨٠٥	٤،٣٧٣	٣،٠٣٤
* المزايا التأمينية [٣]	٣٢،٤٤٦	١٠,٨	٢٧،٣٥٤	١٠,١	٥،٠٩٢	١٨,٦	٣١،٥٧٦	٢٦،٧٤٢	٢٣،١٨٤	٢٠،٦٠٦
* باقى أنواع الأجور والاحتياطى	٤٠،٥٤٥	١٣,٥	٣٣،٧٠٣	١٢,٥	٦،٨٤٢	٢٠,٣	١٦،١٩٠	١٧،٩٥٢	٢١،٠٨٤	١٩،٢٨٩
الإجمالى	٣٠١،١١٥	١٠٠	٢٧٠،٠٩٠	١٠٠	٣١،٠٢٥	١١,٥	٢٧٠،٠٨٨	٢٤٠،٠٥٤	٢٢٥،٥١٣	٢١٣،٧٢١
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٤,٩٪		٥,١٪				٥,١٪	٥,٤٪	٦,٥٪	٧,٩٪

[١] مثل تعويض العاملين عن جهود غير عادية، حوافز العاملين بالكادرات الخاصة، مكافآت الامتحانات، وتكاليف حافز اثابة إضافى.

[٢] مثل بدل خطر، بدل جامعة، بدل معلم (تدريس)، بدل اعتماد (معلمين)، وبدل مهن طبية.

[٣] مثل التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة، التأمين ضد المرض، والتأمين ضد اصابة العمل.

شراء السلع والخدمات

تشمل هذه الإعتمادات متطلبات إدارة دولاب العمل الحكومى بما فى ذلك الأدوية والمستلزمات الطبية والأغذية للمستشفيات، وكذا تكاليف طبع الكتاب المدرسى وتوفير التغذية للطلبه بالمدارس كما تحتوى على نفقات الصيانة والمقابل النقدى للعاملين بالمناطق النائية، وأيضاً إعتمادات المياه والإنارة وبمراعاة مقتضيات ترشيد الإنفاق.

وقد تضمن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ نحو ٧٤،٩٢٣ مليون جنيه (١,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مخصصة لشراء السلع والخدمات مقابل نحو ٦٠،١٢٤ مليون جنيه (١,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بموازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بزيادة قدرها ١٤،٧٩٩ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٢٤,٦٪ ، وبزيادة تبلغ نحو ١٤،٨٠٠ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات السنة المالية البالغة نحو ٦٠،١٢٣ مليون جنيه (١,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بنسبة زيادة قدرها ٢٤,٦٪.

وتمثل الإعتمادات المخصصة لشراء السلع والخدمات نسبة ٤,٨٪ من إجمالي المصروفات في مشروع الموازنة العامة للدولة البالغة نحو ١،٥٧٤،٥٥٩ مليون جنيه.

و يوضح الجدول التالى توزيع إعتمادات شراء السلع والخدمات بمشروع الموازنة المعروض مقارنة بالموازنة والمتوقع للعام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ وبالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠١٦/٢٠١٥ وحتى ٢٠١٨/٢٠١٧:

جدول رقم (٥)
شراء السلع والخدمات

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٠/٢٠١٩		٢٠١٩/٢٠١٨		التغير		٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥
	مشروع موازنة	الوزن النسبى ٪	الموازنة	الوزن النسبى ٪	قيمة	نسبة ٪	متوقع	فعلى		
* الادوية	٩،١١٣	١٢,٢	٧،٠٣٦	١١,٧	٢،٠٧٨	٢٩,٥	٧،٩٩٤	٧،٠٥٩	٤،٣١٤	٣،٥٨٨
* الاغذية	٤،٤٩١	٦,١	٤،٥٩٧	٧,٦	١٠٦-	٢,٣-	٣،٦٨٩	٢،٢٦٥	٢،٠٧٧	١،٩٧٨
* مواد خام أخرى	٩،٦٤٨	١٢,٩	٥،٨٧٠	٩,٨	٣،٧٧٩	٦٤,٤	٧،٩١٩	٦،٥٥١	٦،٢٣٢	٢،٣٠٨
* وقود وزيوت وقوى محركة للتشغيل	٣،٦٦٢	٤,٩	٢،٣٠٠	٣,٨	١،٣٦٢	٥٩,٢	٢،٩٣٧	٢،٥٩٣	١،٥١٢	١،٣٧٥
* وقود وزيوت لسيارات الركوب	٥١٤	٠,٧	٣٤٨	٠,٦	١٦٦	٤٧,٧	٣٥٣	٣١٢	١٥٧	١٢٨
* قطع غيار ومهمات	٢،٦٢٥	٣,٥	٢،١٢٠	٣,٥	٥٠٥	٢٣,٨	٢،٣٩٣	١،٨٤٨	١،٠٠٣	٨٥٨
* الإنارة	٦،١٠٩	٨,١	٥،١٠٦	٨,٥	١،٠٠٤	١٩,٧	٤،٦٠٤	٤،٠٦٦	٣،٧٢٤	٤،١١٢
* المياه	٨٨٣	١,٢	٧٠٩	١,٢	١٧٤	٢٤,٥	١،٣٠١	١،١٤٩	٧٧٨	٧٨٤
* الصيانة	١٢،٠٢٨	١٦,١	٧،٨١٤	١٣,٠	٤،٢١٤	٥٣,٩	٨،٤٠٩	٧،٤٢٦	٥،٧٨٥	٤،٩٣٩
* نفقات الطبع	٣،٤٧٣	٤,٦	٢،٨٦١	٤,٨	٦١١	٢١,٤	٣،٣٧٠	٢،٩٧٦	١،٥٧٨	١،٤٩٠
* النقل والانتقالات	٤،٠٣١	٥,٤	٣،٦٣٤	٦,٠	٣٩٧	١٠,٩	٣،٩٠٤	٣،١٨٣	٣،٠٢٥	٣،٠٧٦
* البريد والإتصالات	٦١٧	٠,٨	٥٥٢	٠,٩	٦٦	١١,٩	٣٦٦	٣٢٣	٢٦٧	٢٩٢
* نفقات تنفيذ أحكام قضائية	٣٢١	٠,٤	٢٦٥	٠,٤	٥٦	٢١,٢	٤٢٧	٨١٩	١٧٢	١٨١
* باقى بنود الباب الثانى	١٤،١٠٨	١٨,٨	١٠،٧٦٣	١٧,٩	٣،٣٤٥	٣١,١	١٢،٤٥٦	١٢،٥٢١	١١،٨٢٦	١٠،٥٥٣
* إحتياطيات عامة	٣،٣٠٠	٤,٤	٦،١٥٠	١٠,٢	٢،٨٥٠-	٠,٠	٠	٠	٠	٠
الإجمالى	٧٤،٩٢٣	١٠٠,٠	٦٠،١٢٤	١٠٠	١٤،٧٩٩	٢٤,٦	٦٠،١٢٣	٥٣،٠٨٨	٤٢،٤٥٠	٣٥،٦٦٢
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	١,٢٪		١,١٪				١,١٪	١,٢٪	١,٢٪	١,٣٪

الفوائـــــد

تُقدَّر الفوائد المطلوب سدادها عن القروض المحلية والأجنبية فى مـــشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ بمبلـــغ ٥٦٩،١٣٥ مليـــون جنيه (٩,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالي) مقابـــل نحو ٥٤١،٣٠٥ مليون جنيـــه (١٠,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالي) بموازنـــة الـــسنة الماليـــة ٢٠١٩/٢٠١٨ بـــزيادة قدرهـــا ٢٧،٨٣٠ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٥,١٪ وبزيادة تبلـــغ نحو ٢٧،٣٨٨ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات السنة المالية البالغة نحـــو ٥٤١،٧٤٧ مليون جنيه (١٠,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بنسبة زيادة قدرها ٥,١ ٪.

ويوضح الشكل التالي توزيع الفوائد المحليـــة والأجنبيـــة علـــى أنواعهـــا الرئيسية فى مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩:

وتمثل اعتمادات الفوائد نسبة ٣٦,١ ٪ من إجمالي المصروفات في مشروع الموازنة العامة للدولة البالغة نحو ١،٥٧٤،٥٥٩ مليون جنيه، وتمثل مدفوعات الفوائد أكبر باب على جانب المصروفات منذ عام ٢٠١٥/٢٠١٦.

كما يوضح الجدول التالى توزيع إعتمادات الفوائد المحلية والأجنبية على أنواعها الرئيسية بمشروع الموازنة المعروض مقارنة بالموازنة والمتوقع للعام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩ و بالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠١٥/٢٠١٦ وحتى ٢٠١٧/٢٠١٨:

جدول رقم (٦)
الفوائـــــــد

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٠/٢٠١٩		٢٠١٩/٢٠١٨		التغير		٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥
	مشروع موازنة	الوزن النسبى ٪	الموازنة	الوزن النسبى ٪	قيمة	نسبة ٪	متوقع	فعلى		
(أ) - الفوائد الخارجية										
* فوائد الدين العام الخارجى	٤٤،٣٧٤	٧,٨	٣١،١٠٠	٥,٧	١٣،٢٧٤	٤٢,٧	٣٠،٩٦٨	٢٢،١٠٤	٩،٤٢٦	٥،٠٠٨
* فوائد خارجية تسددها الجهات	٣٣٠	٠,١	٣٣٥	٠,١	٥-	١,٥-	٣٣٥	٩٥	١٧٣	٥٨
جملة (أ)	٤٤،٧٠٤	٧,٩	٣١،٤٣٥	٥,٨	١٣،٢٦٩	٤٢,٢	٣١،٣٠٣	٢٢،١٩٩	٩،٥٩٩	٥،٠٦٦
(ب) - الفوائد المحلية										
* فوائد سندات البنك المركزى	٩٦،٧٣٠	١٧,٠	٩٤،٤٧٦	١٧,٥	٢،٢٥٤	٢,٤	٩٤،٤٧٦	١٠٩،٧٧٨	٥٨،١٩٣	٣٤،٢٦١
* فوائد الأذون على الخزانة العامة	٢٣٥،٦٥٧	٤١,٤	٢٢٠،٧٣٩	٤٠,٨	١٤،٩١٧	٦,٨	٢٣٦،٢٨٧	١٦٤،٣١٦	٩٠،٩٧٥	٥٩،٨٤٧
* فوائد سندات الخزانة المصرية	١٢٩،١٥٦	٢٢,٧	١١٩،٨٨١	٢٢,١	٩،٢٧٦	٧,٧	١٣٢،٨٨٠	١١٠،١٤٠	١٠٧،٨٠٦	٨٨،٤٠٧
* فوائد التغطية المؤقتة للرصيد المدين	٧،٥٥٠	١,٣	٥،٧٥٨	١,١	١،٧٩٣	٣١,١	٥،٧٥٨	٣،٥٦٤	١٦،٥٣٢	٣١،٥٤٤
* فوائد صكوك صناديق المعاشات	٣٣،١٧٩	٥,٨	٣٠،٨٦٩	٥,٧	٢،٣١١	٧,٥	٣٣،٢٦٨	٢٢،٣٢٤	٢٨،١٦٤	٢٣،٥٩٠
فوائد أخرى متنوعة	٢٢،١٥٩	٣,٩	٣٨،١٤٩	٧,٠	٢٧٦،٤٥٣	٧٢٤,٧	٧،٧٧٦	٥،١٢٨	٥،٣٣٢	٩٢١
جملة (ب)	٥٢٤،٤٣١	٩٢,١	٥٠٩،٨٧٠	٩٤,٢	١٤،٥٦٠	٢,٩	٥١٠،٤٤٤	٤١٥،٢٤٩	٣٠٧،٠٠٣	٢٣٨،٥٧٠
الإجمالى	٥٦٩،١٣٥	١٠٠	٥٤١،٣٠٥	١٠٠	٢٧،٨٣٠	٥,١	٥٤١،٧٤٧	٤٣٧،٤٤٨	٣١٦،٦٠٢	٢٤٣،٦٣٥
نسبة الى الناتج المحلى الإجمالى	٩,٢٪		١٠,٣٪				١٠,٣٪	٩,٩٪	٩,١٪	٩,٠٪

الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية

بلغت تقديرات " الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية " فى مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ نحو ٣٢٧،٦٩٩ مليون جنيه (٥,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى)، مقابل نحو ٣٢٨،٢٩١ مليون جنيه (٦,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بموازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بخفض قدره ٥٩٢ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ٠,٢% عن الاعتماد المدرج بموازنة ذات السنة المالية، وبزيادة تبلغ نحو ١١،٨٨٩ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات السنة المالية البالغة نحو ٣١٥،٨١٠ مليون جنيه (٦,٠ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بنسبة زيادة قدرها ٣,٨ ٪.

وتوزع إعتمادات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية فى مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ على النحو التالى:

	مليون جنيه
* الدعم السلعي	١٤٩،٠٢٨
* الدعم والمنح للخدمات الاجتماعية	١٢٨،٩٤٧
* الدعم والمنح لمجالات التنمية	٤،٨٧٠
* الدعم والمنح للأنشطة الإقتصادية	١٢،٣٢٦
* إعتمادات إجمالية واحتياطيات للدعم والمساعدات المختلفة	٣٢،٥٢٨
الإجمالى	٣٢٧،٦٩٩

ويوضح الجدول التالى توزيع تلك الاعتمادات على أنواعها الرئيسية بمشروع الموازنة المعروض مقارنة بالموازنة والمتوقع للعام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ وبالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠١٦/٢٠١٥ وحتى ٢٠١٨/٢٠١٧:

جدول رقم (٧)
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية

مليون جنيه

البيان	٢٠٢٠/٢٠١٩		٢٠١٩/٢٠١٨		التغير مشروع - موازنة		٢٠١٩/٢٠١٨	فعلى		
	مشروع موازنة	الوزن النسبى	الموازنة	الوزن النسبى	قيمة	نسبة	متوقع	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥
* الدعـــــم السلعي :										
- دعم السلع التموينية	٨٩،٠٠٠	%٢٧,٢	٨٦،١٧٥	%٢٦,٢	٢،٨٢٥	%٣,٣	٨٧،١٤٠	٨٠،٥٠٠	٤٧،٥٣٥	٤٢،٧٣٨
- دعم المزارعين	٥٦٥	%٠,٢	١،٠٦٥	%٠,٣	٥٠٠ -	%٤٧,٠ -	١،٠٥٧	٧٣٣	٤١	١،٧٤٣
- دعم المواد البترولية	٥٢،٩٦٣	%١٦,٢	٨٩،٠٧٥	%٢٧,١	٣٦،١١٢-	%٤٠,٥ -	٨٨،٤٣٩	١٢٠،٨٠٣	١١٥،٠٠٠	٥١،٠٤٥
- دعم الكهرباء	٤،٠٠٠	%١,٢	١٦،٠٠٠	%٤,٩	١٢،٠٠٠-	%٧٥,٠ -	١٦،٠٠٠	٢٨،٥٨٥	٢٧،٥٩٠	٢٨،٤٨٣
- دعم الادوية والبان الأطفال	١،٥٠٠	%٠,٥	١،٥٠٠	%٠,٥	٠	%٠,٠	١،٣٠٠	٧٠٠	٥٢٤	٣٩٧
- دعم شركات المياه	١،٠٠٠	%٠,٣	١،٠٠٠	%٠,٣	٠	%٠,٠	١،٠٠٠	١،٠٠٠	٩٨٣	١،٣٣٣
إجمالي الدعم السلعي	١٤٩،٠٢٨	%٤٥,٥	١٩٤،٨١٥	%٥٩,٣	٤٥،٧٨٧-	%٢٣,٥ -	١٩٤،٩٣٦	٢٣٢،٣٢٢	١٩١،٦٧٣	١٢٥،٧٣٩
* الدعـــــم والمنح للخدمات الإجتماعية :										
- دعم نقل الركاب	١،٨٥٠	%٠,٦	١،٨٥٠	%٠,٦	٠	%٠,٠	١،٨٥٠	١،٨٠٤	١،٧٥٢	١،٦٠٠
- دعم إشتراكات الطلبة (سكك حديد)	٢٠٠	%٠,١	٢٥٠	%٠,١	٥٠ -	%٢٠,٠ -	١٢٠	١١٠	١٤٠	١٣٣
- دعم إشتراكات الطلبة(مترو الانفاق)	٤٠٠	%٠,١	١٠٠	%٠,٠	٣٠٠	%٣٠٠,٠	٢٥٠	٩٨	١٢٧	٤٣
- دعم الخطوط غير الاقتصادية(سكك حديد)	١،٠٠٠	%٠,٣	١،٠٠٠	%٠,٣	٠	%٠,٠	٨٠٠	٧٩٤	٨١٦	٨٩٠
- دعم التأمين الصحى على الطلاب	٣٥١	%٠,١	٣٣٤	%٠,١	١٨	%٥,٢	٣٣٤	٨١١	٦٢١	٢٦٤
- دعم التأمين الصحى على المرأة المعيلة	١٦٦	%٠,١	١٦٥	%٠,١	١	%٠,٦	١٦٥	٠	٠	١٥٧
- دعم التأمين الصحى على الأطفال دون السن المدرسي	٢٢٧	%٠,١	٢٣٢	%٠,١	٥ -	%٢,١ -	٢٣٢	٠	٠	١٨٦
-دعم التامين الصحي لغير القادرين (التأمين الصحى الشامل)	٢٥٢	%٠,١	٠	%٠,٠	٢٥٢	%٠,٠	٠	٠	٠	٠
-دعم التامين الصحى لغير القادرين (من أصحاب معاش الضمان الإجتماعى)	١،٠٠٠	%٠,٣	١،٥٠٠	%٠,٥	٥٠٠ -	%٣٣,٣-	١،٥٠٠	٠	٠	٠
- دعم التأمين الصحى على الفلاحين	١٠٠	%٠,٠	١١٠	%٠,٠	١٠ -	%٩,٠ -	١١٠	٠	٠	٠
- معاش الضمان الاجتماعى	١٨،٥٠٠	%٥,٦	١٧،٥٠٠	%٥,٣	١،٠٠٠	%٥,٧	١٧،٥٠٠	١٧،٥٣٥	٧،٤٥٤	٧،٠٧٩
- معاش الطفل	٧٠	%٠,٠	٧٠	%٠,٠	٠	%٠,٠	٧٠	٨	٧٠	٧٠
-اعانات الشئون الاجتماعية	١٧٨	%٠,١	١٥٧	%٠,٠	٢١	%١٣,٤	١٧٥	٧٥	٥،٥٥٥	١،٧٦١
- مساهمات فى صناديق المعاشات	٨٢،٢٠٠	%٢٥,١	٦٩،٠٤٣	%٢١,٠	١٣،١٥٧	%١٩,١	٦٢،٠٤٣	٥٢،٥٠٠	٤٥،٢٣٥	٤٣،٩٥٤
-علاج مواطنى جمهورية مصر العربية	٦،٦٢٢	%٢,٠	٥،٦٣٧	%١,٧	٩٨٥	%١٧,٥	٧،٤٣٤	٥،٧٥٠	٤،٦٢٧	٣٠
- مزايا إجتماعية أخرى	٢،٠٣٧	%٠,٦	١،٧١٣	%٠,٥	٣٢٥	%١٩,٠	٢،٨٩٥	٢،١٢٩	١،٢٥٣	١،٠٢٥
- المنـــــح والمساعدات	١٣،٧٩٣	%٤,٢	٧،٧٦٧	%٢,٤	٦،٠٢٧	%٧٧,٦	١٠،٧٤٧	٦،٧٢٣	٨،٩١٩	٧،٨٠٦
إجمالى الدعم والمنح للخدمات الاجتماعية	١٢٨،٩٤٧	%٣٩,٣	١٠٧،٤٢٧	%٣٢,٧	٢١،٥٢٠	%٢٠,٠	١٠٦،٢٢٤	٨٨،٣٣٦	٧٦،٥٦٩	٦٤،٩٩٩
* الدعـــــم والمنح لمجالات التنمية :										
- دعم تنمية الصعيد	٢٠٠	%٠,١	٢٠٠	%٠,١	٠	%٠,٠	٠	٢٠٠	٠	٠
- دعم فائدة القروض الميسرة	٤٠٠	%٠,١	٥٠٠	%٠,٢	١٠٠ -	%٢٠,٠ -	٣٠٠	١٢٤	٨٥	٣٩٠
* دعم إسكان محدودى الدخل (مقابل المحصل وفقا لقانون الإسكان الإجتماعى)	٣،٩٠٠	%١,٢	٠	%٠,٠	٣،٩٠٠	%٠,٠	٠	٠	٠	٢،٠٠٠
- صندوق مركبات النقل السريع	٢٤٥	%٠,١	٢٤٠	%٠,١	٥	%٢,١	٦٠	٥	١٨٠	٧٦
- التدريب	١٢٥	%٠,٠	١٢٥	%٠,٠	٠	%٠,٠	٠	٠	٢٩	٥٠
إجمالى الدعم والمنح لمجالات التنمية	٤،٨٧٠	%١,٥	١،٠٦٥	%٠,٣	٣،٨٠٥	%٣٥٧,٣	٣٦٠	٣٢٩	٢٩٤	٢،٥١٦
* الدعـــــم والمنح للأنشطة الإقتصادية :										
- دعم تنشيط الصادرات	٦،٠٠٠	%١,٨	٤،٠٠٠	%١,٢	٢،٠٠٠	%٥٠,٠	٤،٠٠٠	٢،٣٠٥	٣،٣٠١	٣،٧٠٠
- دعم الانتاج الحربى	١،٧٨٤	%٠,٥	١،٤٥٥	%٠,٤	٣٢٩	%٢٢,٦	١،٧٥٥	١،٢٧٦	١،٦١٥	١،١٨٢
- برنامج توصيل الغاز الطبيعى للمنازل	٣،٥٠٠	%١,١	٣،٥٠٠	%١,١	٠	%٠,٠	٣،٥٠٠	١،٢٠٠	١،١٩٣	١،١٨٦
- مبادرة حوض النيل	٥٠٠	%٠,٢	٥٠٠	%٠,٢	٠	%٠,٠	١٠٠	٣٨	٠	٣٥
- جهاز شئون البيئة	٣٥	%٠,٠	٠	%٠,٠	٣٥	%٠,٠	٥٠	٥٠	٠	٠
- بنود أخرى	٥٠٧	%٠,٢	٣،٣٨٧	%١,٠	٢،٨٨١-	%٨٥,٠ -	٣،٥٢٣	٢،٤٥١	١،٠٢٨	١،٠٩١
إجمالى الدعم والمنح للأنشطة الإقتصادية	١٢،٣٢٦	%٣,٨	١٢،٨٤٣	%٣,٩	٥١٧ -	%٤,٠ -	١٢،٩٢٨	٧،٣٢٠	٧،١٣٧	٧،١٩٥
جملة الدعم	٢٩٥،١٧١	%٩٠,١	٣١٦،١٤٩	%٩٦,٣	٢٠،٩٧٨-	%٦,٦ -	٣١٤،٤٤٨	٣٢٨،٣٠٧	٢٧٥،٦٧٣	٢٠٠،٤٤٩
* اعتمادات إجمالية مدرجة بموازنات الجهات	٣٢٨	%٠,١	٣٤٢	%٠,١	١٤ -	%٤,١ -	١،٣٦٢	١،٠٧٣	١،٠٤٦	٥٧٤
* متطلبات إضافية وإحتياطيات	٣٢،٢٠٠	%٩,٨	١١،٨٠٠	%٣,٦	٢٠،٤٠٠	%١٧٢,٩	٠	٠	٠	٠
الإجمالى	٣٢٧،٦٩٩	%١٠٠,٠	٣٢٨،٢٩١	%١٠٠,٠	٥٩٢ -	%٠,٢ -	٣١٥،٨١٠	٣٢٩،٣٧٩	٢٧٦،٧١٩	٢٠١،٠٢٤
نسبة إلى الناتج المحلى	%٥,٣		%٦,٣				%٦,٠			

ويمكن إيضاح أهم عناصر الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية فيما يلي:

أولا : الدعـــم السلعى

(١) دعم السلع التموينية:

يقدر دعم السلع التموينية في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنحو ٨٩،٠٠٠ مليون جنيه، وذلك مقابل مبلغ ٨٦،١٧٥ مليـــون جنيه بموازنة السنة المالية الحالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بزيادة قدرها ٢،٨٢٥ مليـــون جنيه بنسبة زيادة ٣,٣٪ وبزيادة قدرها ١،٨٦٠ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات السنة المالية البالغة نحو ٨٧،١٤٠ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٢,١٪.

هذا وقد تم تقدير دعم السلع التموينية وفقاً للافتراضات التالية :-

١ - كميات القمح المطلوب توفيرها نحو ٩,٥٠٠ مليون طن قمح (٦,٠٠٠ مليون طن قمح مستورد، ٣,٥٠٠ مليون طن قمح محلى) منها كمية ٨,٧٩١ مليون طن قمح لتوفير نحو ٨٧,٤ مليار رغيف بالإضافة إلى ٧٠٩ ألف طن قمـــح لتوفير دقيق المستودعات.

٢ - عدد المستفيدين من دعم رغيف الخبز ودقيـــق المـــستودعات يبلـــغ نحـــو ٧٠,٦١٨ مليون فرد (٦٥,٩١٨ مليون فرد مستفيد من دعم رغيف الخبـــز بواقع ٥ أرغفة للمواطن يومياً، ٤,٧ مليون فرد مستفيد مـــن دعـــم دقيـــق المستودعات بواقع ١٠ كجم دقيق للمواطن شهرياً).

٣ - نسبة سحب رغيف الخبز تبلغ نحو ٧٢,٧%، ونسبة ما يتم توفيره وأستبداله بنظام النقاط بواقع ١٠ قروش لكل نقطة (رغيف) يتم توفيره تبلـــغ ٢٧,٣% (وذلك من إجمالى الأرغفة المستحقة للمستفيدين البالغـــة نحـــو ١٢٠,٣٠٠ مليار رغيف فى السنة).

٤ - متوسط سعر طن القمح المحلى يعادل القمح المستورد بخـــلاف المـــصاريف الإضافية لكل منهما.

٥ - أعداد المستفيدين من دعم السلع التموينية ٦٣,٢ مليـــون فـــرد (٥٠ جنيـــه شهرياً للمواطن لعدد أربعة أفراد مقيدين على البطاقة وما زاد عن ذلـــك ٢٥ جنيه للفرد شهرياً).

وقد أسفرت تلك الافتراضات إلى ارتفاع دعم السلع التموينية ورغيف الخبز ليصل الى مبلغ ٨٩.٠ مليار جنيه بمشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩ موزعاً على النحو التالى:

	مليون جنيه
دعم رغيف الخبز	٤٧،٠٩٧
دعم دقيق المستودعات	٢،٧١٣
دعم نقاط الخبز = ١٠ قروش /رغيف × ٣٢,٩٠٠ مليار رغيف	٣،٢٩٠
دعم سلع البطاقة التموينية = ٦٣,٢٠٠ مليون مواطن (٥٠ جنيه شهرياً للمواطن لعدد ٤ أفراد مقيدين على البطاقة وما يزيد عن ذلك ٢٥ جنيه للفرد ×١٢ شهر).	٣٥،٩٠٠
إجمالي الدعم	٨٩،٠٠٠

(٢) **دعم المزارعين:**

يقدر دعم المزارعين بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنحو ٥٦٥ مليون جنيه، بخفض يبلغ ٥٠٠ مليون جنيه عن الاعتماد المدرج بموازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ البالغ ١،٠٦٥ مليون جنيه وذلك نتيجة سداد الجانب الأكبر من مستحقات البنك الزراعى المصرى عن فرق سعر فائدة قروض الإنتاج النباتى خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ .

وذلك تماشياً مع ما تهدف إليه الدولة من رفع المعاناة عن صغار المزارعين، حيث تقوم الدولة بما يلى:

١ - دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي من أسمدة وبذور ومبيدات.

٢ - تحمل جانباً من أعباء مقاومة بعض الآفات الزراعية.

٣ - المساهمة في خفض أسعار التقاوى.

٤ - تقديم القروض الميسرة لبعض الأغراض الزراعية، وتتحمل الخزانة العامة في سبيل ذلك فروق فوائد هذه القروض المخصصة للإنتاج الزراعي.

ويتمثل الدعم المدرج ضمن بند دعم المزارعين بمشروع الموازنة المعروض فيما يلى:

	مليون جنيه
دعم فرق سعر الفائدة لقروض الإنتاج النباتي (مستحقات البنك الزراعى المصرى)	٥٠٠
مساهمة الدولة فى تكاليف مقاومة آفات القطن	٥٠
دعم صندوق الموازنة الزراعية	١٥
الإجمالي	٥٦٥

(٣) **دعم المواد البترولية**:

تبلغ تقديرات دعم المواد البترولية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ نحو ٥٢،٩٦٣ مليون جنيه مقابل نحو ٨٩،٠٧٥ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بخفض قدره ٣٦،١١٢ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ٤٠,٥% ، وبخفض قدره ٣٥،٤٧٦ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات السنة المالية البالغة ٨٨،٤٣٩ مليون جنيه، حيث تم إعداد مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ على أساس متوسط سعر خام برميل برنت ٦٨ دولار للبرميل.

ويمثل هذا الدعم قيمة ما تتحمله الدولة نتيجة بيع هذه المواد بأسعار تقل عن تكلفة توافرها للسوق المحلي سواء عن طريق الإنتاج المحلي أو إستيراد بعضها من الخارج، هذا بمراعاة الإجراءات المطلوبة في هذا الخصوص.

(٤) **دعم الكهرباء**:

يتضمن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ نحو ٤،٠٠٠ مليون جنيه مقابل نحو ١٦،٠٠٠ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بخفض قدرة ١٢،٠٠٠ مليون جنيه بنسبة خفض قدرها ٧٥,٠٪، هذا بمرعاه الإجراءات المطلوبة في هذا الخصوص.

(٥) **دعم الأدوية وألبان الأطفال**:

يمثل دعم الأدوية وألبان الأطفال ما تتحمله الدولة من فروق التكلفة الناتجة عن إستيراد الأنسولين وألبان الأطفال وأيودات البوتاسيوم وبيعها بأسعار تقل عن تكلفتها الاقتصادية، ويتم صرف هذا الدعم للجهة المنوطة بذلك وهي وزارة الصحة وقد بلغت تقديرات دعم الأدوية وألبان الأطفال نحو ١٥٠٠ مليون جنيه بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ فى حدود الاعتماد المدرج لذات الغرض بموازنة السنة المالية الحالية ٢٠١٩/٢٠١٨.

(٦) دعم شركات المياه:

بلغت تقديرات دعم شركات المياه نحو ١،٠٠٠ مليون جنيه بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ وهو ذات المبلغ المدرج بموازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨، ويتمثل دعم مياه الشرب أساساً في الفرق بين التكلفة الاقتصادية للمياه وسعر البيع لها طبقاً للتعريفة المقررة، وذلك لحين تحقيق تلك الشركات التوازن المالى المنشود وذلك إعمالا للمادة الثانية من القرار الجمهوري رقم ٢٤٩ لسنة ٢٠٠٦.

هذا بخلاف ما يدرج سنوياً من إستثمارات من خلال الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى والجهاز التنفيذي لمياه الشرب والصرف الصحى، حيث يتم زيادة أصول الشركات التابعة بما يتم الانتهاء من تنفيذه سنوياً من تلك الاستثمارات مقابل تعلية رؤوس أموالها بذات القدر دون تحمل الشركات لأية أعباء مقابل تلك الإستثمارات.

ثانياً : الدعـــم والمنح للخدمات الإجتماعية

(١) دعم نقل الركاب:

ويتمثل فى كل من :-

أ- الدعم الممنوح لهيئتي نقل الركاب بالقاهرة والإسكندرية لتغطية جانـــب مـــن العجز الجاري المحقق بكل منهما، والناتج عن توفير خدمة نقل الركاب بأقـــل من تكلفتها الاقتصادية، وقد بلغت تقديرات دعم نقل الركاب نحو ١٨٥٠ مليون جنيه بمشروع موازنة السنة الماليـــة ٢٠٢٠/٢٠١٩، وهـــو ذات الاعتمـــاد المدرج بموازنة السنة المالية الحالية ٢٠١٩/٢٠١٨.

ب- الدعم الممنوح لاشتراكات الطلبة على خطوط السكك الحديدية ومترو الأنفاق، ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة لمواجهة الفرق بين قيمة الإشتراك التجارى والقيمة المخفضة المحصلة من طلاب المدارس والجامعات بما فيهـــا جامعـــة الأزهر والمعاهد الأزهرية على خطوط السكك الحديدية ومترو الأنفاق وذلك فى إطار تنفيذ إستراتيجية الدولة لدعم الخدمات العامة لجميع فئات الشعب وعلى وجه الخصوص طلاب العلم ويبلغ هذا الدعم بمشروع الموازنة المعروض نحو ٦٠٠ مليون جنيه (٢٠٠ مليون جنيه لدعم إشتراكات الطلبـــة علـــى خطـــوط الهيئة القومية لسكك حديد مصر ومبلغ ٤٠٠ مليون جنيه لـــدعم إشـــتراكات الطلبة على خطوط مترو أنفاق القاهرة) مقابل دعم مخصص لـــذات الغـــرض بموازنة السنة المالية الحالية ٢٠١٩/٢٠١٨ يبلغ ٣٥٠,٠ مليون جنيه بزيادة قدرها ٢٥٠,٠ مليون جنيه بنسبة زياده قدرها ٧١,٤%.

ج- دعم خطوط السكك الحديدية غير الاقتصادية بالمحافظات وذلك فى إطار إصلاح الخلل في الهيكل التمويلي لهيئة سكك حديد مصر نتيجة تشغيل خطوط تحقـــق إيرادات تقل كثيراً عن التكلفة الحقيقية، ولذا تقرر أن تسهم الخزانة العامة في تحمل الفرق بين التكلفة المعيارية المحددة بالبروتوكول الموقـــع بـــين وزارة المالية والنقل والتنمية المحلية وبين الإيرادات المحققة وتبلغ تقديرات دعم تلك الخطوط بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ مبلغ ١٠٠٠ مليـــون جنيه لمواجهة الغرض المذكور وهو ذات الاعتماد المـــدرج بموازنـــة الـــسنة المالية الحالية ٢٠١٩/٢٠١٨.

(٢) مخصصات دعم التأمين الصحي :-

تبلغ تقديرات البرامج الخاصة بالتأمين الصحي لمختلف الفئات بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ نحو مبلغ ٢،٠٩٦ مليون جنيه وتنقسم مخصصات برامج التأمين المدرجة بمشروع الموازنة المعروض إلى ما يلي: -

- دعم التأمين الصحي على الطلاب:

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي على الطلاب في مشروع الموازنة المعروض نحو ٣٥١ مليون جنيه، ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة من اشتراكات سنوية عن كل طالب في المدارس ورياض الأطفال المملوكة للدولة والمدارس الخاصة المعانة والمعاهد الأزهرية وذلك لعدد يبلغ نحو ٢٣,٤ مليون طالب بواقع ١٥ جنيه سنوياً لكل طالب/السنة.

- دعم التأمين الصحي على المرأة المعيلة : -

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي على المرأة المعيلة فى مشروع الموازنة المعروض نحو ١٦٦ مليون جنيه، ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة لعدد مقدر من المستفيدين يبلغ نحو ٨٣٠ ألف امرأة معيلة بواقع مبلغ ٢٠٠ جنية سنوياً عن كل امرأة معيلة.

- دعم التأمين الصحي على الأطفال دون السن المدرسي : -

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي على الأطفال دون السن المدرسي في مشروع الموازنة المعروض نحو ٢٢٧ مليون جنية، ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة لنحو ١٥,١٧٠ مليون طفل وبواقع ١٥ جنيه عن كل طفل/السنة.

- دعم التأمين الصحى لغير القادرين(التأمين الصحى الشامل): -

تتحمل الخزانة العامة للدولة بقيمة إشتراك المؤمن عليهم من فئات غير القادرين، بمن فيهم المتعطلون عن العمل غير القادرين وغير المستحقين أو المستنفذين لمدة إستحقاق تعويض البطالة وكذلك كل فرد من أفراد الأسرة المعالين، وتتحمل الخزانة نسبة ٥ % من الحد الأدنى للأجور المعلن عنه بالحكومة على المستوى القومى شهرياً.

- **دعم التأمين الصحى لغير القادرين (من أصحاب معاش الضمان الإجتماعى):-**

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي لغير القادرين (من أصحاب معاش الضمان الإجتماعى) فى مشروع الموازنة المعروض نحو ١٠٠٠ مليون جنيه وذلك فى ضوء ما تضمنته الإستراتيجية القومية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ والمتوافقة مع ماجاء بالمادة (١٨) من دستور ٢٠١٤ والتى تنص أن لكل مواطن الحق فى الرعاية الصحية المتكاملة وفقاً لمعايير الجودة، وقد تم صدور القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ بشأن التأمين الصحى الشامل، وهو نظام إلزامى، يقوم على التكافل الإجتماعى، وتُغطى مظلته جميع المُواطنين بجمهورية مصر العربية، كما يقوم هذا النظام على أساس فصل التمويل عن تقديم الخدمة.

- **دعم التأمين الصحي على الفلاح :-**

تبلغ تقديرات دعم التأمين الصحي على الفلاح فى مشروع الموازنة المعروض نحو ١٠٠ مليون جنيه ويمثل هذا الدعم ما تتحمله الدولة لعدد من المستفيدين يبلغ نحو ٥٠٠ الف فرد بواقع مبلغ ٢٠٠ جنيه سنوياً.

(٣) مخصصات الأمان الاجتماعى :

تبلغ الإعتمادات المدرجة للأمان الإجتماعى بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ نحو ١٨،٧٤٨ مليون جنيه ويمكن إيضاحها على النحو التالي:-

بيان	عدد الأسر المستفيدة (بالألف)	المبلغ بالمليون جنيه
مساعدات الضمان الاجتماعي و برنامجى تكافل وكرامة	٣،٨٠٠	١٨،٥٠٠
معاش الطفل	٥٥	٧٠
اعانات الشئون الإجتماعية والبرنامج القومى لتنمية الطفولة المبكرة	٢٣	١٧٨
جمله		١٨،٧٤٨

تمنح مساعدات الضمان الإجتماعى بواقع ٣٢٣ جنيه شهرياً للأسرة المكونة من فرد واحد، ٣٦٠ جنيه شهرياً للأسرة المكونة من فردين، ٤١٣ جنيه شهرياً المكونة من ثلاثة أفراد، ٤٥٠ جنيه شهرياً للأسرة المكونة من أربعة أفراد فأكثر.

وفيما يخص برنامج تكافل فإنه يستهدف الأسر التي تعاني من الفقر الشديد وتحتاج إلي دعم نقدي وخدمي علي أن يكون لديها أطفال في الفئة العمرية حتى ١٨ سنة، أما برنامج كرامة فيستهدف الفئات التي تعاني من الفقر الشديد ولا تستطيع أن تعمل أو تنتج وغير قادرة علي الكسب ككبار السن ٦٥ سنة فأكثر أو من لديه عجز كلي أو إعاقة تمنعه عن العمل ، هذا ويحدد قيمة المبلغ المستحق بكل برنامج وفقاً لما يلى:

تكافل : ٤٢٥ جنيه للأسرة بالإضافة إلى منحة لكل تلميذ فى مراحل التعليم (ابتدائي – اعدادى – ثانوي) من ٦٠-٨٠-١٠٠ جنيه شهرياً بحد أقصى ثلاثة تلاميذ للأسرة الواحدة بالإضافة إلى زيادة شهرية بحد أقصى ١٠٠ جنيه.

كرامة: ٤٥٠ جنيه للفرد بحد أقصى ٣ أفرد للأسرة الواحدة.

وفيما يخص باقي المساعدات الشهرية فإنها تمنح لبعض الفئات من اسر المجندين ١٨,٨ ألف أسرة، وحلايب وشلاتين ٣,٦ ألف أسرة، وغيرها من الفئات الأولى بالرعاية.

(٤) **المزايا الاجتماعية** (**مساهمة الخزانة العامة فى صناديق المعاشات**) :

تبلغ تقديرات مساهمة الخزانة العامة فى صناديق المعاشات بمشروع الموازنة المعروض نحو ٨٢،٢٠٠ مليون جنيه مقابل نحو ٦٩،٠٤٣ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بزيادة قدرها ١٣،١٥٧ مليون جنيه بنسبة زيادة ١٩,١٪ وبزيادة قدرها نحو ٢٠،١٥٧ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات السنة المالية البالغة ٦٢،٠٤٣ مليون جنيه.

(٥) نفقات علاج مواطني جمهورية مصر العربية (العلاج على نفقة الدولة) :

تبلـــغ تقديرات نفقات علاج مواطني جمهورية مصر العربية (العـــلاج علـــى نفقة الدولة) بمشروع المـــوازنة المعروض نحـــو ٦،٦٢٢ مليون جنيه مقابـــل نحو ٥،٦٣٧ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بزيـــادة قـــدرها ٩٨٥ مليون جنيه بنسبة زيادة ١٧,٥٪.

(٦) المنح والمساعدات:

وهى برامج تمويل للأغراض الإنسانية والإجتماعية مخصص لهـــا مبلـــغ ١٣،٧٩٤ مليون جنيه بمشروع الموازنة المعروض مقابل نحو ٧،٧٦٧ مليـــون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بزيادة قدرها ٦،٠٢٨ مليـــون جنيـــه بنسبة زيادة قدرها ٧٧,٦٪ وبزيادة قدرها ٣،٠٤٧ مليون جنيـــه عـــن النتـــائج المتوقعة لذات السنة المالية البالغة ١٠،٧٤٧ مليون جنيه بنسبة زيـــادة قـــدرها ٢٨,٤٪.

ثالثاً : الدعـــم والمنح لمجالات التنمية

(١) دعم فائدة القروض الميسرة:

تتحمل الدولة فروق سعر الفائدة على القروض الميسرة للإسكان الـــشعبي، والإقراض الميسر للأسر الفقيرة، فضلاً عن فروق سعر الفائدة على أرصدة هـــذه القروض وتبلغ تقديرات دعم فائدة القروض الميسرة نحـــو ٤٠٠ مليـــون جنيـــه بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ وبخفض قدره ١٠٠ مليون جنيـــه عن الاعتماد المدرج بموازنة السنة المالية الحالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بنسبة خفـــض تبلغ نحو ٢٠%.

(مليون جنيه)

البيان	مشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩	موازنة ٢٠١٩/٢٠١٨
قروض بنك الاستثمار القومي		
إسكان المحافظات	١٥٩,٥	١٩٢,٤
شركات الإسكان والتعمير	٠,٩	١,٥
مشروعات استصلاح الاراضى	٠,١	٠,١
المشروعات التصديرية وضـــمان الـــصادرات (الشركة المصرية لضمان الصادرات)	٦,٠	٦,٠
المناطق الصناعية بالمحافظات	٠,٣	٠,٣
هيئة المجتمعات العمرانية	٦٦,٦	٦٨,٣
تعاونيات البناء والإسكان (قروض بنك الاستثمار القومي)	٣٠,١	٢٩,٢
صندوق تمويل المساكن	٣,٥	٣,٦
جملة قروض بنك الاستثمار القومي	٢٦٧,٠	٣٠٦,٦
هيئة تعاونيات البناء والإسكان (قروض بنك التعمير والإسكان والبنك العقاري المصري العربي)	٩٨,٠	١١٥,٤
بنك التعمير والإسكان	٢٥,٠	٢٥,٠
البنك العقاري المصري العربى	٠,٠	٠,١
أخرى	١٠,٠	٥٢,٩
الاجمالى العام	٤٠٠,٠	٥٠٠,٠

(٢) دعم برنامج الإسكان الإجتماعى :

تبلغ تقديرات الإعتمادات المدرجة لدعم برنامج الإسكان الإجتماعى نحو ٣،٩٠٠ مليون جنيه بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ وهو يمثل ما تتحمله الدولة من دعم لمحدودى الدخل من المستفيدين من هذا البرنامج، ويستهدف هذا البرامج دعم عدد ١٢٠ الف وحدة سكنية.

(٣) دعم صندوق تمويل شراء بعض مركبات النقل السريع

تبلغ تقديرات الإعتمادات المدرجة لصندوق مركبات النقل السريع نحو ٢٤٥ مليون جنيه بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ وهو يمثل ما تتحمله الدولة فى ضوء قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٤٧٠) لسنة ٢٠٠٩ بإنشاء صندوق تمويل شراء مركبات النقل السريع حيث يقوم الصندوق بإحلال سيارات التاكسي القديمة بسيارات أخرى جديدة، وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣١٨٤ لسنة ٢٠١٠.

وهذا المبلغ يمثل الدعم المستحق لنحو ١٢ ألف سيارة بمتوسط يبلغ نحو ٢٠,٥ الف جنيه لكل سيارة حيث يتم تخفيض ثمن السيارة الجديدة بما يعادل قيمة ضريبة القيمة المضافة المستحقة عليها، ويقوم الصندوق بسداد هذه الضريبة نيابة عن المستفيد.

رابعاً : الدعـــم والمنح للأنشطة الاقتصادية:

(٢) دعم تنشيط الصادرات:

تبلغ تقديرات دعم تنشيط الصادرات المصرية نحو ٦،٠٠٠ مليـــون جنيـــه بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل نحو ٤،٠٠٠ مليون جنيـــه بموازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بزيادة قدرها ٢،٠٠٠ مليون جنيه بنـــسبة زيادة قدرها ٥٠,٠ %.

وهو يمثل ما تتحمله الدولة لدعم الصادرات المصرية، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الدعم يتم تدبير جانب منه من خلال ما يتم تحويله لصندوق دعم تنـــشيط الصادرات من كل من وزارة الصناعة والتجارة الخارجية وهيئـــة الرقابـــة علـــى الصادرات والواردات، وفقاً للمادة رقم (٣) من القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٢.

(٣) دعم برنامج توصيل الغاز الطبيعي للمنازل :

تبلغ تقديرات برنامج دعم توصيل الغاز الطبيعـــي للمنـــازل نحـــو ٣،٥٠٠ مليون جنيه بمشروع موازنة السنة الماليـــة ٢٠٢٠/٢٠١٩ وهـــو ذات المبلـــغ المخصص لهذا الغرض بموازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨.

ويستهدف مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ الانتهاء من توصيل الغاز الطبيعى لعدد ١,٣ مليون أسرة بما يؤدى إلى تخفيض دعم المواد البترولية الموجه لأنبوبة البوتاجاز.

المصروفات الأخرى

تبلغ تقديرات " المصروفات الأخرى" بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ نحو ٩٠،٤٤٢ مليون جنيه (١,٥ ٪من الناتج المحلى الإجمالى) مقابل نحو ٧٥،٦٩٩ مليون جنيه (١,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بكل من موازنة ومتوقع السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ بزيادة قدرها ١٤،٧٤٤ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ١٩,٥٪.

ومن أهم هذه التقديرات الإعتمادات المخصصة للدفاع والأمن القومى ووزارة الخارجية واعتمادات الجهات ذات السطر الواحد مثل مجلس النواب والجهاز المركزى للمحاسبات بالإضافة إلى مصروفات الضرائب والرسوم والتعويضات والغرامات وكذا الاشتراكات في الهيئات المحلية والدولية.

شراء الأصول غير المالية "الإستثمارات"

تبلغ تقديرات " شراء الأصول غير المالية – الإستثمارات " بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ نحو ٢١١،٢٤٥ مليون جنيه (٣,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقابل نحو ١٤٨،٥١٢ مليون جنيه (٢,٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بموازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨.

وتجدر الإشارة إلى أن مخصصات الإستثمارات الممولة بعجز من الخزانة العامة بمشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ تبلغ نحو ١٣٣ مليار جنيه بخلاف نحو ٧ مليار جنيه قروض خارجية لتمويل الاستثمارات .

والإستثمارات المشار إليها هى الإستثمارات المخصصة للأجهزة الحكومية الداخلة فى الموازنة العامة للدولة.

وتتضمن خطة التنمية البشرية والإجتماعية للإستثمارات العديد من البرامج لتنفيذ المشروعات فى مجالات الزراعة واستصلاح الأراضى، ومجالات النقل، ومجالات الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، والصحة والتعليم وغيرها.

وفيما يلي توزيع خطة التنمية البشرية والإجتماعية للإستثمارات موزعة على الجهات الموازنية :

(مليون جنيه)

البيان	مشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩	موازنة ٢٠١٩/٢٠١٨
الجهاز الإدارى	٩٥،١٦٧	٦٩،٣٤٠
المحليات	١٥،٨٣٢	١١،٧٤٧
الهيئات الخدمية	٩٤،٧٤٦	٦٢،٩٢٥
الاحتياطيات	٥،٥٠٠	٤،٥٠٠
الاجمالى	٢١١،٢٤٥	١٤٨،٥١٢

هذا ويوضح الجدول التالى توزيع الاستثمارات على مكوناتها الرئيسية:

جدول رقم (٨)
الاستثمارات ومكوناتها الرئيسية

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨		التغير		٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥
	مشروع موازنة (١)	موازنة (٢)	متوقع (٣)	(١ - ٢)	(١ - ٣)	فعلى		
* مبانى وإنشاءات :								
x مبانى سكنية	٢٤،٨٧٨	١٥،٨٥٩	١٨،٨٦٤	٩،٠١٩	٦،٠١٤	١٤،٦٦٦	٢١،٧٩٣	٤،٤٣٩
x مبانى غير سكنية	٣٤،٢٤٨	٢٥،٥١٧	٢٣،٧٤٣	٨،٧٣٠	١٠،٥٠٥	١٧،٣٩٨	١٦،٧١٣	١٠،١٣٨
x تشييدات	٧٦،٨٠٩	٥٨،٢٧٧	٥٧،٢٦٠	١٨،٥٣٣	١٩،٥٤٩	٤١،٩٥٨	٣٤،٠٥٠	٢٩،٢١٤
جملة	١٣٥،٩٣٥	٩٩،٦٥٣	٩٩،٨٦٧	٣٦،٢٨٢	٣٦،٠٦٨	٧٤،٠٢٢	٧٢،٥٥٦	٤٣،٧٩٢
* الات ومعدات ووسائل نقل :								
x وسائل نقل	٢،٣٠٨	١،٣٣٩	٨٤٢	٩٦٨	١،٤٦٦	٦١٧	٢،٤٤٧	٩٢٩
x وسائل انتقال	٦٩٠	٦٣٩	٦٩٩	٥٢	٩-	٥١٢	١٥٧	٣٠٢
x الآت ومعدات	٤٥،٠٩٣	١٨،٦١٨	١٦،٨٠٤	٢٦،٤٧٦	٢٨،٢٨٩	١٢،٣١٤	١٠،٥٥٥	٧،٤٣٧
x عدد وادوات	٩٥٠	٥٤١	٤١٠	٤٠٩	٥٤٠	٣٠٠	١٧٧	١٩١
x تجهيزات	٧،٣٦٤	٤،٩٣٥	٣،١١٧	٢،٤٢٩	٤،٢٤٧	٢،٢٨٤	٢،٣٩١	١،٩٥٧
جملة	٥٦،٤٠٦	٢٦،٠٧١	٢١،٨٧٣	٣٠،٣٣٤	٣٤،٥٣٣	١٦،٠٢٧	١٥،٧٢٦	١٠،٨١٦
* أصول ثابتة أخرى :								
x ثروة حيوانية ومائية (اصول زراعية)	٧٠	٤٩	٤٤	٢٢	٢٧	٣٢	٤٢	٣٣
جملة	٧٠	٤٩	٤٤	٢٢	٢٧	٣٢	٤٢	٣٣
إجمالى الأصول الثابتة	١٩٢،٤١١	١٢٥،٧٧٣	١٢١،٧٨٤	٦٦،٦٣٩	٧٠،٦٢٨	٩٠،٠٨٢	٨٨،٣٢٤	٥٤،٦٤١
* الاصول الطبيعية :								
x شراء أراضى	١،٩٦٦	١،٠٤٠	٢،١٦٤	٩٢٦	١٩٨-	١،٥٨٦	١،٠٥٢	١،٧٣٣
x تمهيد وأستصلاح أراضى	١٥٢	١١٢	٣٥٤	٤٠	٢٠٢-	٢٥٩	١٠٠	١٢٨
x أصول طبيعية أخرى	٣	١	٣	٢	٠	٢	٠	٠
جملة	٢،١٢١	١،١٥٤	٢،٥٢١	٩٦٧	٤٠٠-	١،٨٤٧	١،١٥٢	١،٨٦١
x فوائد سابقة على بدء التشغيل	٣٧	٢٣	٣٥	١٥	٣	٢٦	٣٠	١٨
x البعثات	١،٢٤٢	٨٨٨	١،٢٩٥	٣٥٤	٥٣-	٩٤٩	٨٢٩	١٥٣
x ابحاث ودراسات للمشروعات الإستثمارية	٧،٥٠٧	١٣،٣٨٠	٤،٥٢٧	٥،٨٧٣-	٢،٩٨٠	٣،٠٢٤	٢،٣٨١	١،٢٣٧
x دفعات مقدمة	٢،٤٢٦	٢،٧٩٤	١٧،٩٤٣	٣٦٨-	١٥،٥١٧-	١٣،٤٣٩	١٥،٦٩٨	١٣،٣٥٣
x تعويضات فروق الأسعار للمقاولين	٠	٠	٢٩	٠	٢٩-	٢١	١٤	٢،٩٦٦-
x الاجور للمشروعات الاستثمارية	٠	٠	٣٩٧	٠	٣٩٧-	٢٩٣	٧١٢	٩٥٦
x إحتياطيات عامة	٥،٥٠٠	٤،٥٠٠	٠	١،٠٠٠	٥،٥٠٠	٠	٣	٠
إجمالى الاستثمارات	٢١١،٢٤٥	١٤٨،٥١٢	١٤٨،٥٣٠	٦٢،٧٣٤	٦٢،٧١٥	١٠٩،٦٨٠	١٠٩،١٤١	٦٩،٢٥٣
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٪٣,٤	٪٢,٨	٪٢,٨			٪٢,٥	٪٣,١	٪٢,٦

ب) المصروفات وفقاً للتصنيف الوظيفى

تقضى المادة الرابعة من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة – والمعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٥، بأن تُعد الموازنة العامة للدولة وتنفذ وفقاً لكل من التصنيف الإقتصادى لأوجه نشاط الدولة والتصنيف الإدارى للجهات والوحدات، كما تُعرض المصروفات وتقدم وفقاً للتصنيف الوظيفى لأنشطة الدولة.

وقد عُرضت على سيادتكم فيما سبق المصروفات بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ وجملتها ١،٥٧٤،٥٥٩ مليون جنيه موزعة وفقاً للتصنيف الإقتصادى لأوجه نشاط الدولة، وتم إيضاح أبواب الموازنة المختلفة من أجور، شراء سلع وخدمات، فوائد، دعم ومنح ومزايا اجتماعية، مصروفات أخرى، وشراء أصول غير مالية (الإستثمارات).

وإلتزاماً بأحكام القانون، أتشرف بأن أعرض على سيادتكم مصروفات مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ وجملتها ١،٥٧٤،٥٥٩ مليون جنيه موزعة وفقاً للتصنيف الوظيفى لأنشطة الدولة المختلفة من خدمات عامة، الدفاع والأمن القومى، النظام العام، الشئون الاقتصادية، حماية البيئة، الإسكان والمرافق، الصحة، الشباب والثقافة والشئون الدينية، التعليم، والحماية الاجتماعية.

وفيما يلى عرض لمكونات التصنيف الوظيفى

١ - قطاع الخدمات العامة:

يتضمن الأجهزة التنفيذية والتشريعية والشئون القانونية، الخدمات العامة، البحوث الأساسية، البحوث والتطوير فى مجال الخدمات العامة، خدمات عمومية عامة غير مصنفة فى مكان آخر، معاملات الدين العام، تحويلات ذات طبيعة عامة، ومن أهم الجهات الرئيسية:

مجلس النواب، رئاسة الجمهورية، رئاسة مجلس الوزراء، المجالس التخصصية، دواوين عموم المحافظات، الجهاز المركزى للمحاسبات، وزارة المالية ومصالحها، وزارة الخارجية.

٢ - قطاع الدفاع والأمن القومى:

يتضمن خدمات الأمن والدفاع، الدفاع المدنى وخطط الطوارئ، البحوث والتطوير فى مجال الدفاع، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة الدفاع، وزارة الإنتاج الحربى.

٣ - قطاع النظام العام وشئون السلامة العامة:

يتضمن خدمات الشرطة والسجون، الحماية ضد الحريق، المحاكم، البحوث والتطوير فى مجال النظام العام وشئون السلامة العامة، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة الداخلية، وزارة العدل، المحكمة الدستورية العليا، الهيئات القضائية، دار الإفتاء المصرية، صندوق تطوير نظام الأحوال المدنية، صندوق أبنية دور المحاكم، صندوق السجل العينى.

٤ - قطاع الشئون الإقتصادية:

يتضمن إدارة الشئون الإقتصادية والتجارية، شئون العمالة الشاملة، الزراعة والرى، الإنتاج الحيواني والصيد، الوقود والطاقة، التعدين والصناعة، النقل، الاتصالات السياحة البحوث والتطوير فى مجال الشئون الإقتصادية، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة التجارة والصناعة، وزارة الاستثمار والتعاون الدولى، مصلحة دمغ المصوغات والموازين، مديريات التموين بالمحافظات، الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، وزارة القوى العاملة، مديريات القوى العاملة بالمحافظات، وزارة الزراعة، مديريات الزراعة بالمحافظات، وزارة الموارد المائية والرى، الهيئة العامة للخدمات البيطرية.

٥ - قطاع حماية البيئة:

يتضمن إدارة النفايات وتصريفها ومعالجتها، تصريف الصرف الصحى، معالجة التلوث والبحوث والتطوير فى مجال حماية البيئة، ومن أهم الجهات الرئيسية:

هيئتى النظافة بالقاهرة والجيزة، وزارة الدولة لشئون البيئة، الجهاز التنظيمى لمياه الشرب والصرف الصحى.

٦ - قطاع الإسكان والمرافق المجتمعية:

يتضمن تنمية الإسكان، إدارة شئون الإسكان، التنمية المجتمعية، إمدادات المياه، تصريف الصرف الصحى، إنارة الشوارع، البحوث والتطوير فى مجال الإسكان والمرافق، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة الإسكان والمرافق، مديريات الإسكان بالمحافظات، الجهاز المركزى للتعمير، الهيئة العامة للتخطيط العمرانى، صندوق تطوير المناطق العشوائية، الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى، الجهاز التنفيذى لمياه الشرب والصرف الصحي.

٧ - **قطاع الصحة:**

يتضمن خدمات المستشفيات والعيادات الخارجية، خدمات المستشفيات المتخصصة، خدمات المراكز الطبية ومراكز الأمومة، خدمات الصحة العامة، البحوث والتطوير فى مجال الشئون الصحية، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة الصحة، مديريات الشئون الصحية بالمحافظات، المستشفيات العامة، المستشفيات الجامعية، المراكز الطبية المتخصصة، الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية، هيئة الرقابة والبحوث الدوائية، معهد بحوث أمراض العيون، المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان.

٨ - **قطاع الشباب والثقافة والشئون الدينية:**

يتضمن الخدمات الشبابية والترفيهية والرياضية، الخدمات الثقافية، الخدمات الإذاعية والنشر، الخدمات الدينية، البحوث والتطوير فى مجال الشباب والثقافة والدين، ومن أهم الجهات الرئيسية:

المجلس القومي للشباب، المجلس القومي للرياضة، مديريات الشباب والرياضة بالمحافظات، وزارة الثقافة، البيت الفني للمسرح، المركز القومي للسينما، المجلس الأعلى للآثار، الهيئة العامة لقصور الثقافة، المجلس الاعلى لتنظيم الاعلام، هيئة الاستعلامات، مكتبة الإسكندرية، مكتبات مصر العامة، دار الكتب والوثائق.

٩ - **قطاع التعليم:**

يتضمن التعليم قبل الجامعى بكافة مراحله، التعليم العالي، التعليم غير المحدد بمستوى، خدمات مساعدة التعليم، البحوث والتطوير فى مجال التعليم، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة التربية والتعليم، مديريات التربية والتعليم بالمحافظات، وزارة التعليم العالي، الجامعات، المركز القومي للبحوث التربوية، المركز القومي للامتحانات، الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، الهيئة العامة للأبنية التعليمية، صندوق تطوير التعليم.

١٠ - قطاع الحماية الإجتماعية:

يتضمن المساندة الإجتماعية فى حـــالات العجـــز والـــشيخوخة، الـــضمان الإجتماعى، معاش الطفل، الحماية الاجتماعية، الدعم، المعاشات، ومن أهم الجهات الرئيسية:

وزارة التضامن الإجتماعى، مديريات الـــشئون الإجتماعيـــة بالمحافظـــات، المجلس القومي للطفولة والأمومة، المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية.

ويوضح كل من الجدولين رقمى (٩ ، ١٠) التصنيف الـوظيفى لمصروفات الموازنـة وفقاً لأنشطة الدولة والمصروفات بالتصنيف الوظيفى على مستوى الأبواب:-

جدول رقم (٩)
التصنيف الوظيفى لمصروفات الموازنة وفقاً لأنشطة الدولة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

الأنشطة الوظيفية	٢٠٢٠/٢٠١٩ مشروع موازنة (١)	٢٠١٩/٢٠١٨ الموازنة (٢)	التغير (١-٢)	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥
				فعلى		
* الخدمات العامة	٧٥٦،٠٨٦	٦٧٣،٤٠٨	٨٢،٦٧٨	٥٠٤،٢١٦	٣٧٧،٥٢٨	٢٩٣،٥٦٠
* النظام العام وشئون السلامة العامة	٦٩،٦٨٨	٦١،٧٢٣	٧،٩٦٥	٦٣،٠٥١	٥٦،٤٨٦	٥١،٣٦٩
* الشئون الاقتصادية	٩٨،٨٩٨	٦١،٢١٥	٣٧،٦٨٣	٦١،١٧٥	٥٣،٢٥٨	٤٤،٦٦٨
* حماية البيئة	٣،٠٢٤	٢،٢٠٥	٨١٩	٣،١٩٢	٢،٨٠٣	٢،١٤٨
* الإسكان والمرافق المجتمعية	٦٣،٣٨٧	٥٣،٤٢٧	٩،٩٦٠	٤٢،٢٢٩	٤٣،٠٢٧	٢١،٦٢٩
* الصحة	٧٣،٠٦٢	٦١،٨١١	١١،٢٥١	٦٠،٨٣٣	٥٤،١٢٣	٤٣،٨٧٨
* الشباب والثقافة والشئون الدينية	٤١،٠٩١	٣٥،٢٦٣	٥،٨٢٨	٣٤،٢٧٥	٣٤،٤٩٥	٣٠،٦٥٧
* التعليم	١٣٢،٠٣٨	١١٥،٦٦٨	١٦،٣٧٠	١٠٩،١٨٨	١٠٣،٦٨٣	٩٧،٣٣٥
* الحماية الإجتماعية	٢٧٠،٩٤٢	٢٩٩،٩٣٧	-٢٨،٩٩٥	٣١٠،٨٨٧	٢٥٧،٢٧٣	١٨٧،٢٠٨
* أنشطة وظيفية متنوعة	٦٦،٣٤٢	٥٩،٣٦٣	٦،٩٧٩	٥٥،٣٦٢	٤٩،٢٦٦	٤٥،٣٩٦
الإجمالى	١،٥٧٤،٥٥٩	١،٤٢٤،٠٢٠	١٥٠،٥٣٩	١،٢٤٤،٤٠٨	١،٠٣١،٩٤١	٨١٧،٨٤٧
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٢٥،٦٪	٢٧،١٪		٢٨،٠٪	٢٩،٧٪	٣٠،٢٪

جدول رقم (١٠)
المصروفات بالتصنيف الوظيفى على مستوى أبواب المصروفات

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

الأنشطة الوظيفية	الأجور وتعويضات العاملين	شراء السلع والخدمات	الفوائد	الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	المصروفات الأخرى	شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٢٠٢٠/٢٠١٩ مشروع الموازنة	٢٠١٩/٢٠١٨ موازنة	٢٠١٨/٢٠١٧ فعلى
* الخدمات العامة	٦٢،٦٣١	٣١،٢٧١	٥٦٦،٧٧٣	٣٨،٩١٢	١٦،٤٣٧	٤٠،٠٦٢	٧٥٦،٠٨٦	٦٧٣،٤٠٨	٥٠٤،٢١٦
* النظام العام وشئون السلامة العامة	٥٤،٠٣٧	٦،٦١٥	٠	١،٠٠٦	٩٤٥	٧،٠٨٥	٦٩،٦٨٨	٦١،٧٢٣	٦٣،٠٥١
* الشئون الاقتصادية	١٧،٧٤٥	٦،٨٢٣	٨٦٣	٦،٠٤٩	٢،٩٣٥	٦٤،٤٨٤	٩٨،٨٩٨	٦١،٢١٥	٦١،١٧٥
* حماية البيئة	١،٠٥٩	٦٣٧	٤	٤١	٦٤	١،٢١٩	٣،٠٢٤	٢،٢٠٥	٣،١٩٢
* الإسكان والمرافق المجتمعية	١،٠٨٨	٥٦١	٩٧٦	٣،٩٠٧	٥٨	٥٦،٧٩٦	٦٣،٣٨٧	٥٣،٤٢٧	٤٢،٢٢٩
* الصحة	٣٥،٩٠٤	١٥،٣٩٨	١٢٤	٦،٣١٨	١،٨١٨	١٣،٥٠١	٧٣،٠٦٢	٦١،٨١١	٦٠،٨٣٣
* الشباب والثقافة والشئون الدينية	٢٨،٨٧٤	٢،٧٧٢	٤	٢،٨٦٨	٥٩١	٥،٩٨١	٤١،٠٩١	٣٥،٢٦٣	٣٤،٢٧٥
* التعليم	٩٧،٤٨٥	١٠،٦٢٩	٢٤٩	٣٩٩	١،٥٧٤	٢١،٧٠٣	١٣٢،٠٣٨	١١٥،٦٦٨	١٠٩،١٨٨
* الحماية الإجتماعية	٢،١١٥	١٦١	١٤٣	٢٦٨،١٩٨	٦	٣٢٠	٢٧٠،٩٤٢	٢٩٩،٩٣٧	٣١٠،٨٨٧
* أنشطة وظيفية متنوعة	١٧٧	٥٦	٠	١	٦٦،٠١٤	٩٥	٦٦،٣٤٢	٥٩،٣٦٣	٥٥،٣٦٢
الإجمالى	٣٠١،١١٥	٧٤،٩٢٣	٥٦٩،١٣٥	٣٢٧،٦٩٩	٩٠،٤٤٢	٢١١،٢٤٥	١،٥٧٤،٥٥٩	١،٤٢٤،٠٢٠	١،٢٤٤،٤٠٨
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٤،٩٪	١،٢٪	٩،٢٪	٥،٣٪	١،٥٪	٣،٤٪	٢٥،٦٪	٢٧،١٪	٢٨،٠٪

حيازة الأصول المالية

تمثل "حيازة الأصول المالية" مساهمات الخزانة العامة في بعض الهيئات الإقتصادية التى تعانى خللاً فى هياكلها التمويلية، وكذلك مساهمات الخزانة فى إصلاح المراكز التمويلية لبعض الشركات، فضلاً عن القروض المتاحة لبعض الجهات والتي تعد إلتزاماً على الخزانة العامة للدولة، وتُقدر الإعتمادات المدرجة لحيازة الأصول المالية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ بنحو ٢٨،٨١٢ مليون جنيه (بنسبة ٠,٤٧٪ من الناتج المحلى الإجمالي) مقابل نحو ٢٤،٦٢٠ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ بزيادة قدرها ٤،١٩٢ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ١٧,٠٪.

وتتمثل عناصر حيازة الأصول المالية المحلية والأجنبية بمشروع الموازنة المعروض فيما يلى:

مليون جنيه	مليون جنيه	البيان
١٥،٤٤٨		مساهمات فى هيئات اقتصادية:
	٥،٥٤٩	– هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء
	٣،٣١٤	– هيئة سكك حديد مصر
	١،٩٣٠	– الهيئة الوطنية للإعلام .
	١،٦٩٧	– المتحف المصري الكبير
	٥٤١	– نقل الركاب (القاهرة والإسكندرية)
	٧٦٧	– هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة
	٩٦٣	– الهيئة العامة للموانئ البرية والجافة
	٦٨٧	– باقي الهيئات الاقتصادية
٥،١٠٥		مساهمات في شركات قابضة:
	١،٦٠٠	– الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج
	٧٣٠	– الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي
	٢،٥٠٠	– الشركة القابضة لكهرباء مصر "مشروعات الطاقة البديلة
	٢٧٥	– الشركة القابضة لكهرباء مصر "مديونية هيئة كهربة الريف"
٣،٤٠١		حصة مصر في رؤوس أموال مؤسسات وهيئات دولية
٢٥٠		مساهمة الخزانة فى صندوق تمويل الهيكلة
١،٦٠٨		باقي البنود
٣،٠٠٠		احتياطى عام.
٢٨،٨١٢		الإجمالي

سداد القروض

تمثل "سداد القروض" قيمة الأقساط التي يحل موعد سدادها أو إهلاكها خلال السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠، حيث تبلغ تقديرات اعتمادات سداد القروض التي حل موعد سداد أقساطها أو إهلاكها بمشروع الموازنة للعام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ نحو ٣٧٥،٥٦٦ مليون جنيه (٦,١% من الناتج المحلى الإجمالي) مقابل نحو ٢٧٦،٠٤٣ مليون جنيه (٥,٣% من الناتج المحلى الإجمالي) بموازنة السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ بزيادة قدرها ٩٩،٥٢٣ مليون جنيه وبنسبة زيادة قدرها ٣٦,١%.

وتتمثل أقساط القروض المقدرة بمشروع الموازنة المعروض فيما يلى:

(مليون جنيه)

البيـــــــان	مشروع موازنة ٢٠١٩/٢٠٢٠	موازنة ٢٠١٨/٢٠١٩	التغير
أقساط قروض خارجية معاد إقراضها	٤،٩٤٤	٣،٨٤٨	١،٠٩٦
سداد قروض لبنك الاستثمار القومي	٢١١	٢٦٨	-٥٧
سداد قروض لمصادر أخرى	١٠٤،٨٩٥	١٠٤،٢٣٥	٦٦٠
سندات على الخزانة العامة	٢١٤،٣٦٥	١٣٥،٣٩١	٧٨،٩٧٤
جملة سداد القروض المحلية (١)	٣٢٤،٤١٥	٢٤٣،٧٤٢	٨٠،٦٧٣
أقساط الدين العام الخارجى	٥٠،١٨٤	٣١،٠٨٧	١٩،٠٩٧
أقساط خارجية تسددها الجهات	٩٦٧	١،٢١٤	-٢٤٧
جملة سداد القروض الخارجية (٢)	٥١،١٥١	٣٢،٣٠١	١٨،٨٥٠
الاجمالى (١+٢+٣)	٣٧٥،٥٦٦	٢٧٦،٠٤٣	٩٩،٥٢٣

ويلاحظ أن أقساط القروض المشار إليها تتضمن إهلاك ما يحل أجله من السندات على الخزانة العامة، وبصفة عامة يتعين الإشارة إلى أن سداد القروض وإهلاك السندات لا يُحتسب ضمن مكونات العجز الكلى للموازنة العامة للدولة، وإنما تعالج هذه الالتزامات المسددة بالإستبعاد من مصادر التمويل أو من الاقتراض الجديد، وذلك لتحديد الأثر على الدين العام.

الموارد

يبلغ إجمالي موارد الدولة في مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ نحو ١،٩٧٩ مليار جنيه (٣٢,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى) موزعة على ثلاث مكونات رئيسية هى:

- الإيرادات وتبلغ ١،١٣٤ مليار جنيه بنسبة ١٨,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى.
- المتحصلات من حيازة الأصول المالية وتبلغ ٢٤ مليار جنيه بنسبة ٠,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى.
- الإقتراض وإصدار الأوراق المالية وتبلغ ٨٢١ مليار جنيه بنسبة ١٣,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى.

ويوضح الجدول التالى الموارد العامة المشار إليها:

جدول رقم (١١)
الموارد

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٠/٢٠١٩		٢٠١٩/٢٠١٨		التغير		٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥
	مشروع موازنة	الوزن النسبى ٪	الموازنة	الوزن النسبى ٪	قيمة	نسبة ٪	متوقع	فعلى		
الإيرادات العامة										
* الضرائب	٨٥٦،٦١٦	٤٣,٣	٧٧٠،٢٨٠	٤٤,٧	٨٦،٣٣٦	١١,٢	٧٥٩،٩٤٨	٦٢٩،٣٠٢	٤٦٢،٠٠٧	٣٥٢،٣١٥
* المنـــــــــح	٣،٨٠٥	٠,٢	١،١٤١	٠,١	٢،٦٦٤	٢٣٣,٥	١،١٥٠	٣،١٩٤	١٧،٦٨٣	٣،٥٤٣
* الإيرادات الأخرى	٢٧٤،٠٠٣	١٣,٨	٢١٧،٧٦٧	١٢,٦	٥٦،٢٣٦	٢٥,٨	٢١٥،٤٥٤	١٨٨،٦٣٩	١٧٩،٤٩٤	١٣٥،٦٣٠
جملة الإيرادات العامة	١،١٣٤،٤٢٤	٥٧,٣	٩٨٩،١٨٨	٥٧,٤	١٤٥،٢٣٦	١٤,٧	٩٧٦،٥٥٢	٨٢١،١٣٥	٦٥٩،١٨٤	٤٩١،٤٨٨
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٪١٨,٤		٪١٨,٨				٪١٨,٦	٪١٨,٥	٪١٩,٠	٪١٨,١
* المتحصلات من مبيعات الأصول المالية	٢٣،٥٥٧	١,٢	٢٠،٦٠٨	١,٢	٢،٩٤٩	١٤,٣	٢٠،٦٠٨	١٠،٢٦٥	٥،١٨٢	٥،٩١٥
* الاقتراض وإصدار الأوراق المالية	٨٢٠،٩٥٦	٤١,٥	٧١٤،٨٨٧	٤١,٥	١٠٦،٠٦٩	١٤,٨	٦٥٠،٩٤٤	٧٠٠،٢١٢	٦٥٣،٣٥٣	٥٩١،٣٢١
إجمالى الموارد العامة	١،٩٧٨،٩٣٧	١٠٠,٠	١،٧٢٤،٦٨٣	١٠٠,٠	٢٥٤،٢٥٤	١٤,٧	١،٦٤٨،١٠٤	١،٥٣١،٦١٢	١،٣١٧،٧١٨	١،٠٨٨،٧٢٤
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٪٣٢,١		٪٣٢,٨				٪٣١,٤	٪٣٤,٥	٪٣٧,٩	٪٤٠,٢

أولاً : الإيرادات:

تتمثل جملة الإيرادات العامة فى الإيرادات التى يتم تحصيلها من عمليات التشغيل وأداء النشاط المباشر وغير المباشر الذى يتم خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩، وتشمل أساساً الإيرادات الضريبية بأنواعها المختلفة من ضرائب على الدخول والضريبة على القيمة المضافة والضرائب الجمركية، كما تشتمل الإيرادات العامة على المنح المحصلة من الداخل والخارج، وكذلك على الإيرادات الأخرى المتمثلة أساساً في الفوائض والأرباح المحققة من الهيئات الاقتصادية وشركات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام والخاص فضلاً عن إيرادات الخدمات الحكومية بصفة عامة.

وقد قدرت الإيرادات العامة بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ نحو ١،١٣٤،٤٢٤ مليون جنيه (١٨,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بنحو ٩٨٩،١٨٨ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ (١٨,٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بزيادة قدرها ١٤٥،٢٣٦ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ١٤,٧٪، وبزيادة بلغت نحو ١٥٧،٨٧٢ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات السنة المالية البالغة نحو ٩٧٦،٥٥٢ مليون جنيه (١٨,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بنسبة نمو قدرها ١٦,٢٪.

ويوضح الشكل التالي تطور عناصر الإيرادات فى مشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة بنسب الأداء الفعلى فى السنوات من ٢٠١١/٢٠١٠.

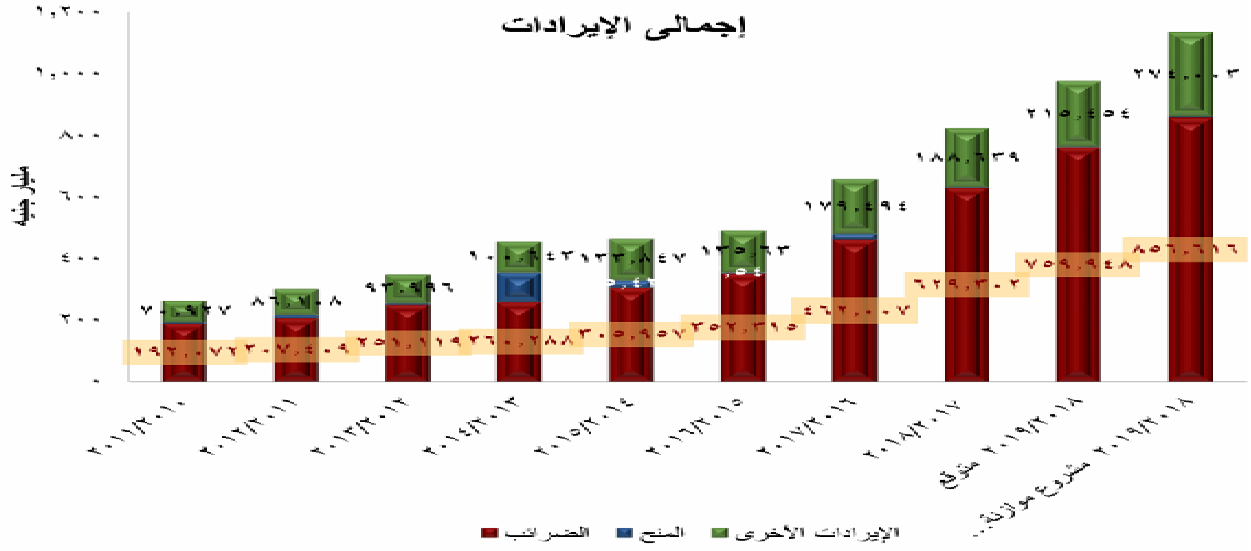

كما يوضح الجدول التالى الإيرادات فى مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة بالموازنة والمتوقع للعام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ وبالنتائج الفعلية للسنوات المالية من ٢٠١٦/٢٠١٥ وحتى ٢٠١٨/٢٠١٧:

جدول رقم (١٢)
الإيرادات

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٠/٢٠١٩		٢٠١٩/٢٠١٨		التغير		٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥
	مشروع موازنة	الوزن النسبى ٪	الموازنة	الوزن النسبى ٪	قيمة	نسبة ٪	متوقع	فعلى		
* الضرائب	٨٥٦،٦١٦	٧٥,٥	٧٧٠،٢٨٠	٧٧,٩	٨٦،٣٣٦	١١,٢	٧٥٩،٩٤٨	٦٢٩،٣٠٢	٤٦٢،٠٠٧	٣٥٢،٣١٥
- الضرائب العامة	٣٩٦،٣٠٨	٣٤,٩	٣٦٧،٨٤٨	٣٧,٢	٢٨،٤٦٠	٧,٧	٣٦٢،٤٠٥	٣٠٤،٣٦٧	٢٢٥،٦٥٥	١٩٠،٠٥٦
- الضريبة على القيمة المضافة	٣٦٤،٦٥٧	٣٢,١	٣٢٠،١٤٨	٣٢,٤	٤٤،٥٠٩	١٣,٩	٣١٢،٦٤١	٢٦١،٥١٠	١٨٣،٤٧١	١٢٠،٠٤٨
- الضرائب الجمركية	٥١،٧٣٧	٤,٦	٤٥،٣٢٨	٤,٦	٦،٤٠٩	١٤,١	٤٦،٢٠٩	٣٧،٩٠٨	٣٤،٢٥٥	٢٨،٠٩١
- باقى الإيرادات الضريبية	٤٣،٩١٥	٣,٩	٣٦،٩٥٦	٣,٧	٦،٩٥٩	١٨,٨	٣٨،٦٩٣	٢٥،٥١٨	١٨،٦٢٥	١٤،١٢٠
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪١٣,٩		٪١٤,٧				٪١٤,٥	٪١٤,٢	٪١٣,٣	٪١٣,٠
* المنـــــــــــح	٣،٨٠٥	٠,٣	١،١٤١	٠,١	٢،٦٦٤	٢٣٣,٥	١،١٥٠	٣،١٩٤	١٧،٦٨٣	٣،٥٤٣
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪٠,١		٪٠,٠				٪٠,٠	٪٠,١	٪٠,٥	٪٠,١
* الإيـــرادات غيـــر الضريبيـــة من الفوائـــض والأربـــــاح وإيرادات الخدمات وغيرها	٢٧٤،٠٠٣	٢٤,٢	٢١٧،٧٦٧	٢٢,٠	٥٦،٢٣٦	٢٥,٨	٢١٥،٤٥٤	١٨٨،٦٣٩	١٧٩،٤٩٤	١٣٥،٦٣٠
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪٤,٤		٪٤,١				٪٤,١	٪٤,٣	٪٥,٢	٪٥,٠
الإجمالى	١،١٣٤،٤٢٤	١٠٠,٠	٩٨٩،١٨٨	١٠٠,٠	١٤٥،٢٣٦	١٤,٧	٩٧٦،٥٥٢	٨٢١،١٣٥	٦٥٩،١٨٤	٤٩١،٤٨٨
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪١٨,٤		٪١٨,٨				٪١٨,٦	٪١٨,٥	٪١٩,٠	٪١٨,١

الضرائب

على الرغم من أن الموارد الضريبية تعد أهم مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة لما تمثله من أداة فاعلة لتدوير الموارد من الأنشطة المنتجة للدخول الأعلى لصالح الخدمات العامة والفئات الأولى بالرعاية بجانب ما تمثله من مورد حقيقي يُسهم فى تمويل الإنفاق الحكومي المتنامى والذى تضطلع به الدولة فى مختلف المجالات مما يساهم فى تخفيض الأعباء التمويلية على الخزانة العامة للدولة، وكونها أهم أدوات السياسة المالية التى تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية في إطار مراعاة البعد الإجتماعى، إلا أن معدلات الضرائب للناتج المحلى تعد منخفضة، خاصة إذا ما تم إستبعاد الضرائب المحصلة من جهات سيادية أو مملوكة للدولة مثل قطاع البترول والبنك المركزى وقناة السويس والضرائب على عوائد الأذون والسندات الحكومية، وتقوم وزارة المالية بإعداد خطة طموحة لزيادة حصيلة الضرائب وربطها بالنشاط الاقتصادى وتوسيع القاعدة الضريبية بجانب العمل على تحقيق شراكة حقيقية بين المصالح الإيرادية والممولين.

وقد بلغت تقديرات الإيرادات الضريبية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٩ /٢٠٢٠ نحو ٨٥٦،٦١٦ مليون جنيه (١٣,٩% من الناتج المحلى)، مقابل نحو ٧٧٠،٢٨٠ مليون جنيه (١٤,٧% من الناتج المحلى الإجمالى) بموازنة السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ بزيادة قدرها ٨٦،٣٣٦ مليون جنيه بنسبة نمو قدرها ١١,٢%، وبزيادة تبلغ نحو ٩٦،٦٦٨ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات السنة المالية البالغة نحو ٧٥٩،٩٤٨ مليون جنيه (١٤,٥% من الناتج المحلى الإجمالى) بنسبة نمو قدرها ١٢,٧%.

ويوضح الجدول التالى تطورات حصيلة الإيرادات الضريبية خلال السنوات المالية السابقة مقارنة بتقديراتها فى مشروع الموازنة للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ .

جدول رقم (١٣)
تطور حصيلة الضرائب

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

السنوات المالية	موازنة		فعلى		
	القيمة	النسبة إلى الناتج المحلى ٪	القيمة	النسبة إلى الناتج المحلى ٪	معدل النمو عن السنة السابقة ٪
٢٠٠٤/٢٠٠٥	٧٩،٨٤٢	٪١٤,٨	٧٥،٧٥٩	٪١٤,١	١٢,٨
٢٠٠٥/٢٠٠٦	٨١،٦٠٧	٪١٣,٢	٩٧،٧٧٩	٪١٥,٨	٢٩,١
٢٠٠٦/٢٠٠٧	١٠٥،٦٤٥	٪١٤,٢	١١٤،٣٢٦	٪١٥,٣	١٦,٩
٢٠٠٧/٢٠٠٨	١٢٠،٨٢٤	٪١٣,٥	١٣٧،١٩٥	٪١٥,٣	٢٠,٠
٢٠٠٨/٢٠٠٩	١٦٦،٥٧٠	٪١٦,٠	١٦٣،٢٢٢	٪١٥,٧	١٩,٠
٢٠٠٩/٢٠١٠	١٤٥،٥٤٤	٪١٢,١	١٧٠،٤٩٤	٪١٤,١	٤,٥
٢٠١٠/٢٠١١	٢٠٠،٤٢٤	٪١٤,٦	١٩٢،٠٧٢	٪١٤,٠	١٢,٧
٢٠١١/٢٠١٢	٢٣٢،٢٣٢	٪١٥,٠	٢٠٧،٤١٠	٪١٣,٤	٨,٠
٢٠١٢/٢٠١٣	٢٦٦،٩٠٥	٪١٤,٥	٢٥١،١١٩	٪١٣,٦	٢١,١
٢٠١٣/٢٠١٤	٣٥٨،٧٢٩	٪١٧,١	٢٦٠،٢٨٨	٪١٢,٤	٣,٧
٢٠١٤/٢٠١٥	٣٦٤،٢٩٠	٪١٥,٠	٣٠٥،٩٥٧	٪١٢,٦	١٧,٥
٢٠١٥/٢٠١٦	٤٢٢،٤٢٧	٪١٥,٦	٣٥٢،٣١٥	٪١٣,٠	١٥,٢
٢٠١٦/٢٠١٧	٦٢٤،١٩٤	٪١٨,٠	٤٦٢،٠٠٧	٪١٣,٣	٣١,١
٢٠١٧/٢٠١٨	٦٠٣،٩١٨	٪١٤,٧	٦٢٩،٣٠٢	٪١٤,٣	٣٦,٢
٢٠١٨/٢٠١٩ موازنة / متوقع	٧٧٠،٢٨٠	٪١٤,٧	٧٥٩،٩٤٨	٪١٤,٥	٢٠,٨
٢٠١٩/٢٠٢٠ مشروع	٨٥٦،٦١٦	٪١٣,٩			

جدول رقم (١٤)
مكونات الضرائب

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨		٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع	فعلى		
- الضرائب العامة	٣٩٦،٣٠٨	٣٦٧،٨٤٨	٣٦٢،٤٠٥	٣٠٤،٣٦٧	٢٢٥،٦٥٥	١٩٠،٠٥٦
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪٦,٤	٪٧,٠	٪٦,٩	٪٦,٩	٪٦,٥	٪٧,٠
- الضريبة على القيمة المضافة	٣٦٤،٦٥٧	٣٢٠،١٤٨	٣١٢،٦٤١	٢٦١،٥١٠	١٨٣،٤٧١	١٢٠،٠٤٨
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪٥,٩	٪٦,١	٪٥,٩	٪٥,٩	٪٥,٣	٪٤,٤
- الضرائب الجمركية	٥١،٧٣٧	٤٥،٣٢٨	٤٦،٢٠٩	٣٧،٩٠٨	٣٤،٢٥٥	٢٨،٠٩١
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪٠,٨	٪٠,٩	٪٠,٩	٪٠,٩	٪١,٠	٪١,٠
- باقى الضرائب	٤٣،٩١٥	٣٦،٩٥٦	٣٨،٦٩٣	٢٥،٥١٨	١٨،٦٢٥	١٤،١٢١
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪٠,٧	٪٠,٧	٪٠,٧	٪٠,٦	٪٠,٥	٪٠,٥
الإجمالى	٨٥٦،٦١٦	٧٧٠،٢٨٠	٧٥٩،٩٤٨	٦٢٩،٣٠٢	٤٦٢،٠٠٧	٣٥٢،٣١٥
النسبة للناتج المحلى الإجمالى	٪١٣,٩	٪١٤,٧	٪١٤,٥	٪١٤,٢	٪١٣,٣	٪١٣,٠

وفيما يلى أهم مكونـــات الضرائب المشار إليهـا:

أولاً - الضرائب العامة:

بلغت تقديرات الضرائب العامة بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٩ /٢٠٢٠ نحو ٣٩٦،٣٠٨ مليون جنيه (٦,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بنحو ٣٦٧،٨٤٨ مليون جنيه بموازنـــة الـــسنة الماليـــة ٢٠١٨/٢٠١٩ (٧,٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بزيادة قدرها ٢٨،٤٦٠ مليون جنيه بنسبة نمو قدرها ٧,٧٪، وبزيادة بلغت نحو ٣٤،٢٦٣ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات السنة المالية البالغة نحو ٣٦٢،٠٤٥ مليون جنيه (٦,٩٪ مـــن النـــاتج المحلـــى الإجمالى) بنسبة نمو قدرها ٩,٥٪.

ثانياً - الضريبة على القيمة المضافة:

بلغت تقديرات الضرائب على القيمة المضافة بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٩ /٢٠٢٠ نحو ٣٦٤،٦٥٧ مليون جنيه (٥,٩٪ مـــن النـــاتج المحلى الإجمالى) مقارنة بنحو ٣٢٠،١٤٨ مليون جنيه بموازنة الـــسنة الماليـــة ٢٠١٨/٢٠١٩ (٦,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بزيادة قدرها ٤٤،٥٠٩ مليون جنيه بنسبة نمو قدرها ١٣,٩٪، وبزيادة بلغت نحو ٥٢،٠١٦ مليون جنيـــه عـــن النتائج المتوقعة لذات السنة الماليـــة البالغـــة نحـــو ٣١٢،٦٤١ مليـــون جنيـــه (٥,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بنسبة نمو قدرها ١٦,٦٪.

ثالثاً: الضرائب الجمركية:

بلغت تقديرات الضرائب الجمركية بمشروع الموازنة العامة للدولـــة للـــسنة المالية ٢٠١٩ /٢٠٢٠ نحو ٥١،٧٣٧ مليون جنيه (٠,٨٪ من النـــاتج المحلـــى الإجمالى) مقارنـــة بنحـــو ٤٥،٣٢٨ مليـــون جنيـــه بموازنـــة الـــسنة الماليـــة ٢٠١٨/٢٠١٩ (٠,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بزيادة قدرها ٦،٤٠٩ مليـــون جنيه بنسبة نمو قدرها ١٤,١٪، وبزيادة بلغت نحو ٥،٥٢٨ مليـــون جنيـــه عـــن النتائج المتوقعة لذات السنة المالية البالغة نحو ٤٦،٢٠٩ مليون جنيه (٠,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بنسبة نمو قدرها ١٢٪.

وتوضح الجداول التالية تطور الحصيلة على مكونات الضرائب بمشروع الموازنة المعروض مقارناً بالحصيلة الفعلية عن السنوات المالية ٢٠١٥/٢٠١٦، ٢٠١٦/٢٠١٧، ٢٠١٧/٢٠١٨.

جدول رقم (١٥)
الضرائب العامة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨		٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع	فعلى		
أولاً : الضريبة على دخول الأشخاص الطبيعية :						
- ضريبة المرتبات وما فى حكمها	٥٧،٣٦٣	٤٥،٥٠٠	٤٩،٢٠٠	٤٠،٩٧٦	٣٤،١٨٩	٢٨،٠٩٨
- ضريبة النشاط التجارى والصناعى	٣٣،٧٨٢	٢٩،٢٠٠	٢٦،٩٤٣	١٦،٨١٥	١١،٥٠٨	٩،٢٤٧
- ضريبة النشاط المهنى غير التجارى	٣،٧١٤	٢،٦٠٠	٢،٦١٥	١،٦٥٠	١،١٥٤	٧٣١
- ضريبة الثروة العقارية	٦٦٨	٧٩٢	٥٨١	٣٩٩	٣٨٤	٣٤٣
جملة	٩٥،٥٢٧	٧٨،٠٩٢	٧٩،٣٣٩	٥٩،٨٤١	٤٧،٢٣٥	٣٨،٤١٩
ثانياً : الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية :						
- ضرائب البترول	٤١،٨٠٢	٤٧،٢٤٠	٥١،٠٨٦	٥١،٩٧٦	٤٢،٤٦٤	٣٧،٣١٣
- ضرائب قناة السويس	٣٧،٥٨٣	٣٤،٠٧١	٣٤،٠٧٠	٢٩،٩٠٠	٢٢،٣٠٠	١٤،٩٠٣
- ضرائب البنك المركزى	٠	٠	٠	٠	٣،٨٦٠	١٣،٢٤٥
- ضرائب باقى الشركات	١١٠،٩٨٣	٨٦،٨٩١	٨٨،٤٥٦	٦٠،٧٧٦	٤٧،٢٥٩	٣٦،٩٢٦
جملة	١٩٠،٣٦٨	١٦٨،٢٠٢	١٧٣،٦١٢	١٤٢،٦٥٢	١١٥،٨٨٣	١٠٢،٣٨٧
ثالثاً : الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة :						
- من البنك المركزى	٢٨،٨٦٤	٣٠،٨٦٤	٣٠،٨٦٤	٣٨،٤٩٧	١٥،٦٩١	١٠،٩٦٥
- من البنوك التجارية	٠	٠	٠	٠	٠	١
جملة	٢٨،٨٦٤	٣٠،٨٦٤	٣٠،٨٦٤	٣٨،٤٩٧	١٥،٦٩١	١٠،٩٦٦
رابعاً : ضريبة الدمغة :						
- الدمغة على المرتبات	٤،١٧٧	٤،٤٠٠	٣،٨٠٠	٤،٦٨٣	٣،٧٧٦	٣،٩٣٣
- الدمغة النوعية	٢٢،٤٥٧	٢٢،٢١٣	١٦،٤٨٨	١٣،٤٥٩	١١،٠١٧	٩،٧٠٧
جملة	٢٦،٦٣٣	٢٦،٦١٣	٢٠،٢٨٨	١٨،١٤٢	١٤،٧٩٢	١٣،٦٤٠
خامساً : باقى الضرائب :						
- ضريبة التضامن الإجتماعى	١،٣٦٨	١،١٨١	١،٠٨٨	٨٠٠	٦٨٠	٦٤٨
- الضرائب على الأذون والسندات	٥١،٥٥١	٥٩،٥٧٠	٥٦،٠٧٠	٤٣،٧٢٢	٣٠،٨٦٤	٢٣،٠٦٩
- ضرائب الارباح الرأسمالية	١،٠٥٢	٢،٥٠٠	٢٠٠	٥١	٠	٠
- أخرى	٩٤٤	٨٢٦	٩٤٤	٦٦٢	٥٠٩	٩٢٧
جملة	٥٤،٩١٥	٦٤،٠٧٧	٥٨،٣٠٢	٤٥،٢٣٤	٣٢،٠٥٣	٢٤،٦٤٤
إجمالى الضرائب العامة	٣٩٦،٣٠٨	٣٦٧،٨٤٨	٣٦٢،٤٠٥	٣٠٤،٣٦٧	٢٢٥،٦٥٥	١٩٠،٠٥٦
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٦،٤٪	٧،٠٪	٦،٩٪	٦،٩٪	٦،٥٪	٧،٠٪

جدول رقم (١٦)
الضريبة على القيمة المضافة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨		٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع	فعلى		
* الضريبة على القيمة المضافة:						
- الضريبة على السلع المحلية	٦٦،٧٦٩	٥٩،١٩٤	٥٢،٦٦٠	٤٣،٠٩٩	٣٢،٦٩٠	٢١،١٠٢
- الضريبة على السلع المستوردة	١٤٢،٣٧٦	١١٨،٩٥٤	١١١،٨٤٤	٨٣،٩٣٩	٦١،٦٩٤	٣٦،٣٥٢
جملة	٢٠٩،١٤٥	١٧٨،١٤٨	١٦٤،٥٠٤	١٢٧،٠٣٨	٩٤،٣٨٤	٥٧،٤٥٤
* الضريبة على سلع الجدول رقم (١): (محلي ومستورد)						
- السجائر والتبغ	٦٧،١٢٨	٥٨،٥٧١	٦٠،١٥١	٥١،٦٥٤	٣٥،٤١٢	٣٣،٥٨٤
- المنتجات البترولية	١٦،٨٩١	٢١،٤٠٣	٢٧،٩٤٣	٤٠،٤٧٠	٣٣،٠٧٢	١٣،١٨١
- أخــرى	١٩،٥٢٦	١٨،٥١٩	١٦،١٧٠	١٣،١٠٩	٢،٤٦٥	١،٧٥٦
جملة	١٠٣،٥٤٥	٩٨،٤٩٣	١٠٤،٢٦٤	١٠٥،٢٣٤	٧٠،٩٤٨	٤٨،٥٢١
* الضريبة على الخدمات:						
- خدمات الاتصالات الدولية والمحلية	١٠،٨٩٢	٨،٥٨٩	٩،٢٨٢	٦،٠٦٥	٤،٥٩٩	٤،٥٥٩
- خدمات التشغيل للغير	٢٧،٧٠٠	٢٢،٦٤٢	٢٢،٧٥٧	١٥،٨١٩	٩،٥٦٣	٦،٨٤٥
- الخدمات المقدمة فى الفنادق والمطاعم السياحية	١١،٠٩١	٩،٣٠٥	٩،١٨٢	٥،٨٩٤	٣،٠٦١	٢،١٥٧
- خدمات أخرى	٢،٢٨٤	٢،٩٧١	٢،٦٥٢	١،٤٦٠	٩١٦	٥١٢
جملة	٥١،٩٦٧	٤٣،٥٠٧	٤٣،٨٧٣	٢٩،٢٣٨	١٨،١٣٩	١٤،٠٧٢
إجمالى الضريبة على القيمة المضافة	٣٦٤،٦٥٧	٣٢٠،١٤٨	٣١٢،٦٤١	٢٦١،٥١٠	١٨٣،٤٧١	١٢٠،٠٤٨
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٥،٩٪	٦،١٪	٥،٩٪	٥،٩٪	٥،٣٪	٤،٤٪

جدول رقم (١٧)
الضرائب والرسوم الجمركية

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨		٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع	فعلى		
* الضريبة على الواردات :						
- الضرائب الجمركية القيمية	٤٩،٧٣٧	٤٣،٦٣٣	٤٤،٢٧٢	٣٦،٢٤٦	٣٢،٧٧٧	٢٦،٩٣٣
جملة	٤٩،٧٣٧	٤٣،٦٣٣	٤٤،٢٧٢	٣٦،٢٤٦	٣٢،٧٧٧	٢٦،٩٣٣
- ضريبة الوارد على السجائر والتبغ والدخان	٩٠٠	٨١٩	٧٢٧	٦٠٣	٦٣٤	٦٠١
جملة الضرائب على الواردات	٥٠،٦٣٧	٤٤،٤٥٢	٤٤،٩٩٩	٣٦،٨٤٨	٣٣،٤١١	٢٧،٥٣٤
* الضرائب على التجارة الدولية :						
- الضرائب على الصادر	٤١٩	٣٨٦	٥٦٠	٤٢٩	٢٥٨	٢١٦
- إيرادات الغرامات	٦٠٠	٤٢٦	٦٠٠	٥٥٨	٤٢٦	٣٠٢
- إيرادات المضبوطات	٨١	٦٤	٥٠	٧٣	١٦٠	٤٠
جملة الضرائب على التجارة الدولية	١،٠٩٩	٨٧٦	١،٢١٠	١،٠٥٩	٨٤٤	٥٥٧
إجمالى الضرائب الجمركية	٥١،٧٣٧	٤٥،٣٢٨	٤٦،٢٠٩	٣٧،٩٠٨	٣٤،٢٥٥	٢٨،٠٩١
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٪٠،٨	٪٠،٩	٪٠،٩	٪٠،٩	٪١،٠	٪١،٠

جدول رقم (١٨)
الضرائب الأخرى

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨		٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع	فعلى		
* رسوم تنمية الموارد [١/]	١٥،٥١٨	١٣،٣٦٧	١٢،١٢٨	٥،١٣٩	٤،٠٤٧	٤،٩٩٤
* إتاوة قناة السويس	٥،٢٧٥	٥،١٦٣	٥،١٦٣	٥،١٦٣	٣،٣٦٠	٢،٠٥٨
* رسوم الإجراءات القنصلية	٧،٠٢١	٤،٣٨٢	٦،٢٣٣	٤،٤٢٢	٢،٨٤٥	١،٠٥٦
* رسوم الموانى والمنائر	٤،١٦٠	٤،٠٤٩	٣،٨٩٧	٣،٠٩١	٢،٢٦٨	١،٢٨٣
* ضريبة الأراضى	١٠٠	٢٨١	١٠٠	١٤٩	٢٢٣	٢٠٣
* ضريبة المبانى	٦،٧٦٠	٥،٢٠٠	٥،٤٠٠	٢،٨٢٧	١،٨٣٢	٩٦٩
* رسوم نقل الملكية	١،٤٧٥	١،٣١٧	١،٣١٧	١،٢٣٥	١،١٣٤	١،٠٠٢
* رسوم العبور (سوميد)	٠	٤٣٨	٩٢٥	٥٤٢	٨٠٤	٢٢٥
* المصروفات الإدارية للعمليات الاستيرادية	١،٧٧٠	١،٠١٣	١،٦٦٠	١،٦١١	٨٩٥	١،٢٤٧
* رسوم تصاريح العمل	٣٨٤	٣٥٣	٣٢٠	٢٢٧	١٦٤	١٦٧
* إيرادات ضريبية أخرى [٢/]	١،٤٥٣	١،٣٩٤	١،٥٥٠	١،١١٣	١،٠٥٥	٩١٦
الإجمالى	٤٣،٩١٥	٣٦،٩٥٦	٣٨،٦٩٣	٢٥،٥١٨	١٨،٦٢٥	١٤،١٢٠
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٪٠،٧	٪٠،٧	٪٠،٧	٪٠،٦	٪٠،٥	٪٠،٥

[١/] يتضمن رسم تنمية على (تذاكر السفر للخارج، مغادرة البلاد، المحاجر، تسيير السيارات، السيارات الجديدة).

[٢/] يتضمن ضريبة الملاهى، ايرادات ورسوم ذات صفة محلية، ورسوم تراخيص العمل للأجانب، ورسوم جوازات السفر، رسوم حليج الأقطان.

المنـــح

بلغت تقديرات المنح بمـــشروع الموازنـــة العامـــة للدولـــة للـــسنة الماليـــة ٢٠١٩/٢٠٢٠ نحـــو ٣،٨٠٥ مليـــون جنيـــه (٠,٠٦% مـــن النـــاتج المحلـــى الإجمـــالى) مقارنـــة بنحـــو ١،١٤١ مليـــون جنيـــه بموازنـــة الـــسنة الماليـــة ٢٠١٨/٢٠١٩ (٠,٠٢% مـــن النـــاتج المحلـــى الإجمـــالى) بزيـــادة قـــدره ٢،٦٦٤ مليـــون جنيـــه بنـــسبة زيـــادة قـــدرها ٢٣٣,٦%، وبزيـــادة قـــدرها ٢،٦٥٥ مليون جنية عـــن النتـــائج المتوقعـــة لـــذات الـــسنة الماليـــة البالغـــة ١،١٥٠ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٢٣٠,٩% .

وتشكل هذه المنح بمـــشروع الموازنـــة المعـــروض نـــسبة ٠,٣٤% مـــن إجمالي الإيرادات العامة البالغة نحو ١،١٣٤،٤٢٤ مليـــون جنيـــه، كمـــا أنهـــا لا تغطي سوى نسبة ٠,٢٤% من إجمالي المـــصروفات العامـــة البالغـــة نحـــو ١،٥٧٤،٥٥٩ مليون جنيه.

الإيرادات الأخرى

بلغت تقديرات الإيرادات الأخرى بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ نحو ٢٧٤،٠٠٣ مليون جنيه (٤,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى) مقارنة بنحو ٢١٧،٧٦٧ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ (٤,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بزيادة قدرها ٥٦،٢٣٦ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٢٥,٨٪، وبزيادة بلغت نحو ٥٨،٥٤٩ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة لذات السنة المالية البالغة نحو ٢١٥،٤٥٤ مليون جنيه (٤,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بنسبة نمو قدرها ٢٧,٢٪.

- بلغت تقديرات الفائض من الهيئة المصرية العامة للبترول بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ نحو ١٩،٢٩٠ مليون جنيه بنسبة نمو قدرها ٧٥,٩٪ عن متوقع السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ البالغ نحو١٠،٩٦٤ مليون جنيه، ويؤول فائض الهيئة إلى الموازنة العامة للدولة عن نتائج أرباح نشاطها فى السوق المحلى والخارجي، بالإضافة إلى مبلغ ١٦،٥٨٧ مليون جنيه يمثل إتاوة البترول، ومع الأخذ فى الإعتبار تحمل الموازنة العامة لدعم المواد البترولية فى السوق المحلية.
- بلغت تقديرات الفائض من هيئة قناة السويس بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ نحو ٣٦،١٤٢ مليون جنيه بنسبة نمو قدرها ٩,٧٪ عن متوقع السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ البالغ نحو ٣٢،٩٦٠ مليون جنيه فى ضوء التقديرات العالمية لنمو حركة التجارة الدولية، وقد تم تقدير فائض الهيئة فى ضوء تقديرات رسوم المرور المرتبطة بحركة التجارة الدولية المارة بقناة السويس خلال السنة المالية المقبلة.

- **بلغت تقديرات فائض الهيئات الإقتصادية الأخرى بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ نحو ٢٠،٧٢٨ مليون جنيه بنسبة نمو قدرها ٩٦,١% عن متوقع السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ البالغ نحو ١٠،٥٧٢ مليون جنيه، ومن أهم هذه الفوائض بمشروع الموازنة المعروض هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بمبلغ ١٠،٠٠٠ مليون جنيه، وهيئة ميناء الإسكندرية بمبلغ ٣،١٠٠ مليون جنيه، وهيئة ميناء دمياط بمبلغ ٢،٠٠٠ مليون جنيه، والجهاز القومى لتنظيم الاتصالات بمبلغ ١،٨٦٠ مليون جنيه، والهيئة العامة لموانى البحر الاحمر بمبلغ ١،٣٠٠ مليون جنيه، الهيئة العامة للتنمية السياحية بمبلغ ١،٢٣٣ مليون جنيه.**
- **بلغت تقديرات أرباح الشركات بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ نحو ٩،٢٩٥ مليون جنيه بنسبة نمو قدرها ٢,٣٪ عن متوقع للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ البالغ نحو ٩،٠٨٦ مليون جنيه، وتتضمن أرباح شركات القطاع العام والخاص وقطاع الأعمال العام.**
- **بلغت تقديرات إيرادات المناجم والمحاجر بمشروع الموازنة المعروض نحو ١،٢٠٠ مليون جنيه مقابل نحو ١،٢٧٨ مليون جنيه متوقع للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بنسبة خفض قدرها ٦,١٪.**
- **كما تتضمن الإيرادات الأخرى مبلغ ٦٩،٥٤٨ مليون جنيه موارد متاحة لتمويل الاستثمارات مقابل نحو ٣٩،١٣٩ مليون متوقع للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بنسبة نمو قدرها ٧٧,٧٪.**
- **كما تتضمن مبلغ ٣٩،٧٦١ مليون جنيه تمثل موارد الصناديق والحسابات الخاصة مقابل نحو ٣٨،٩٨٤ مليون متوقع للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بنسبة نمو قدرها ٢,٠٪.**

والجدول التالى يوضح عناصر الإيرادات الأخرى وتطور الحصيلة خلال الثلاث سنوات السابقة.

جدول رقم (١٩)
الإيرادات الأخرى

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨		٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع	فعلى		
* فائض البترول	١٩،٢٩٠	٢٥،٠٧٣	١٠،٩٦٤	٨،١٤٤	٥،٩٤٤	٧،٨٢٠
* فائض قناة السويس	٣٦،١٤٢	٣٢،٩٦٠	٣٢،٩٦٠	٢٣،٧١٨	٢٩،٣٨١	١٤،٧٥٥
* فائض الهيئات الاقتصادية الأخرى	٢٠،٧٢٨	٧،٣٩٤	١٠،٥٧٢	٨،٢٩٧	١٠،٩٨٩	٧،٨٢٠
* أرباح الشركات	٩،٢٩٥	١٥،٠٤٩	٩،٠٨٦	٦،٨٦٧	٥،٢٣٠	٣،٤٣٣
* أرباح البنك المركزى	٠	٠	٠	٥،٢٣٢	١٩،٤٢٧	٢٩،٤٦٢
* موارد متاحة لتمويل الاستثمارات [١]	٦٩،٥٤٨	٣٧،٧٣٨	٣٩،١٣٩	٣٥،٨٢٠	٢٧،٢٨٢	١٦،١٧٩
* موارد الصناديق والحسابات الخاصة[٢]	٣٩،٧٦١	٣١،٩٨٤	٣٨،٩٨٤	٣٥،٧٣٢	٢٦،٢٢٣	١٩،٦٢٧
* قيمة ما يؤول لوزارة المالية من الصناديق والحسبات الخاصة	٥،٥٠٠	٥،٠٠٠	٥،٠٦٠	٤،٦٧٩	٤،٣٦٨	٣،٠٠٢
* رسوم قضائية وغرامات	٤،٤٨٥	٣،٥٦٣	٣،٨١٣	٣،٧٥٥	٢،٥٢٢	١،٩٩١
* مقابل الخدمات الحكومية	٩،٦٧٠	٦،٤٣٢	٦،٥٧٩	٧،٢٣٠	٤،٩١٧	٤،٣٨٦
* الفوائد المحصلة	٥،٦٧٩	٣،٧٢٢	٤،٦٠١	٣،٣٤٢	٤،٢٦٣	٩٦٨
* إتاوة البترول	١٦،٥٨٧	١٤،٢٤٨	١٤،٢٤٨	١١،٦١٠	٧،٣٧٢	٤،١٣٩
*إيرادات المناجم	١،٢٠٠	١،٢٤٣	١،٢٧٨	٨٤٥	٦٤٩	٣٨٨
* مقابل تراخيص الأسمنت والحديد	٠	٣٠٠	٥٣٥	١٢٥	٦٢٠	٢٠٥
* حصيلة بيع أصول غير انتاجية (أراضى)	٣٦١	٣٢٠	٣٢٠	١،٤١٢	٣٥٧	٣٧٠
* إتاوات الذهب	٤٠٠	٤٠٠	٣٤٠	٣٦٠	٢٩٠	١١٨
* تعويضات وغرامات	١،٧٥١	١،٤٢٦	١،٤٧٤	١،٠١٢	١،٩٦٨	١،٣٨١
* رخصة الجيل الرابع للمحمول	٠	٠	٠	٠	٦،٥٦٧	١٣١-
* ايرادات أخرى مختلفة	٢٢،٤٨٧	١٨،٠٥١	١٨،٥٨٢	٢٤،٤١٦	١٤،٦٧٣	١١،٢٨٥
* ايرادات رأسمالية أخرى	٤،٢٦٤	١٠،٢٦٥	٨،٩٥٢	٧٢٠	٥٠٧	٥١٣
* أخرى	٦،٨٥٦	٢،٦٠٠	٧،٩٦٧	٥،٣٢٢	٥،٩٤٣	٧،٩١٨
الإجمالى	٢٧٤،٠٠٣	٢١٧،٧٦٧	٢١٥،٤٥٤	١٨٨،٦٣٩	١٧٩،٤٩٤	١٣٥،٦٣٠
نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى	٤،٤٪	٤،١٪	٤،١٪	٤،٣٪	٥،٢٪	٥،٠٪

[١] موارد ومصادر رأسمالية أخرى لتمويل الأستثمارات متضمنه نسبة الـ ١٥% لتمويل الاستثمارات من الصناديق والحسابات الخاصة.

[٢] مدرج مقابلها بالاستخدامات ويتمثل جانب منها فى حساب تمويل البحوث العلمية، حساب تحسين الخدمة بالمستشفيات وصناديق أخرى.

المتحصلات من حيازة الأصول المالية

تقدر المتحصلات من حيازة الأصول المالية (المحلية والأجنبية) بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنحو ٢٣،٥٥٧ مليون جنيه (ويمثل ٠,٣٩٪ من الناتج المحلى الإجمالي) مقابل نحو ٢٠،٦٠٨ مليون جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ (ويمثل ٠,٤٠٪ من الناتج المحلى الإجمالي) بزيادة قدرها ٢،٩٤٩ مليون جنيه بنسبة نمو قدرها ١٤,٣٪.

ومن هذه المتحصلات اقساط محصلة من شركات قطاع الأعمال العام بنحو ٦،٥٧١ مليون جنيه، أقساط محصلة من الهيئات الاقتصادية بنحو ١،١٦١ مليون جنيه، وأقساط محصلة من أجهزة الموازنة العامة (القروض المعاد إقراضها) بنحو ٤،٩٤٥ مليون جنيه، والأقساط المحصلة من الجهات الأخرى بمبلغ ١،٧٨٠ مليون جنيه.

الاقتراض وإصدار الأوراق المالية

يمثل الإقتراض وإصدار الأوراق المالية المحلية والأجنبية المصدر الرئيسى لتمويل العجز الكلى للموازنة العامة للدولة، وكذلك تمويل سداد أقساط القروض المستحقة خلال السنة المالية، وذلك عن طريق إصدار أذون وسندات على الخزانة العامة.

ونتيجة للتقديرات السابق عرضها (المصروفات، الإيرادات وصافى الحيازة) فأن العجز الكلى بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ يصل إلى نحو ٤٤٥،١٤٠ مليون جنيه ، بينما يبلغ سداد أقساط القروض المحلية والأجنبية نحو ٣٧٥،٥٦٦ مليون جنيه، وبمراعاة صافى حصيلة الخصخصة البالغة نحو ٢٥٠ مليون جنيه (بالسالب) يصبح المبلغ المطلوب تمويله خلال السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ نحو ٨٢٠،٩٥٦ مليون جنيه، منه نحو ٦،٩٣٥ مليون جنيه إقتراض خارجى لتمويل الإستثمارات العامة، والباقي نحو ٨١٤،٠٢١ مليون جنيه يتم تغطيته من خلال إصدار أذون وسندات على الخزانة العامة.

الفصل الثالث

التوازنات المالية الأساسية

لمشروع موازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

وفقاً لما سبق عرضه من تحليل لعناصر كل من الإستخدامات والموارد بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ تتضح الصورة الآتية التى تبين كيفية تحقيق التوازن المالى للموازنة العامة للدولة:

	مليون جنيه
* المصروفات: ..... وتتمثل في الأجور، شراء المستلزمات من سلع وخدمات، فوائد القروض، الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، المصروفات الأخرى، وشراء الأصول غير المالية "الاستثمارات".	١،٥٧٤،٥٥٩
* الإيرادات: ..... وتتمثل في الإيرادات الضريبية، المنح المتاحة، الإيرادات غير الضريبية من فوائض وأرباح، إيرادات الخدمات التي تقدمها الدولة وغيرها.	١،١٣٤،٤٢٤
* العجز النقدي للموازنة: ..... ويترتب على عدم قدرة الإيرادات المتاحة على تغطية المصروفات العامة، وجود فجوة تمثل العجز النقدي في الموازنة العامة للدولة.	٤٤٠،١٣٥
* صافي حيازة الأصول المالية: ..... وتمثل ما تدفعه الخزانة العامة من مساهمات أو إقراض مطروحًا منه ما تحصله من موارد تستحق على هذه الحيازات كاسترداد أقساط القروض.	٥،٠٠٥
* العجز الكلى للموازنة : ..... ويمثل العجز النقدى للموازنة العامة مضافاً إليه أو مطروحاً منه صافي حيازة الأصول المالية، وهو العجز الذي يتطلب الأمر البحث عن مصادر لتمويله.	٤٤٥،١٤٠

وحيث سبق تحليل مكونات المصروفات والإيرادات، فإنه ينبغى تحليل باقى العناصر المرتبطة للوصول إلى التوازن المالى للموازنة العامة للدولة، وتشمل:

- § العجز النقدى للموازنة.
- § صافى حيازة الأصول المالية.
- § العجز الكلى للموازنة.
- § إجراءات تمويل العجز الكلى في الموازنة العامة للدولة.
- § مركز الدين العام المحلى والخارجى.

أولاً : العجز النقدي للموازنة:

يمثل العجز النقدى الظاهر بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ الفجوة بين حجم مصروفات هذه الموازنة من ناحية، والمتاح لها من إيرادات من ناحية أخرى.

تمثل هذه الفجوة نحو ٤٤٠،١٣٥ مليار جنيه بمشروع الموازنة المعروض نسبة ٧,١٪ من الناتج المحلى الإجمالى المستهدف لتلك السنة المالية، وهو عجز يعكس قصور الإيرادات العامة للدولة عن تغطية نفقاتها العامة.

ومن ثم فإن العجز النقدى فى الموازنة العامة للدولة، وإن كان يرتبط بعمليات التشغيل والحتميات التى تلتزم بها الدولة خاصة متطلبات الأجور، الدعم والمزايا الاجتماعية، نفقات التعليم والصحة، والاستثمارات العينية فضلاً عن فوائد الدين العام، فإنه لابد من البحث عن الإيرادات التى تكفل تخفيض هذا العجز النقدى أو السعى لترشيد الإنفاق العام ذاته، وذلك للتخفيف من الحاجة إلى الإقتراض الجديد والحد من الزيادة فى الدين العام.

ثانياً : صافى حيازة الأصول المالية:

وفقًا للقواعد المالية الدولية؛ فإن حيازة الأصول المالية (بدون المساهمات لإعادة الهيكلة) المتمثلة فى مساهمات الدولة فى رؤوس أموال الهيئات والشركات وغيرها، وكذلك ما تتيحه الدولة من إقراض للغير، كل ذلك يمثل عبئاً إضافياً يضاف إلى العجز النقدى للموازنة العامة للدولة.

على الجانب المقابل فإن ما يتولد عن حيازة الأصول المالية وغيرها من المتحصلات (بدون حصيلة الخصخصة) يستبعد من العجز النقدى.

ومن حيازة الأصول المالية والمتحصلات الناجمة عن هذه الحيازة نصل إلى ما يُسمى بصافى الحيازة من الأصول المالية؛ وهو ما يقدر بمشروع الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ بمبلغ ٥،٠٠٥ مليون جنيه مقابل نحو ٣،٧٦٣ مليون جنيه متوقع للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨.

يوضح الجدول التالى عناصر صافى الحيازة من الأصول المالية، والتى يُراعَى فيها إستبعاد العمليات المرتبطة بخصخصة الأصول سواء المتحصلة منها ــ التى تعتبر من عناصر التمويل وفقاً للمفاهيم الدولية ــ أو ما تتحمله الدولة لإعادة هيكلة الشركات والذى يعالج أيضاً وفقاً لذات المنظور.

جدول رقم (٢٠)
صافى حيازة الأصول المالية

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨		التغير		٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥
	مشروع موازنة (١)	الموازنة (٢)	متوقع (٣)	(١-٢)	(١-٣)	فعلى		
حيازة الأصول المالية :								
* وتتمثل أساساً فى المساهمات فى الهيئات والشركات والإقراض المتاح لبعض الجهات.	٢٨،٨١٢	٢٤،٦٢٠	٢٤،٦٢٠	٤،١٩٢	٤،١٩٢	١٩،٥٧٢	١٢،٠١٤	٢٠،٧٣٤
يستبعد :								
* المساهمة فى صندوق إعادة الهيكلة	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠	٠	٠	٠	٠	١،٦٧٩
الصافى	٢٨،٥٦٢	٢٤،٣٧٠	٢٤،٣٧٠	٤،١٩٢	٤،١٩٢	١٩،٥٧٢	١٢،٠١٤	١٩،٠٥٥
المتحصلات من حيازة الأصول المالية :								
* وتتمثل أساساً فى الأقساط المحصلة من القروض والمتحصلات من بيع بعض الأصول المالية وحقوق المالية.	٢٣،٥٥٧	٢٠،٦٠٨	٢٠،٦٠٨	٢،٩٤٩	٢،٩٤٩	١٠،٢٦٥	٥،١٨٢	٥،٩١٥
يستبعد :								
* حصيلة الخصخصة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الصافى	٢٣،٥٥٧	٢٠،٦٠٨	٢٠،٦٠٨	٢،٩٤٩	٢،٩٤٩	١٠،٢٦٥	٥،١٨٢	٥،٩١٥
صافى الحيازة	٥،٠٠٥	٣،٧٦٢	٣،٧٦٢	١،٢٤٣	١،٢٤٣	٩،٣٠٦	٦،٨٣٣	١٣،١٣٩

ثالثاً : العجز الكلى للموازنة:

فى ضوء ما تقدم، فإنه بإضافة نتيجة صافى حيازة الأصول المالية إلى العجز النقدى نصل إلى العجز الكلى للموازنة العامة للدولة، الذى يقدر بمشروع الموازنة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنحو ٤٤٥،١٤٠ مليون جنيه (٧,٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى) بزيادة قدرها ٥،٩٣٤ مليون جنيه عن النتائج المتوقعة للسنة المالية الحالية ٢٠١٩/٢٠١٨ البالغة نحو ٤٣٩،٢٠٦ مليون جنيه (٨,٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى). ومن الجدير بالذكر أن تقديرات العجز بمشروع الموازنة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ قد تضمنت زيادة فى الإلتزامات على جانب المصروفات، والتى من أهمها زيادة فوائد خدمة الدين العام.

جدول رقم (٢١)
العجز الكلى

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨		٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع	فعلى		
* المصروفات	١،٥٧٤،٥٥٩	١،٤٢٤،٠٢٠	١،٤١١،٩٩٦	١،٢٤٤،٤٠٨	١،٠٣١،٩٤١	٨١٧،٨٤٧
* الإيرادات	١،١٣٤،٤٢٤	٩٨٩،١٨٨	٩٧٦،٥٥٢	٨٢١،١٣٥	٦٥٩،١٨٤	٤٩١،٤٨٨
العجز (الفائض) النقدى	٤٤٠،١٣٥	٤٣٤،٨٣٢	٤٣٥،٤٤٤	٤٢٣،٢٧٣	٣٧٢،٧٥٧	٣٢٦،٣٥٩
صافى حيازة الأصول المالية	٥،٠٠٥	٣،٧٦٢	٣،٧٦٢	٩،٣٠٦	٦،٨٣٣	١٣،١٣٩
العجز (الفائض) الكلى	٤٤٥،١٤٠	٤٣٨،٥٩٤	٤٣٩،٢٠٦	٤٣٢،٥٨٠	٣٧٩،٥٩٠	٣٣٩،٤٩٩
العجز (الفائض) الأولى	١٢٣،٩٩٥-	١٠٢،٧١١-	١٠٢،٥٤١-	٤،٨٦٩-	٦٢،٩٨٩	٩٥،٨٦٣
الناتج المحلى الإجمالى	٦،١٦٢،٦٢٢	٥،٢٥٠،٩٧٨	٥،٢٥٦،٣٩٤	٤،٤٣٧،٤٠٠	٣،٤٧٦،١٧٤	٢،٧٠٨،٥٠٠
نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلى	٪١٨,٤	٪١٨,٨	٪١٨,٦	٪١٨,٥	٪١٩,٠	٪١٨,١
نسبة المصروفات إلى الناتج المحلى	٪٢٥,٦	٪٢٧,١	٪٢٦,٩	٪٢٨,٠	٪٢٩,٧	٪٣٠,٢
نسبة العجز (الفائض) النقدى إلى الناتج المحلى	٪٧,١	٪٨,٣	٪٨,٣	٪٩,٥	٪١٠,٧	٪١٢,٠
نسبة العجز (الفائض) الكلى إلى الناتج المحلى	٪٧,٢	٪٨,٤	٪٨,٤	٪٩,٧	٪١٠,٩	٪١٢,٥
نسبة العجز (الفائض) الأولى إلى الناتج المحلى[١/]	٪٢,٠-	٪٢,٠-	٪٢,٠-	٪٠,١-	٪١,٨	٪٣,٥

[١/] يمثل العجز الكلى مطروحاً منه الفوائد

رابعاً : إجراءات تمويل العجز الكلى للموازنة العامة:

إن الفجوة بين مصروفات الموازنة العامة للدولة ومواردها مضافًا إليها صافى حيازة الأصول المالية؛ تصل بنا إلى العجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة، وهذا العجز سيستدعى البحث عن مصادر لتمويله وتغطيته.

ويتعين فى هذا الشأن التفرقة بين أمرين هامين:

الأول : أن إجمالى التمويل الذى تحتاجه الموازنة العامة للدولة لا يقف عند حدود العجز الكلى بمشروع الموازنة المعروض بنحو ٤٤٥،١٤٠ مليار جنيه، وإنما يمتد الأمر إلى البحث عن مصادر تمويل لتغطية أقساط القروض المحلية والخارجية؛ والمقدر لها بمشروع الموازنة المعروض نحو ٣٧٥,٦ مليار جنيه.

الثانى : أن صافى الإقتراض يمثل الزيادة الحقيقية فى الدين العام المحلى والخارجي، حيث ينبغى أن يُستبعَد من الإحتياجات التمويلية الجديدة كلاً من أقساط القروض المحلية والخارجية المسددة بوصفها إنتقاصاً وتخفيضاً لأرصدة الدين العام عن السنوات السابقة.

وتبعاً لذلك فان صافى الإقتراض الذى تحتاجه الموازنة فى السنة المالية المقبلة ٢٠٢٠/٢٠١٩ يبلغ نحو ٤٤٥.٤ مليار جنيه مقابل نحو ٤٣٨.٨ مليار جنيه بموازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بزيادة قدرها ٦.٦ مليار جنيه وهو ما يوضحه الجدول التالى:

جدول رقم (٢٢)
صافى الإقتراض ومصادر التمويل

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨		٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع	فعلى		
العجز (الفائض) الكلى	٤٤٥،١٤٠	٤٣٨،٥٩٤	٤٣٩،٢٠٦	٤٣٢،٥٨٠	٣٧٩،٥٩٠	٣٣٩،٤٩٩
يضاف						
سداد أقساط القروض المحلية والخارجية	٣٧٥،٥٦٦	٢٧٦،٠٤٣	٢١١،٤٨٨	٢٦٧،٦٣٢	٢٧٣،٧٦٣	٢٥٠،١٤٣
إجمالى التمويل	٨٢٠،٧٠٦	٧١٤،٦٣٧	٦٥٠،٦٩٤	٧٠٠،٢١٢	٦٥٣،٣٥٣	٥٨٩،٦٤٢
(يستبعد)						
الخفض فى الدين العام بمقدار المسدد من الأقساط	٣٧٥،٥٦٦	٢٧٦،٠٤٣	٢١١،٤٨٨	٢٦٧،٦٣٢	٢٧٣،٧٦٣	٢٥٠،١٤٣
صافى حصيلة الخصخصة	٢٥٠-	٢٥٠-	٢٥٠-	٠	٠	١،٦٧٩-
صافى الإقتراض	٤٤٥،٣٩٠	٤٣٨،٨٤٤	٤٣٩،٤٥٦	٤٣٢،٥٨٠	٣٧٩،٥٩٠	٣٤١،١٧٨

هذا وقد روعى فى مشروع الموازنة أن يتم توفير مصادر التمويل اللازمة لتغطية العجز الكلى و سداد أقساط القروض المستحقة من المصادر التمويلية التالية:

البيان	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠١٨		٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع	فعلى		
- التمويل بإصدار أذون وسندات	٨١٤،٠٢١	٧٠٩،٨٨٧	٦٤٤،٥١٣	٤٤٠،٨٩٨	٣٩٨،٩٥٨	٤٥١،٤٣٦
- القروض من المصادر الخارجية	٦،٩٣٥	٥،٠٠٠	٦،٤٣١	٢٦٢،٤٦٥	٢٥٤،٣٦٥	٢،٧٧٩
- الإقتراض من مصادر أخرى	٠	٠	٠	٣،١٥١-	٢٩	١٣٧،١٠٦
- صافى حصيلة الخصخصة	٢٥٠-	٢٥٠-	٢٥٠-	٠	٠	١،٦٧٩-
إجمالى مصادر التمويل	٨٢٠،٧٠٦	٧١٤،٦٣٧	٦٥٠،٦٩٤	٧٠٠،٢١٢	٦٥٣،٣٥٣	٥٨٩،٦٤٢

ومن الطبيعى أنه اذا توافرت مصادر تمويل بديلة للأذون والسندات فإن تلك المصادر ستحل محلها.

خامساً : مركز الدين العام المحلى والخارجى:

لاشك أن العجز فى الموازنة العامة للدولة يُعد من الأسباب الرئيسية لزيادة حجم الدين العام، فمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ يتضمن عجزاً كلياً بنحو ٤٤٥,١ مليار جنيه وهو ما يستدعى الإقتراض لتغطيته، ويؤدى بالتالى إلى زيادة الدين العام.

لذلك وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التى تواجه اقتصادنا القومى، فإن التحدى الأكبر للسياسة المالية يتمثل فى القدرة على تحجيم الدين العام المحلى والخارجى منسوباً إلى الناتج المحلى الإجمالى، خاصة مع الصعوبات التى تواجهها الحكومة فى تخفيض حجم الإنفاق العام والذى يرتبط عادة بمتطلبات جماهيرية حتمية سواء بالنسبة للأجور أو الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية أو الإستثمارات اللازمة لدفع عجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية وغيرها.

وعلى الرغم من أن الدين العام يقاس إقتصادياً من خلال ثلاثة مستويات وهى دين أجهزة الموازنة العامة، الدين الحكومى، والدين العام للدولة. إلا أن العنصر الأول وهو دين أجهزة الموازنة العامة للدولة يظل صاحب التأثير الأساسى والرئيسى فى قياسات الدين العام.

ومن ثم فقد حرصت السياسة المالية التى تنفذها وزارة المالية على الحد من التزايد النسبى فى هذا الدين؛ درءًا لآثاره على الدخل القومى وتحجيماً للأعباء المترتبة على خدمة هذا الدين، وتقليلاً لنصيب الأجيال الحالية والقادمة من هذا الدين.

وفيما يلى بيان يوضح تطور صافى الدين العام لأجهزة الموازنة (أى إجمالى دين هذه الأجهزة مطروحاً منه ودائعها بالبنوك) منسوباً إلى الناتج المحلى الإجمالى:

جدول رقم (٢٣)
تطور صافى الدين العام لأجهزة الموازنة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

السنوات	الدين العام لأجهزة الموازنة					
	صافى الدين المحلى		الدين الخارجى		إجمالى صافى الدين المحلى والخارجى	
	قيمة	نسبة إلى الناتج ٪	قيمة	نسبة إلى الناتج ٪	قيمة	نسبة إلى الناتج ٪
٢٠٠٩/٦/٣٠	٥٦٢،٣٢٦	%٥٤,٠	١٤٣،١٤٥	%١٣,٧	٧٠٥،٤٧١	%٦٧,٧
٢٠١٠/٦/٣٠	٦٦٣،٨١٨	%٥٥,٠	١٤٦،٧١٧	%١٢,٢	٨١٠،٥٣٥	%٦٧,٢
٢٠١١/٦/٣٠	٨٠٨،١١٢	%٥٨,٩	١٥٨،٧٣٤	%١١,٦	٩٦٦،٨٤٦	%٧٠,٥
٢٠١٢/٦/٣٠	٩٩٠،٥٢٣	%٥٩,٨	١٥٣،٠٧٩	%٩,٢	١،١٤٣،٦٠٢	%٦٩,٠
٢٠١٣/٦/٣٠	١،٢٦١،١٤١	%٦٨,٤	١٩٧،١٣٢	%١٠,٧	١،٤٥٨،٢٧٣	%٧٩,١
٢٠١٤/٦/٣٠	١،٥٣٨،٤٦٠	%٧٣,٢	٢٠٤،٨٦٤	%٩,٧	١،٧٤٣،٣٢٤	%٨٢,٩
٢٠١٥/٦/٣٠	١،٨٦٦،١٨٨	%٧٦,٨	١٩١،٠٩٢	%٧,٩	٢،٠٥٧،٢٨٠	%٨٤,٧
٢٠١٦/٦/٣٠	٢،٢٨٥،٨٥٥	%٨٢,٣	٢١٣،٧١٥	%٧,٧	٢،٤٩٩،٥٧٠	%٩٠,٠
٢٠١٧/٦/٣٠	٢،٦٨٤،٦٤٠	%٧٧,٤	٦٢٤،٦١٥	%١٨,٠	٣،٣٠٩،٢٥٥	%٩٥,٤
٢٠١٨/٦/٣٠	٣،١٣٠،٤٦٨	%٧١,٢	٦٥٨،٣٩٢	%١٥,٠	٣،٧٨٨،٨٦٠	%٨٦,٢
٢٠١٩/٢/٢٨	٣،٣٧٠،٢٦٥	%٦٤,١	٧٥٠،٩٥٠	%١٤,٣	٤،١٢١،٢١٥	%٧٨,٤

الفصل الرابع

مشروع موازنة الخزانة العامة

للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقـر

وفقاً لأحكام قانون الموازنة العامة للدولة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته، تعد موازنة الخزانة العامة للدولة وفقاً للمعايير الدولية ويعرض فيها:

- § العجز أو الفائض النقدى.
- § العجز أو الفائض الكلـــى.
- § مصادر تمويل العجز الكلى.
- § تمويل العجز فى موازنات الجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة ويؤول إليها فوائض تلك الجهات.

ويوضح الجدول رقم (٢٤) والجدول رقم (٢٥) ما يلي:

١. الصورة الإجمالية لموازنة الخزانة العامة وما تظهره من عجز نقدى وعجـــز كلى ومصادر التمويل والعجز الذى سيمول من الخزانة العامة.

٢. النتائج العامة للموازنة العامة للدولة حسبما تبرزها موازنة الخزانة العامة.

جدول رقم (٢٤)
موازنة الخزانة العامة
الصورة الإجمالية للموازنة العامة للدولة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	مشروع موازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩				٢٠١٩/٢٠١٨
	الجهاز الإدارى	الإدارة المحلية	الهيئات الخدمية	إجمالى	موازنة
# **الإيرادات**					
- الضرائب	٨٥١،٩٨٧	٧١٣	٣،٩١٦	٨٥٦،٦١٦	٧٧٠،٢٨٠
- المنح	٢،٦٠٧	٠	١،١٩٩	٣،٨٠٥	١،١٤١
- الإيرادات الأخرى	١٩١،٨٩٤	١٦،٦٩٣	٦٥،٤١٥	٢٧٤،٠٠٣	٢١٧،٧٦٧
جملة الإيرادات	١،٠٤٦،٤٨٨	١٧،٤٠٦	٧٠،٥٣٠	١،١٣٤،٤٢٤	٩٨٩،١٨٨
# **المصروفات**					
- الأجور وتعويضات العاملين	١٤٣،٠٧٤	١٢١،٢٨٥	٣٦،٧٥٦	٣٠١،١١٥	٢٧٠،٠٩٠
- شراء السلع والخدمات	٤٥،٦٩٤	١٤،١٩٤	١٥،٠٣٥	٧٤،٩٢٣	٦٠،١٢٤
- الفوائد	٥٦٨،٠٠٩	٢٤٠	٨٨٦	٥٦٩،١٣٥	٥٤١،٣٠٥
- الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	٣١٥،٦٧٩	٥٤٦	١١،٤٧٤	٣٢٧،٦٩٩	٣٢٨،٢٩١
- المصروفات الأخرى	٨٤،٦٢٢	١،٧٦٨	٤،٠٥٢	٩٠،٤٤٢	٧٥،٦٩٩
- شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	١٠٠،٦٦٧	١٥،٨٣٣	٩٤،٧٤٦	٢١١،٢٤٥	١٤٨،٥١٢
جملة المصروفات	١،٢٥٧،٧٤٥	١٥٣،٨٦٦	١٦٢،٩٤٨	١،٥٧٤،٥٥٩	١،٤٢٤،٠٢٠
العجز (الفائض) النقدى	٢١١،٢٥٨	١٣٦،٤٦٠	٩٢،٤١٧	٤٤٠،١٣٥	٤٣٤،٨٣٢
# **صافى حيازة الأصول المالية**					
- المتحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول (بدون الخصخصة)	٢٣،٥٥٧	٠	٠	٢٣،٥٥٧	٢٠،٦٠٨
- حيازة الأصول المالية المحلية والخارجية (بدون مساهمة الخزانة فى صندوق تمويل الهيكلة)	٢٧،٣٥٠	٠	١،٢١٢	٢٨،٥٦٢	٢٤،٣٧٠
صافى حيازة الاصول المالية	٣،٧٩٣	٠	١،٢١٢	٥،٠٠٥	٣،٧٦٢
العجز (الفائض) الكلى	٢١٥،٠٥١	١٣٦،٤٦٠	٩٣،٦٢٩	٤٤٥،١٤٠	٤٣٨،٥٩٤
# **مصادر التمويل للعجز الكلي**					
= الاقتراض وإصدار الأوراق المالية المحلية					
* إصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم لتمويل عجز الموازنات	٥٨٢،٥٣٨	١٣٦،٢٧٥	٩٥،٢٠٧	٨١٤،٠٢١	٧٠٩،٨٨٧
جملة الاقتراض وإصدار الأوراق المالية المحلية	٥٨٢،٥٣٨	١٣٦،٢٧٥	٩٥،٢٠٧	٨١٤،٠٢١	٧٠٩،٨٨٧
= الاقتراض وإصدار الأوراق المالية الاجنبية لتمويل الاستثمارات .	٣،١١٥	٤٧٠	٣،٣٥٠	٦،٩٣٥	٥،٠٠٠
جملة الاقتراض وإصدار الأوراق المالية الاجنبية	٣،١١٥	٤٧٠	٣،٣٥٠	٦،٩٣٥	٥،٠٠٠
إجمالي الإقتراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم	٥٨٥،٦٥٣	١٣٦،٧٤٥	٩٨،٥٥٧	٨٢٠،٩٥٦	٧١٤،٨٨٧
- يستبعد سداد القروض المحلية والأجنبية	٣٧٠،٣٥٣	٢٨٥	٤،٩٢٨	٣٧٥،٥٦٦	٢٧٦،٠٤٣
صافي الاقتراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم	٢١٥،٣٠١	١٣٦،٤٦٠	٩٣،٦٢٩	٤٤٥،٣٩٠	٤٣٨،٨٤٤
- صافى حصيلة الخصخصة	٢٥٠	٠	٠	٢٥٠	٢٥٠
صافى مصادر تمويل العجز الكلى	٢١٥،٠٥١	١٣٦،٤٦٠	٩٣،٦٢٩	٤٤٥،١٤٠	٤٣٨،٥٩٤

جدول رقم (٢٥)
موازنة الخزانة العامة
النتائج العامة للموازنة العامة للدولة

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

الاستخدامات			الموارد			النتائج		
البيان	مشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩	موازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨	البيان	مشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩	موازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨	البيان	مشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩	موازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨
إجمالى المصروفات	١،٥٧٤،٥٥٩	١،٤٢٤،٠٢٠	إجمالى الإيرادات	١،١٣٤،٤٢٤	٩٨٩،١٨٨	العجز النقدى	٤٤٠،١٣٥	٤٣٤،٨٣٢
حيازة الأصول المالية المحلية والخارجية (بدون مساهمة الخزانة فى صندوق تمويل الهيكلة)	٢٨،٥٦٢	٢٤،٣٧٠	متحصلات من الاقراض ومبيعات الأصول (بدون حصيلة الخصخصة)	٢٣،٥٥٧	٢٠،٦٠٨	صافى حيازة الأصول المالية	٥،٠٠٥	٣،٧٦٢
إجمالى المصروفات وحيازة الأصول المالية	١،٦٠٣،١٢١	١،٤٤٨،٣٩٠	إجمالى الإيرادات ومتحصلات الإقراض	١،١٥٧،٩٨١	١،٠٠٩،٧٩٦	العجز الكلى	٤٤٥،١٤٠	٤٣٨،٥٩٤
سداد القروض المحلية والإجنبية	٣٧٥،٥٦٦	٢٧٦،٠٤٣	الإقتراض	٨٢٠،٩٥٦	٧١٤،٨٨٧	صافى الإقتراض	٤٤٥،٣٩٠	٤٣٨،٨٤٤
مساهمة الخزانة فى صندوق تمويل الهيكلة	٢٥٠	٢٥٠	حصيلة الخصخصة	٠	٠	صافى حصيلة الخصخصة	٢٥٠	٢٥٠
الإجمالى	١،٩٧٨،٩٣٧	١،٧٢٤،٦٨٣	الإجمالى	١،٩٧٨،٩٣٧	١،٧٢٤،٦٨٣		٠	٠

الفصل الخامس

العلاقات مع الهيئات الاقتصادية

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

تقضي المادة الثالثة من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته بشأن الموازنة العامة للدولة، بأن تشمل الموازنة العامة للدولة جميع الإستخدامات والموارد لأوجه نشاط الدولة التى يقوم بها كل من الجهاز الإدارى ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة وصناديق التمويل.

ولا تشمل الموازنة العامة للدولة موازنات الهيئات العامة الاقتصادية وصناديق التمويل ذات الطابع الإقتصادى التى يصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء ويعد بشأنها موازنات مستقلة تقدم من وزير المالية إلى مجلس الوزراء لإحالتها إلى السلطة التشريعية لاعتمادها، وتقتصر العلاقة بين هذه الموازنات المستقلة والموازنة العامة للدولة على الفائض الذى يؤول للدولة، وما يتقرر لهذه الموازنات من قروض ومساهمات.

وتبعاً لذلك فقد تم إرسال مشروعات موازنات تلك الهيئات الاقتصادية إلى مجلسكم الموقر.

لذلك فإنه يتعين فى هذا المقام الإشارة إلى العلاقات بين الموازنة العامة للدولة وبين الهيئات الاقتصادية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ والتى تسفر عن:

مليار جنيه

البيان	مشروع موازنة ٢٠١٩/٢٠٢٠	موازنة ٢٠١٨/٢٠١٩	التغير
ما يؤول للموازنة العامة من الهيئات الاقتصادية	١٩٨,٨	٢٠٠,٦	(١,٨)
ما تدفعه الموازنة العامة للهيئات الاقتصادية	٢٤٣,٧	٢٥٩,٨	١٦,١
الصافي	(٤٤,٩)	(٥٩,٢)	١٤,٣

من الملاحظ من الجدول السابق أن ما يؤول من الهيئات الاقتصادية للموازنة العامة للدولة بمشروع الموازنة المعروض يبلغ نحو ١٩٨,٨ مليار جنيه، فى حين أن ما تدفعه الموازنة العامة للدولة لتلك الهيئات يبلغ نحو ٢٤٣,٧ مليار جنيه بصافي علاقة سالبة تقدر بنحو ٤٤,٩ مليار جنيه.

وتوضح الجداول التالية العلاقة بين الموازنة العامة للدولة والهيئات الاقتصادية.

جدول رقم (٢٦)
بيان إجمالى ما يؤول من الهيئات الاقتصادية للموازنة العامة للدولة وما يؤول إليها

(بالالف جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

ما يؤول للموازنة العامة للدولة	مشروع ٢٠٢٠/٢٠١٩	ربط ٢٠١٩/٢٠١٨	التغير +	التغير -	ما يؤول من الموازنة العامة للدولة	مشروع ٢٠٢٠/٢٠١٩	ربط ٢٠١٩/٢٠١٨	التغير +	التغير -
من الهيئات الاقتصادية					**الى الهيئات الاقتصادية**				
١- فائض الحكومة	٧٦،١٥٨،٩٢٦	٦٥،٤٢٦،٤٥٥	١٠،٧٣٢،٤٧١	٠	١- الدعم (الإعانات)	٢٢٦،٨٧٩،٠٩٢	٢٤٤،٤٤٩،١٨٧	٠	١٧،٥٧٠،٠٩٥
٢- الضرائب الدخلية	٨٣،٤٦٣،٣٠١	٨١،٦٥٣،٩٥٨	١،٨٠٩،٣٤٣	٠	٢- المساهمات	١٥،٤٤٨،٢٧٢	١٤،٠٥٠،٦٨٤	١،٣٩٧،٥٨٨	٠
٣- الإتاوات (قناة السويس ، هيئة البترول)	٢١،٨٦١،٦٠٠	١٩،٤١٠،٩٩٠	٢،٤٥٠،٦١٠	٠	٣-اتحاد الإذاعة والتليفزيون (خدمات مؤداه لأجهزة الدولة)	١،١٠٠،٠٠٠	١،١٠٠،٠٠٠	٠	٠
٤-الضرائب الدخلية عن سنوات سابقة	٠	٣،٠٠٠،٠٠٠	٠	٣،٠٠٠،٠٠٠	٤- اشتراكات غير القادرين (الهيئة العامة	٢٥٢،٠٠٠	٢١٩،٠٠٠	٣٣،٠٠٠	٠
٥- الرسوم	١٤،١٤٢،٥٤٧	١٧،٩٣٦،٠٠٧	٠	٣،٧٩٣،٤٦٠					
٦- أخرى	٣،١٢٥،٥٤٨	١٣،١٥٥،٩٣٠	٠	١٠،٠٣٠،٣٨٢					
جملة ما يؤول للخزانة	١٩٨،٧٥١،٩٢٢	٢٠٠،٥٨٣،٣٤٠	١٤،٩٩٢،٤٢٤	١٦،٨٢٣،٨٤٢	**جملة ما تدفعه الخزانة**	٢٤٣،٦٧٩،٣٦٤	٢٥٩،٨١٨،٨٧١	١،٤٣٠،٥٨٨	١٧،٥٧٠،٠٩٥
صافى العلاقة (زيادة ما تدفعه عن ما يؤول)	٤٤،٩٢٧،٤٤٢	٥٩،٢٣٥،٥٣١	٠	١٤،٣٠٨،٠٨٩	صافى العلاقة (زيادة ما يؤول عن ما تدفعه)	٠	٠	٠	٠
الإجمالى	٢٤٣،٦٧٩،٣٦٤	٢٥٩،٨١٨،٨٧١	١٤،٩٩٢،٤٢٤	٣١،١٣١،٩٣١	**الإجمالى**	٢٤٣،٦٧٩،٣٦٤	٢٥٩،٨١٨،٨٧١	١،٤٣٠،٥٨٨	١٧،٥٧٠،٠٩٥

-١٦،١٣٩،٥٠٧ -١٦،١٣٩،٥٠٧

جدول رقم (٢٧)
ما يؤول من الهيئات الاقتصادية للموازنة العامة للدولة

(بالالف جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيـــــــــــــــان	مشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩	موازنة ٢٠١٩/٢٠١٨	التغير
ما يؤول من الهيئات الاقتصادية للموازنة العامة للدولة			
١ - فائض الحكومة من:			
الهيئة العامة للبترول	١٩،٢٨٩،٦٤٩	٢٥،٠٧٢،٧١٩	-٥،٧٨٣،٠٧٠
هيئة قناة السويس	٣٦،١٤١،٥٦٠	٣٢،٩٥٩،٩١٦	٣،١٨١،٦٤٤
باقى الهيئات الاقتصادية	٢٠،٧٢٧،٧١٧	٧،٣٩٣،٨٢٠	١٣،٣٣٣،٨٩٧
إجمالى فائض الحكومة	٧٦،١٥٨،٩٢٦	٦٥،٤٢٦،٤٥٥	١٠،٧٣٢،٤٧١
٢ - ضرائب الدخل من:			
الهيئة العامة للبترول	١٥،٥٠٩،٥٢٤	١٨،٦٣٧،٤٨٤	-٣،١٢٧،٩٦٠
الهيئة العامة للبترول (الشريك الأجنبي)	٢٦،٢٩٢،١٣٥	٢٥،٦٠٢،٦٥٨	٦٨٩،٤٧٧
هيئة قناة السويس	٣٧،٥٨٣،٤٤٠	٣٤،٠٧٠،٥٨٤	٣،٥١٢،٨٥٦
باقى الهيئات الاقتصادية	٤،٠٧٨،٢٠٢	٣،٣٤٣،٢٣٢	٧٣٤،٩٧٠
إجمالى الضرائب الدخلية	٨٣،٤٦٣،٣٠١	٨١،٦٥٣،٩٥٨	١،٨٠٩،٣٤٣
٣ - الاتاوات من:			
الهيئة العامة للبترول	١٦،٥٨٧،٠٠٠	١٤،٢٤٨،٤٩٠	٢،٣٣٨،٥١٠
هيئة قناة السويس	٥،٢٧٤،٦٠٠	٥،١٦٢،٥٠٠	١١٢،١٠٠
إجمالى الإتاوات	٢١،٨٦١،٦٠٠	١٩،٤١٠،٩٩٠	٢،٤٥٠،٦١٠
٤ - ضرائب الدخل عن سنوات سابقة	٠	٣،٠٠٠،٠٠٠	-٣،٠٠٠،٠٠٠
٤ - الرسوم:			
ضرائب ورسوم سلعية	١٣،٧٣٠،٤٣٢	١٧،٠٨٢،١٥٦	-٣،٣٥١،٧٢٤
مغادرة الموانى	٢،٢٦٥	٢،٢٦٥	٠
رسوم مغادرة البلاد طبقا لقانون ٥٣ لسنة ١٩٨٠	٨٠،٠٠٠	٨٠،٠٠٠	٠
رسوم سوميد (هيئة البترول)	٠	٤٣٧،٥٠٠	-٤٣٧،٥٠٠
رسم دمغة نوعى (هيئة البترول)	٣٢٩،٨٥٠	٣٣٤،٠٨٦	-٤،٢٣٦
إجمالى الرسوم	١٤،١٤٢،٥٤٧	١٧،٩٣٦،٠٠٧	-٣،٧٩٣،٤٦٠
٥ - أخرى:			
المحول من هيئة الاوقاف إلى وزارة الأوقاف	١،٢٢٤،١٥٣	١،١٦٢،٥٠٠	٦١،٦٥٣
المحول من هيئة مشروعات التعمير إلى وزارة الزراعة (المراقبات)	١٣،٥٠٩	٦،٨٠٠	٦،٧٠٩
الفوائد المعاد إقراضها التى تؤول للخزانة	٢٧٠،٧٢٠	٢٦٢،٩٠٠	٧،٨٢٠
الأقساط المعاد إقراضها التى تؤول للخزانة	١،١٦١،١٧٠	١،٢٩٦،١٣٣	-١٣٤،٩٦٣
المخصص من هيئة البترول للطرق والكبارى	٨١،٤٤٩	٧٩،٢٢٣	٢،٢٢٦
المخصص لوزارة التنمية المحلية (صيانة طرق) .	٨١،٤٤٩	٧٩،٢٢٣	٢،٢٢٦
إعانات للغير (للمحافظات السياحية)	٢٨،٦٠٠	١٥،٠٠٠	١٣،٦٠٠
تكاليف خدمات المصالح	٢٦٤،٤٩٨	٢٥٤،١٥١	١٠،٣٤٧
المحول من هيئة المجتمعات إلى وزارة الاسكان	٠	١٠،٠٠٠،٠٠٠	-١٠،٠٠٠،٠٠٠
إجمالى أخرى	٣،١٢٥،٥٤٨	١٣،١٥٥،٩٣٠	-١٠،٠٣٠،٣٨٢
إجمالى ما يؤول إلى الجهاز الإدارى للدولة	١٩٨،٧٥١،٩٢٢	٢٠٠،٥٨٣،٣٤٠	-١،٨٣١،٤١٨

جدول رقم (٢٨)
ما يؤول من الموازنة العامة للدولة للهيئات الإقتصادية

(بالالف جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيـــــــــــــــــان	مشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩	موازنة ٢٠١٩/٢٠١٨	التغير
١ - الدعم (الإعانات) الى:			
الهيئة العامة للبترول	٥٢،٩٦٣،٠٩٢	٨٩،٠٧٥،٣٨٧	-٣٦،١١٢،٢٩٥
هيئة السلع التموينية	٨٩،٠٠٠،٠٠٠	٨٦،١٧٥،٠٠٠	٢،٨٢٥،٠٠٠
الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي - صندوق التأمين الاجتماعى للعاملين بالقطاع الحكومى	٤٢،٠٠٠،٠٠٠	٣٣،٠٤٣،٠٠٠	٨،٩٥٧،٠٠٠
الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي - صندوق التأمين الاجتماعى للعاملين بقطاع الأعمال العام والخاص.	٤٠،٢٠٠،٠٠٠	٣٣،٤١٦،٠٠٠	٦،٧٨٤،٠٠٠
باقى الهيئات الاقتصادية	٢،٧١٦،٠٠٠	٢،٧٣٩،٨٠٠	-٢٣،٨٠٠
إجمالى الدعم (الإعانات)	٢٢٦،٨٧٩،٠٩٢	٢٤٤،٤٤٩،١٨٧	-١٧،٥٧٠،٠٩٥
٢ - المساهمات:	١٥،٤٤٨،٢٧٢	١٤،٠٥٠،٦٨٤	١،٣٩٧،٥٨٨
٣ - الهيئة الوطنية للاعلام (خدمات مؤداه لأجهزة الدولة):	١،١٠٠،٠٠٠	١،١٠٠،٠٠٠	٠
٤ - اشتراكات غير القادرين (الهيئة العامة للتأمين الصحى الشامل)	٢٥٢،٠٠٠	٢١٩،٠٠٠	٣٣،٠٠٠
إجمالى ما يؤول من الموازنة العامة للدولة للهيئات الاقتصادية	٢٤٣،٦٧٩،٣٦٤	٢٥٩،٨١٨،٨٧١	-١٦،١٣٩،٥٠٧

الخاتمة

السيد الأستاذ الدكتور/ رئيس مجلس النواب

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر

لقد حرصت خلال عرض الملامح الرئيسية لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ على الوضوح والشفافية الكاملة فأنتم نواب الشعب وانتم شركاء في المسئولية ووحدة الهدف الذي نسعى إليه جميعا وهو تحقيق التنمية الشاملة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وهو ما تعمل السياسة المالية من خلال مشروع الموازنة المعروض على حضراتكم الوصول إليه وذلك ارتكازا على المحاور الآتية: -

- § الواقعية في تقدير الإيرادات العامة المستهدفة وذلك في ضوء القدرة ألتكليفيه للمجتمع الضريبي ومؤشرات الأداء الاقتصادى ومعدلات النمو المستهدفة في قطاعات الدولة.
- § الفاعلية والرشادة في تقدير المصروفات وضبط النفقات إلى اقل الحدود الممكنة بشكل يضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.
- § التوسع فى الإنفاق الاستثماري بهدف رفع كفاءة البنية الأساسية وخلق فرص عمل للعديد من المواطنين.
- § ان حقوق الدولة وملكيتها لمؤسساتها لابد أن تحقق نتائج مثمرة، وان إدارة هذه المؤسسات والملكيات العامة إنما ينبغي أن تكون لصالح الخزانة العامة، وان يتحقق العائد الملائم على رؤوس أموال تلك المؤسسات دون إغفال لما يناط بالبعض منها من أداء الدور الاجتماعي للدولة.

وفى الختام أود ان أؤكد على أن هناك تنسيق دائم ومستمر بين السياستين المالية والنقدية إعمالا لحكم المادة رقم (١٥) من قانون الموازنة العامة للدولة، وذلك تحقيقا للانضباط المطلوب فى الأداء الاقتصادى واستقرار سعر الصرف والحفاظ على القوة الشرائية للجنيه المصرى والسيطرة على التضخم ورفع معدلات التصدير وتحسين موازنة المعاملات التجارية، وزيادة معدلات النمو بصفة عامة.

وأخير فأن مهمة الإصلاح والبناء والتنمية هي مهمة تشاركيه يتكاتف الجميع على حملها سعيا لرفعة هذا الوطن وتحقيقا لما نصبوا إليه جميعا من عزة وكرامة لوطننا العزيز.

والله ولي التوفيق

Amiria
المطابع الأميرية